المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

صفحات سوداء في غياب العدالة

تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة
خلال الفترة ٧ – ١٤ يونيو ٢٠٠٧

جدول المحتويات

توطئة ٥

مقدمة ٧

القانون الدولي الإنساني ١١

خلفية عامة: ما قبل الأحداث ١٣

إعادة رسم الأحداث (٧-١٤ يونيو) ٢٣

جرائم الإعدام خارج إطار القانون وغيرها من جرائم القتل العمد ٢٩

مقتل شخصين جراء سقوطهما من أعلى برجين سكنيين ٢٩

إعدام أشخاص آخرين بعد اختطافهم ٣٠

إعدام أشخاص وهم جرحى ٣٧

اعدام شخص غداة انتهاء الاعمال القتالية ٣٩

جرائم الاختطاف والتنكيل ٤١

الإعتداء على المنازل والأبراج السكنية في العمليات القتالية ٤٩

استخدام الأبراج والمنازل السكنية واستهدافها في العمليات القتالية ٥٠

تدمير وإحراق منازل سكنية ٥٣

الاعتداءات على المستشفيات والطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني ٥٧

الاعتداءات التي تعرضت لها المستشفيات ٥٧

الاعتداءات على سيارات الإسعاف و أفراد الطواقم الطبية ٥٩

الاعتداءات على فرق الدفاع المدني ٦١

تعريض حياة المدنيين للخطر في الشوارع والمنازل ٦٣

ضحايا مدنيين داخل منازلهم ٦٣

ضحايا مدنيين أثناء تواجدهم في الشارع ٦٥

الاعتداءات على المسيرات السلمية ٦٨

أعمال التدمير والنهب والسلب والاستيلاء على المؤسسات العامة والأهلية والممتلكات الخاصة ٧١

اقتحام وتدمير مؤسسات ومنشآت عامة ٧١

الاعتداءات على مقرات حركة فتح والمؤسسات الأهلية والإعلامية المقربة منها والممتلكات الخاصة ٧٢

الاعتداءات على المؤسسات الأهلية ٧٢

الإعتداءات على مؤسسات إعلامية ٧٥

الاعتداءات على الممتلكات الخاصة ٧٧

خلاصة وتوصيات ٧٩

ملحق (١)

قائمة الضحايا الذين سقطوا خلال الاحداث الأخيرة في قطاع غزة ٨١

ملحق (٢)

موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الأزمة الراهنة

في قطاع غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية: لا بديل عن الحوار السياسي ٨٧

هوامش ٨٩

توطئة

مضى نحو أربعة أشهر على الأحداث الدامية وأعمال الاقتتال الداخلي التي شهدها قطاع غزة في يونيو الماضي. ولكن ما تزال مشاهد تلك الأحداث ماثلة أمام ناظرينا، بينما نعيش لحظة بلحظة نتائجها غير المسبوقة في قسوتها، لا من حيث ما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان اقترفت بأيادٍ فلسطينية، إنما أيضاً لجهة ما تضمنته من قوة تدمير للذات وللمجموع الفلسطيني وللقضية الوطنية.

وقد أولى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً استثنائياً بتلك الأحداث، وجند طاقماً خاصاً من الباحثين والمحامين لجمع المعلومات والتحقيق في ما اقترف من جرائم. والتقى أعضاء الطاقم بالعشرات من الضحايا وشهود العيان وجمعوا منهم إفادات مشفوعة بالقسم حول ما تعرضوا له أو ما شاهدوه من انتهاكات، وهو ما شكل في الواقع المادة الأساسية لهذا التقرير وما خلص إليه من نتائج. ومع ذلك يدرك المركز أن ما يتضمنه التقرير ليس حصرياً ولا يدعي أنه يقدم الحقيقة كاملة، بل أبرز ما تمكن طاقم العمل من الوصول له من مصادر المعلومات.

ورب من يتساءل عن دوافع نشر هذا التقرير: ماذا نريد من نشره؟ ولماذا الآن بعد أكثر من ثلاثة أشهر على الأحداث؟

إننا نريد، **أولاً**، أن نكشف الحقيقة، إذ أن الكشف عن الانتهاكات هو أداة رئيسة في عملنا كمنظمة لحقوق الإنسان، ولأن واجبنا كمدافعين عن حقوق الإنسان هو أن نكشف حقيقة ما جرى. إن "مخاطبة القوة بالحقيقة" أو "قول الحقيقة لسلطان جائر" واجب أساسي يقع على كل من يكرسون أنفسهم لخدمة رسالة حقوق الإنسان السامية.

وثانياً، فإنه لا يوجد توقيت جيد للحقيقة، وسيبقى التوقيت مثار تساؤل في كل الأوقات. ورغم إدراكنا بأن هذا التقرير قد يساء استخدامه أو توظيفه من قبل الفاعلين السياسيين، إلا أن نشره هو جزء من التزامنا بحماية حقوق الإنسان في كل الظروف والأحوال، ولأن حقوق الإنسان لا يمكن تجزئتها.

وثالثاً، فإننا نرى أنه لا يمكن التقدم للأمام باتجاه تجاوز الأزمة الراهنة التي ما تزال تعصف بالساحة الداخلية الفلسطينية بدون المصارحة والمكاشفة مهما بلغت قسوتها ووقاحتها.

ورابعاً، فإن هذا التقرير ليس محاكمة سياسية لأحد، بل كشف للحقيقة وفقاً لمعايير قانونية، إنصافاً لضحايا انتهكت حقوقهم وليس من حق أحد تجاهلهم أو القفز عن آلامهم وآلام ذويهم تحت أي مبرر كان.

وأخيراً، فإن هذا التقرير هو بلاغ عام للقوى السياسية ذات العلاقة وللسلطة الوطنية الفلسطينية للوقوف أمام مسؤولياتهم في التحقيق في الأحداث بكافة جوانبها ومحاسبة المسؤولين عنها وملاحقة المتورطين في الجرائم وتقديمهم للعدالة إعمالاً لمبدأ سيادة القانون، إيماناً منا بأن مبدأي المكاشفة والمحاسبة هما الضمان لعدم تكرارها في المستقبل.

مقدمة

في السابع من يونيو ٢٠٠٧، بدأ مشهد جديد في مسلسل الاقتتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة بين حركتي حماس وفتح، والأذرع العسكرية التابعة للحركتين وكذلك الأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها. ورغم توصل الطرفين الى هدنة جديدة على غرار أكثر من ١٢ هدنة سبق وأن توصلا لها خلال نحو ١٥ شهراً، بعد جهود وساطة حثيثة بذلت برعاية الوفد الأمني المصري في القطاع والقوى السياسية الفلسطينية وكذلك بجهود عربية أحيانا إلا أن تلك الهدنة سرعان ما انهارت في غضون ساعات لتتجدد الاشتباكات بين الجانبين. وإن كانت بداية المشهد الدامي الأخير تشبه بدايات المشاهد السابقة من حيث كيفية اندلاع الأحداث في مكان وزمان محدد (هذه المرة في حي تل السلطان برفح)، إلا أن ألسنة النيران سرعان ما امتدت إلى كافة أنحاء القطاع، رافقها هذه المرة تصريحات معلنة أطلقها العديد من قادة حركة حماس بأن "لا رجعة عن خيار الحسم العسكري." وفي غضون ذلك كانت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس تنفذ هجوماً منظماً على مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية في جميع أنحاء القطاع. ووصلت أعمال الاقتتال نهايتها في الرابع عشر من يونيو باستيلاء كتائب القسام على كافة المقرات والمواقع الأمنية وبسط حركة حماس سيطرتها الكاملة على القطاع، بما فيها مقرات الأجهزة الأمنية الرئيسة في مدينة غزة (مقر الأمن الوقائي، مجمع أنصار، مجمع السرايا، مقر قيادة الأمن الوطني، ومقر المخابرات العامة).

أسفرت الأحداث الأخيرة عن مقتل ١٦١ مواطناً، بينهم ٤١ مدنياً، من ضمنهم ٧ أطفال و١١ إمرأة. كما أصيب في هذه الأحداث أكثر من ٧٠٠ مواطن بجراح، أصيب العشرات منهم بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، اقترف طرفا النزاع انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، خاصة المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩. وكحد أدنى تلزم هذه المادة الأطراف المتنازعة بالمعاملة الإنسانية لكافة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم. ولذلك تحظر هذه المادة على نحو خاص الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة. كما تحظر المادة ذاتها إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة قانونية. وتنص المادة الثالثة أيضاً على العناية بالجرحى والمرضى.

وخلافاً لهذه المعايير الدولية، رافق الأحداث الدامية العديد من أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين بعد أسرهم. وتحدث شهود عيان عن قتل مصابين داخل المستشفيات، وأعمال خطف وتعذيب وتنكيل بأشخاص ينتمون أو يشتبه بانتمائهم لأحد طرفي النزاع. ووقع المدنيون العزل ضحية للأعمال القتالية بين الطرفين، على الرغم من التزامهم منازلهم في معظم الأحيان. ولم تراع حرمة الأماكن المدنية، بما فيها المنازل والأبراج السكنية التي تم استخدامها من طرفي النزاع في العمليات القتالية، مما زاد من معاناة المدنيين ووضعهم في قلب العمليات القتالية عنوة، وتسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم، بينهم نساء وأطفال. كما أعيق عمل فرق الإسعاف والدفاع المدني التي تعذر وصولها إلى المصابين والأماكن التي اندلعت فيها المواجهات، لإخلاء القتلى والمصابين أو لإخماد الحرائق وتقديم العون للمدنيين العزل[١].

شكلت الأحداث الأخيرة امتداداً لأعمال عنف واقتتال دامية بين أنصار حركتي حماس وفتح، شاركت فيها الأذرع العسكرية التابعة للحركتين وكذلك الأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها، على مدى نحو ١٥ شهراً، من أبريل ٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠٠٧.

وجاءت أعمال العنف والاقتتال هذه في سياق التنازع على الصلاحيات الأمنية والصراع السياسي على السلطة بين الطرفين وما خلفه من شرخ حاد بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء في السلطة الفلسطينية والتنازع على الصلاحيات الأمنية وغيرها، بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦ وفازت فيها حركة حماس بأغلبية برلمانية عالية (٧٤ مقعداً لحماس مقابل ٤٥ مقعداً لفتح من أصل ١٣٢ مقعداً في المجلس التشريعي). ومع أن الانتخابات التشريعية مثلت نقطة تحول هامة على طريق التحول الديمقراطي، لما اتسمت به من شفافية ونزاهة قل نظيرهما على المستوى الإقليمي، إلا أن التطورات اللاحقة قد شكلت انتكاسة لهذه العملية حيث تمت محاربة هذه

التجربة الديمقراطية ومحاصرتها لوأدها في مهدها. وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة من قبل حركة حماس (حزب الأغلبية البرلمانية) في مارس ٢٠٠٦، فرضت عليها مقاطعة مالية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وغيرهم. وفيما صعدت قوات الاحتلال من جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، توقفت الحكومة الإسرائيلية عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. كما سُدّت أمام الحكومة الجديدة كافة الطرق لتحويل منح دولية عربية وإسلامية عبر البنوك بسبب المقاطعة الدولية. وساهم ذلك كله في تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق، وتوقفت الحكومة عن دفع الرواتب بانتظام للموظفين المدنيين والعسكريين، فيما تراجعت الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بشكل ملموس.
وقد رافق ذلك تدهور غير مسبوق في الأوضاع الأمنية الداخلية في ظل تصاعد الاعتداءات على سيادة القانون وتفشي حالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عدة أعوام. وقد سبق وأن حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مراراً من هذه الظاهرة وآثارها المدمرة على الشعب الفلسطيني بأسره، وطالب السلطة الوطنية الفلسطينية باتخاذ إجراءات جادة في مواجهتها وتقديم المتورطين فيها للعدالة. وفي أكثر من مناسبة أشار المركز إلى أن هناك جهات منظمة كانت تقف وراء حالة الانفلات الأمني قبل الانتخابات وبعدها، لمنع إجراء الانتخابات أولاً ثم لإفشال نتائجها ثانياً، وهو ما وجد تعبيراته في عشرات الاعتداءات من قبل مسلحين طالت مؤسسات عامة ودولية وخاصة وشخصيات وغير ذلك من الاعتداءات.

وبينما انعكس الصراع السياسي على السلطة بين حركتي فتح وحماس سلباً على مجمل الأوضاع الداخلية الفلسطينية، بما في ذلك الشرخ العميق الذي أحدثه في السلطة التنفيذية بين الرئاسة ورئاسة الوزراء، فقد وجد هذا الصراع أسوأ تعبيراته في أعمال اقتتال دامية بين أنصار الحركتين تورطت فيها الأذرع العسكرية التابعة لهما، وكذلك الأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بين موالية للرئاسة (بعض الأجهزة الأمنية المشكلة قبل حكومة حماس) وأخرى موالية للحكومة (القوة التنفيذية المساندة، والتي شكلت بعد حكومة حماس). وكثيراً ما كان المسلحون المتورطون في الأحداث ينتمون إلى الأذرع العسكرية التابعة للحركتين والأجهزة الأمنية معاً.

وشهدت الشهور الخمسة عشر الأخيرة جولات عدة من الاشتباكات المسلحة والاعتداءات المتبادلة في قطاع غزة بين ميلشيات مسلحة تابعة لحركتي فتح وحماس والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بين الجانبين. وانتشر آلاف المسلحين وأفراد الأمن المدججون بالأسلحة الرشاشة وغيرها من العتاد الحربي في الشوارع ومفارق الطرق وفوق أسطح المنازل السكنية، ودارت اشتباكات متبادلة وأعمال قنص وإطلاق قذائف بين الجانبين. ورافق ذلك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني اقترفها المسلحون وأفراد الأمن من كلا الطرفين، بما في ذلك أعمال القتل العمد والاختطاف والتنكيل. وأظهرت تحقيقات المركز في عشرات الحوادث عدم اكتراث واستهتار بحياة المدنيين من قبل الطرفين المتنازعين، بما في ذلك استخدام المنشآت المدنية، خاصة المباني السكنية، في العمليات القتالية. وقد اتخذ مسلحون من كلا الطرفين مواقع لهم فوق أسطح عدد من الأبراج السكنية وفي مداخلها كما أقاموا تحصينات لهم في شوارع تقع في وسط تجمعات سكنية مكتظة بالسكان. واستخدمت هذه الأماكن في أعمال التراشق بالأسلحة، وهو ما زاد من التهديد على المدنيين الآمنين وساهم في ترويعهم ليلاً ونهاراً. كما رافق هذا التصعيد أيضاً اعتداءات متبادلة على منشآت مدنية، بينها جامعات ومؤسسات إعلامية. وسادت حالة من الخوف والذعر في صفوف المدنيين الذين امتنع معظمهم عن مغادرة منازلهم، وامتنعت وسائط النقل عن الحركة فيما يشبه حالة من حظر التجوال في معظم أنحاء القطاع، خاصة في مدينة غزة.

وكانت تنتهي كل جولة من جولات العنف هذه بتوصل الطرفين في غضون أيام إلى اتفاق تهدئة بجهود مكثفة وحثيثة يبذلها الوفد الأمني المصري في القطاع وبوساطة القوى السياسية الفلسطينية، دون أن يتم أي تحقيق في هذه الأحداث، على الرغم من الجرائم المقترفة خلالها. وقد ظل العشرات بل المئات من المشتبه في تورطهم في جرائم القتل وغيرها من الجرائم طلقاء، لكن هذه المرة بتغطية سياسية وتوفير الحماية لهم. في المقابل لم يتم إنصاف مئات الضحايا وذويهم، أو تقديم المجرمين للعدالة، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في زيادة حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني، مما كان يهيئ الأمور إلى مرحلة جديدة من الصراع. وكان اتفاق التهدئة يدوم لفترة تتراوح بين عدة أيام أو أسابيع، فيما تظل أجواء التوتر وعدم الثقة تخيم على العلاقات بين الجانبين المتناحرين، إلى أن تتجدد الاشتباكات في جولة جديدة أكثر عنفاً وشراسة، وهو ما ميز الأحداث الدامية الأخيرة، التي انتهت باستيلاء الذراع العسكري لحركة حماس على مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية وبسط حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة.

يسلط هذا التقرير الضوء على الأحداث الأخيرة المذكورة التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من ٧ – ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الخاص بالنزاعات الداخلية المسلحة. ولا يغطي التقرير الجرائم والانتهاكات الجسيمة بصورة حصرية، بل ما تمكن المركز من توثيقه ومتابعته من خلال التحقيقات الميدانية التي أجراها، وزار خلالها باحثو ومحامو المركز مناطق الأحداث والتقوا عشرات الضحايا وشهود العيان، وجمعوا منهم إفادات حول ما تعرضوا له أو ما شاهدوه من انتهاكات، علاوة على معاينة الأضرار الناتجة عن تلك الاحداث.

ولا يتطرق التقرير إلى ما تلا هذه الأحداث من تطورات، بما في ذلك الأعمال الثأرية التي اقترفتها مجموعات مسلحة تابعة لحركة فتح والأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بحق منازل ومؤسسات ومقرات ومراكز أعضاء وأنصار حركة حماس، أو الخطوات التي اتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ويتضمن التقرير أربعة أجزاء، إضافة إلى هذه المقدمة. يستعرض الجزء الأول التطورات التي شهدتها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، بما في ذلك رصد أعمال العنف التي اندلعت بين أنصار حركتي فتح وحماس منذ بداياتها، مروراً بجولات الاقتتال الدامية التي شهدها قطاع غزة منذ أبريل ٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠٠٧. ويتضمن الجزء الثاني إعادة رسم للأحداث الأخيرة التي جرت خلال الفترة بين ٧ – ١٤ يونيو، من حيث كيف بدأت وكيف تطورت، مروراً بقرار الحسم العسكري لحركة حماس والذي انتهى بسيطرتها الكاملة على قطاع غزة. أما الجزء الثالث فيسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي اقترفت أو يشتبه باقترافها من قبل الأطراف المتناحرة، ويشمل ذلك: جرائم إعدام خارج إطار القضاء وجرائم القتل العمد؛ جرائم اختطاف وتنكيل؛ استخدام المنازل والأبراج السكنية في الهجمات القتالية، واستهدافها من قبل الأطراف المتنازعة؛ الاعتداءات على المستشفيات والطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني؛ تعريض حياة المدنيين للخطر في الشوارع والمنازل؛ الاعتداءات على المسيرات السلمية؛ وأعمال التدمير والنهب والسلب والاستيلاء على المؤسسات العامة والخاصة والأهلية. ويتضمن الجزء الأخير من هذا التقرير الخلاصات والاستنتاجات التي توصل لها المركز من تحقيقاته وتوثيقه، والتوصيات التي يوجهها للأطراف ذات العلاقة. وأخيراً يتضمن التقرير ملحقاً خاصاً بأسماء جميع الضحايا الذين سقطوا في هذه الأحداث المؤسفة.

القانون الدولي الإنساني

تتسم الأحداث الأخيرة بين حركتي فتح وحماس وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما بأنها شكل من أشكال النزاعات المسلحة غير الدولية. ومع أنه لا يوجد تعريف محدد في قواعد القانون الدولي لهذا النوع من النزاعات التي قد تأخذ أشكالاً متعددة، إلا أنه بالإمكان تمييزها عن النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي. وبخلاف النزاعات الدولية التي تندلع بين طرفين سياديين أو أكثر، تتعلق النزاعات المسلحة غير الدولية بوضع تندلع فيه الأعمال القتالية بين القوات المسلحة أو بين جماعات منظمة في نطاق الدولة الواحدة[٢].

ويفرض القانون الدولي الإنساني قيوداً على أطراف النزاع المسلح، ليس فقط في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي، إنما أيضاً في النزاعات المسلحة الداخلية. والهدف الأساسي في القانون الدولي الإنساني هو تأمين حماية جميع الاشخاص غير المنخرطين في الأعمال القتالية، بمن فيهم المدنيين، المتحاربين الذين ألقوا سلاحهم، والمصابين والأسرى.

وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة سيادية ولا طرفاً متعاقداً في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لكن هذا لا يعفيها من التزاماتها، كما لا يعفي الجماعات المسلحة غير الحكومية من مسئولية الامتثال لقواعد القانون الدولي. وتشمل اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين للعام ١٩٧٧ المرجعية الاساسة في منظومة القانون الدولي الإنساني. وتكتسب هذه الاتفاقيات مكانة متزايدة وتحظى باعتراف المجتمع الدولي باعتبارها جزء من القانون العرفي. وبالتالي يقع على الأطراف المتنازعة واجب أخلاقي وقانوني باحترامها.

توفر المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، حماية خاصة للأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والاشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، ويعاملون في جميع الأعمال معاملة إنسانية. وتحظر اتخاذ الأفعال التالية بحقهم في جميع الاوقات والأماكن: الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب؛ أخذ الرهائن؛ الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة؛ وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

وجاء البروتوكول الثاني الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية ليؤكد على ماجاء في المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف، ويطور منها. فقد منحت المادة الرابعة فقرة ٣ حماية خاصة للأطفال تُتخذ إذا اقتضى الأمر"...الإجراءات لإجلاء الأطفال وقتياً عن المنطقة التي تدور فيها الأعمال العدائية إلى منطقة أكثر أمناً داخل البلد على أن يصحبهم أشخاص مسئولون عن سلامتهم وراحتهم..."[٣].

كما منح الملحق الثاني حماية خاصة للجرحى والمرضى، أكانوا مدنيين أو عسكريين شرط توقفهم عن المشاركة في العمليات القتالية. وفي هذا الشأن تنص المادة السابعة (أ) "يجب احترام وحماية جميع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار سواء شاركوا أو لم يشاركوا في النزاع المسلح." وشددت الفقرة الثانية من المادة السابعة على " أن يعامل هؤلاء في جميع الأحوال معاملة إنسانية وأن يلقوا جهد الإمكان ودون إبطاء الرعاية والعناية الطبية التي تقتضيها حالتهم، ويجب عدم التمييز بينهم لأي اعتبار سوى الاعتبارات الطبية." وتؤكد المادة الثامنة على حماية هذه الفئة من السلب والنهب وسوء المعاملة وتأمين الرعاية الكافية لهم. إذ تنص على أن "تتخذ كافة الاجراءات الممكنة دون ابطاء، خاصة بعد اي اشتباك، للبحث عن الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار وتجميعهم، كلما سمحت الظروف بذلك، مع حمايتهم من السلب والنهب وسوء المعاملة وتأمين الرعاية الكافية لهم، والبحث عن الموتى والحيلولة دون انتهاك حرماتهم وأداء المراسم الأخيرة لهم بطريقة كريمة."

وتوفر المادة (١٠) من الملحق الثاني أيضاً الحماية العامة للمهام الطبية، وتؤكد الفقرة الأولى على "لا يجوز بأي حال من الأحوال توقيع

العقاب على أي شخص لقيامه بنشاط ذي صلة طبية يتفق مع شرف المهنة بغض النظر عن الشخص المستفيد من هذا النشاط." وتلزم المادة (١١-١) "احترام وحماية وحدات ووسائط النقل الطبي، وألا تكون محلاً للهجوم."

وتحظر المادة ١٣ من الملحق تعريض السكان المدنيين والاشخاص المدنيين للأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلالها بهذا الدور.

خلفية عامة: ما قبل الأحداث

لا يمكن تناول الأحداث الأخيرة في قطاع غزة بمعزل عن سياق التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، وما تلاها من تشكيل أول حكومة فلسطينية من قبل الحركة في ٢٩ مارس ٢٠٠٦.

لقد شكلت الانتخابات الفلسطينية منعطفاً رئيساً في الحياة السياسية الفلسطينية، وكانت خطوة هامة في إطار عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، غير أنها واجهت صعوبات خارجية وداخلية حتى قبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة. فعلى المستوى الإسرائيلي، شهدت الأراضي الفلسطينية، خاصة قطاع غزة، تصعيداً غير مسبوق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، والحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي المنتخب، بما في ذلك، تصعيد قتل المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية والمنشآت الحيوية؛ الامتناع عن تحويل المستحقات الفلسطينية من عائدات الضرائب التي تجبيها إسرائيل على الواردات الفلسطينية؛ تشديد إجراءات الحصار المفروضة على الأراضي الفلسطينية. وعلى المستوى الدولي، قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان تعليق مساعداتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة معاناة المدنيين الفلسطينيين. أما على المستوى الداخلي، فقد شهدت الأوضاع الداخلية تدهوراً خطيراً في ظل التصعيد غير المسبوق في حالات الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية خاصة في قطاع غزة.

وكانت الأوضاع الأمنية الداخلية قد وصلت مدى غير مسبوق من التردي حتى قبل الانتخابات التشريعية، بسبب تقاعس السلطة الوطنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية المكلفة بانفاذ القانون، على مدى سنوات، واخفاقها في ملاحقة المتورطين في الجرائم والاعتداءات وتقديمهم للعدالة. وكان المركز هو أول من اشار الى تنامي وتصاعد حالة الفلتان الامني في الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، وأولى هذه القضية إهتماماً خاصاً وبادر برصد وتوثيق، وإصدار بيانات صحفية حول ما يتعلق بهذا الموضوع. كما حذر المركز في مرات عديدة من تداعيات تلك الحالة ومن خطورتها المستقبلية على المجتمع الفلسطيني. وقد شملت حالة الانفلات الأمني التي عمت أراضي السلطة الوطنية، خاصة في قطاع غزة، النزاعات بين جماعات فلسطينية مسلحة وأجهزة أمن فلسطينية، والتي أدت إلى مقتل العشرات من الفلسطينيين؛ الاعتداء على المؤسسات الدولية، والرعايا الأجانب والاختطاف من قبل مجموعات فلسطينية؛ الاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة؛ الاعتداء على شخصيات رسمية؛ النزاعات العائلية والشخصية والعشائرية؛ سقوط ضحايا جراء استخدام السلاح والعبث فيه، بما في ذلك سوء تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة؛ جرائم قتل مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية على أيدي جماعات فلسطينية؛ والقتل على خلفية شرف العائلة.

وشهدت الأسابيع الأخيرة التي سبقت إجراء الانتخابات التشريعية اعتداءات منظمة على مؤسسات عامة، خاصة مراكز لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة. فقد كانت مقار لجنة الانتخابات في قطاع غزة عرضة لسلسلة من الاعتداءات على أيدي مجموعات مسلحة من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، احتجاجاً على طريقة اختيار مرشحي حركة فتح للانتخابات التشريعية. وكان الهدف من هذه الاعتداءات، على ما يبدو، الضغط من اجل تأجيل الانتخابات أو إلغائها. غير أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لم يخضع لهذه الضغوط، وأصر على إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد.

وتواصلت حالة الانفلات الأمني بعد إجراء الانتخابات والإعلان عن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية. فقد شهدت الفترة ما قبل تشكيل الحكومة الفلسطينية سلسلة من أعمال الاعتداء على سيادة القانون، بما في ذلك: الاعتداء على المؤسسات العامة؛ النزاعات العشائرية والشخصية المسلحة؛ الاعتداء على المؤسسات الدولية واختطاف الرعايا الأجانب، بمن فيهم الصحفيون؛ الصراعات بين أجهزة أمنية ومجموعات مسلحة؛ والاعتداء على المؤسسات والشخصيات الرسمية [٣]. وتفاقمت هذه الاعتداءات بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة من قبل حركة حماس. وكان من الواضح أن هناك محاولات منظمة لفرض تحديات جديدة على هذه الحكومة التي وضعت على أجندتها محاربة الانفلات الأمني. وكان من أبرز أشكال الفلتان الامني في تلك المرحلة ما شهده قطاع غزة من قيام جماعات فلسطينية مسلحة بجرائم اختطاف بحق عشرات الصحافيين والعاملين في وكالات الانباء الدولية والرعايا الأجانب. وقد فشلت السلطة

الفلسطينية بملاحقة الجناة في معظمها، وهو ما شكل حافزاً لمزيد من جرائم الاختطاف التي تطال الرعايا الدوليين. والغريب في الامر أن جميع القوى والمنظمات الفلسطينية كانت تنكر صلتها بعمليات الاختطاف، وتدين وتشجب تلك الاعتداءات، وكان السؤال الأبرز، من كان له المصلحة في عمليات الاختطاف؟. وقد ساهمت عمليات الاختطاف والتدهور الامني غير المسبوق الى مغادرة غالبية الرعايا الاجانب من قطاع غزة، بمن فيهم كبار موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ البعثات الدبلوماسية؛ معظم الصحفيين الدوليين؛ المنظمات الدولية المساندة للشعب الفلسطيني؛ والمتطوعين الأجانب وأنصار الشعب الفلسطيني.

ومقابل التصعيد في الانفلات الأمني، شهدت الساحة الفلسطينية حالة من التوتر في ظل التنازع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء، وفي مقدمتها الصلاحيات الأمنية. وفي هذا السياق، اشتكى وزير الداخلية الفلسطيني، سعيد صيام من عدم تعاون الأجهزة الأمنية مع وزارته، بما في ذلك الأجهزة الأمنية التابعة له مباشرة، كالشرطة المدنية. وبتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٠٦ أعلن وزير الداخلية عن تشكيل جهاز أمني جديد أطلق عليه اسم " القوة التنفيذية المساندة" لجهاز الشرطة الفلسطينية. وتنحصر مهام القوة التنفيذية في مساعدة الشرطة الفلسطينية في تنفيذ مهامها، بادعاء رفض الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها قيادات متنفذة في حركة فتح تنفيذ أوامر الوزير.

لقد وجد هذا الانقسام والتنازع على الصلاحيات بين الحركتين ترجمته على أرض الواقع من خلال صراع دام استمر على مدار ١٥ شهراً، أدى إلى مقتل ٣٥٠ شخصاً، بينهم ٢٠ طفلاً، و١٨ امرأة، وإصابة حوالي ١٩٠٠ آخرين، بينهم العشرات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة. ورافق هذا الاقتتال الداخلي، خلال نفس الفترة، تصاعداً في حالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي المحتلة، والتي أدت إلى مقتل ٢٤٨ شخصاً آخرين، وإصابة قرابة ألف بجراح.

وكانت أول مواجهة مسلحة بين أنصار الحركتين قد اندلعت في مدينة غزة بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٠٦. فقد شهدت جامعتا الأزهر والإسلامية المتجاورتين أحداث عنف مؤسفة على خلفية التصريحات التي أطلقها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، قبل يومين، اتهم خلالها جهات فلسطينية بالعمل على إفشال الحكومة التي تقودها حماس. وقد اعتلى عشرات الطلاب أسطح المباني في الجامعتين المتجاورتين وقذفوا الحجارة تجاه بعضهما البعض، فيما استخدمت في هذه الصدامات أيضاً القنابل محلية الصنع "أكواع". وقد تدخلت الشرطة الفلسطينية وألقت الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب. وكانت حصيلة هذه الاشتباكات العنيفة التي استمرت لساعات إصابة ٣٣ طالباً، بينهم ٦ طلاب أصيبوا بشظايا القنابل، و٤ آخرون أصيبوا جراء الغاز المسيل للدموع. كما أدت تلك الأحداث إلى إلحاق أضرار مادية في ممتلكات الجامعتين. وفي ساعة متأخرة من ساعات المساء أفلحت الجهود التي تمت برعاية مصرية في إنهاء حالة التوتر وتشكيل لجنة حوار دائمة بين الجانبين [٤].

وفي اليوم التالي، استمرت حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة، حينما حاولت مجموعة مسلحة اقتحام مكتب وزير الصحة الفلسطيني، د. باسم نعيم، ودارت اشتباكات بين المجموعة والشرطة الفلسطينية، التي ساندتها فيما بعد مجموعة مسلحة من كتائب القسام وتمكنت من إلقاء القبض عليها. وقد أسفرت هذه الاشتباكات في حينه عن إصابة أربعة مواطنين، بينهم اثنان من المجموعة المسلحة وأحد أفراد الشرطة وعامل نظافة [٥].

وبتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٦، شهدت بلدة بني سهيلا، في محافظة خان يونس اشتباكات مسلحة بين عناصر مسلحة من حركتي فتح وحماس، أسفرت عن مقتل ثلاثة من الجانبين، وإصابة ١١ آخرين بجراح مختلفة. وتبادل الطرفان خلال تلك الأحداث عمليات الاختطاف لكوادر من الجانبين، فيما أفلحت جهود لجان المقاومة الشعبية في تحريرهما [٦].

وبتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٦، اندلعت اشتباكات عنيفة بين عناصر فلسطينية مسلحة والشرطة الفلسطينية، من ناحية، وبين القوة التنفيذية المساندة التي شكلها وزير الداخلية،من ناحية أخرى، بالقرب من مقر الشرطة الفلسطينية غرب مدينة غزة، راح ضحيتها مواطن أردني يعمل في مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما أصيب ١١ فلسطينياً، معظمهم من المدنيين الذين صادف تواجدهم في المكان. وكان قد سبق هذه الأحداث الدامية قيام مجموعة مسلحة بإطلاق النار باتجاه أفراد من القوة التنفيذية في ساعات

الصباح، بالقرب من برج سكني معروف باسم "برج موسى عرفات" في حي النصر، بمدينة غزة، مما أسفر عن إصابة أحد أفراد القوة التنفيذية بجراح. وسجلت هذه الأحداث كأول اشتباك مسلح بين عناصر القوة التنفيذية ومجموعات مسلحة تابعة لحركة فتح.

وبتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٦، اندلعت اشتباكات مسلحة بين عناصر القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام، من جهة، وبين أفراد من جهاز الأمن الوقائي وعناصر كتائب شهداء الأقصى، من جهة أخرى، في كل من غزة وخان يونس ورفح، أسفرت عن مقتل ٤ مواطنين بينهم امرأة حامل، فيما أصيب ١٢ آخرون بينهم امرأة وطفل. ففي ساعات المساء اندلعت اشتباكات مسلحة بين عناصر القوة التنفيذية وكتائب القسام وعناصر مسلحة من حركة فتح بالقرب من ميدان الشهداء في مخيم الشاطئ، بمدينة غزة، وذلك في محيط بيت عزاء الضابط في الأمن الوقائي خضر عفانة، الذي قتل برصاص مجهولين يوم ١ يونيو. وقد أسفرت الاشتباكات عن مقتل عضوين من حركة فتح، وإصابة اثنين آخرين بجراح، بينهما شقيق الضابط عفانة.

وسبق ذلك، تعرض سيارة يستقلها أحد نشطاء كتائب القسام، وأربعة من أفراد عائلته، بينهم طفلته وزوجة شقيقه الحامل، واثنان من أبناء عمومته لإطلاق النار لدى مرورها في شارع محمد الدرة بالقرب من مقري الشرطة والأمن الوقائي جنوب خان يونس. وقد أسفر ذلك عن مقتل ريم شحادة الغلبان، ٢٨ عاماً، وعطية إبراهيم الغلبان، ٢٠ عاماً، فيما أصيب كل من ياسر الغلبان، ٣١ عاماً أحد قادة القسام، وابنته تسنيم ٣ أعوام، ونضال الغلبان، ٢٤ عاماً، بجراح. وبعد هذا الحادث، بنصف ساعة أطلق مسلحون من كتائب القسام النار على مقر الأمن الوقائي واندلعت اشتباكات أسفرت عن إصابة أحد أفراد الأمن الوقائي. وفي ذات السياق، أطلق مسلحون فجر يوم ٥ يونيو، قذيفتين باتجاه مجمع الأجهزة الأمنية وسط خان يونس، انفجرت إحداها وسط المبنى ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وسبق ذلك أيضا، اندلاع اشتباكات مسلحة في خان يونس بين عناصر القوة التنفيذية وكتائب القسام من جهة وبين أفراد من عائلة قشطة ينتمون لكتائب شهداء الأقصى، وأفراد من الأمن الوقائي، من جهة أخرى، أسفرت عن إصابة ٨ مواطنين، بينهم ٦ أفراد من عائلة قشطة، واثنين من أفراد القوة التنفيذية [٧].

وبتاريخ ١٢ يونيو، اندلعت اشتباكات عنيفة في مناطق مختلفة من قطاع غزة بين عناصر القوة التنفيذية المساندة وكتائب القسام، من جهة، وأفراد من جهاز الأمن الوقائي وعناصر كتائب شهداء الأقصى، من جهة أخرى، أسفرت عن مقتل مواطنين إثنين وإصابة ١٧ آخرين. ففي رفح، اندلعت اشتباكات بين القسام وجهاز الأمن الوقائي في محيط الأمن الوقائي أسفرت عن مقتل حماد حمد أبو جزر، ٢١ عاماً، وهو محسوب على حركة حماس. وأثناء تشييع جثمانه، حاصر عناصر القسام مقر الأمن الوقائي واندلعت اشتباكات عنيفة بين الطرفين استمرت لساعات، استخدمت خلالها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية والقنابل اليدوية، وأسفرت عن مقتل أحد المارة، يدعى سليمان خميس زنون، ٣٦ عاماً، وهو "أبكم"، فيما أصيب ١٢ آخرون بجراح غالبيتهم مدنيين.

وفي خان يونس، هاجم العشرات من كتائب شهداء الأقصى عيادة د. صلاح الرنتيسي –شقيق د. عبد العزيز الرنتيسي، القيادي في حركة حماس، الذي سبق أن إغتالته قوات الاحتلال، وقاموا بتدمير مختبر التحاليل الطبية قبل أن يقتادوا الرنتيسي لأحد المنازل المجاورة ويدمرو سيارته ويستولو على سلاحه الشخصي. وأطلق سراح الرنتيسي بعد ساعات، لدى تدخل الوجهاء والوسطاء. وتأتي هذه الحادثة في أعقاب تعرض خمسة من عناصر شهداء الأقصى في خان يونس للخطف من قبل كتائب القسام، بينهم شقيق قائد كتائب الأقصى في خان يونس، واقتيادهم لجهة مجهولة، والاعتداء عليهم بالضرب وتجريدهم أسلحتهم [٨].

في المقابل، رافق حالة الانفلات الأمني السائدة في الأراضي الفلسطينية، تصعيد عسكري إسرائيلي على قطاع غزة، إذ شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة عسكرية واسعة النطاق أسمتها عملية "أمطار الصيف". وجاءت هذه العملية في أعقاب نجاح المقاومة الفلسطينية في تنفيذ عملية عسكرية قرب معبر كرم ابو سالم، أقصى جنوب شرق رفح، فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٦/٢٥، ونجم عنها مقتل اثنين من منفذيها وجنديين من جنود القوات المحتلة، فضلاً عن أسر جندي آخر. وقد قامت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في أعقاب هذه العملية بفرض العقاب الجماعي على السكان المدنيين في قطاع غزة، وذلك عبر تشديد حالة الحصار والإغلاق الشامل البري والبحري عليه، بما في ذلك إغلاق معبر رفح الحدودي مع مصر، وكافة المعابر البرية الأخرى، ومنع الصيادين الغزيين من ركوب

البحر للصيد. وقامت تلك القوات بأعمال اقتصاص من السكان المدنيين في القطاع، بما في ذلك تدمير الممتلكات والأعيان المدنية الهامة، والتي تنأى عن كونها أهدافاً حربية أو تساهم بفعالية في الأعمال الحربية. وفي هذا الإطار شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية هجمات على العديد من الممتلكات والأعيان المدنية الفلسطينية، والتي أدت إلى تدمير الجسور الحيوية في قطاع غزة، بما في ذلك جسري وادي غزة الواقعين على الطريق الساحلي وشارع صلاح الدين، وهما الطريقان الوحيدان اللذان يربطان شمال القطاع مع وسطه وجنوبه. كما أدى القصف إلى تدمير محطة توليد الطاقة الكهربائية، الواقعة شمال غربي معسكر النصيرات، والتي تغذي قطاع غزة بحوالي ٤٥٪ من حاجته الاستهلاكية من الكهرباء. كما شنت تلك الطائرات في وقت لاحق هجمات على الجامعات والمؤسسات التعليمية أدت إلى تدمير عدد منها. وفي أعقاب ذلك، شنت القوات البرية الإسرائيلية مدعومة بالطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع، والبوارج البحرية سلسلة من الاجتياحات لمعظم مناطق قطاع غزة، أسفرت عن مقتل وجرح مئات المدنيين الفلسطينيين، وتدمير مئات الممتلكات المدنية، بما في ذلك المنازل والمنشآت الصناعية والتجارية والتعليمية وغير ذلك. وقد رافق ذلك كله، تصعيد آخر في الضفة الغربية، شمل اعتقال العشرات من أنصار حماس، بينهم عدد من الوزراء وأعضاء مجلس تشريعي، ورؤساء بلديات [٩].

وبموازاة الحملة العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بقيت حالة الانفلات الأمني في قطاع غزة مستشرية، بما في ذلك أعمال الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والقتل جراء سوء استخدام السلاح، والاعتداء على شخصيات رسمية، وأعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس. فبتاريخ ١ أكتوبر، اندلعت أحداث عنف بين الحركتين في أنحاء متفرقة من قطاع غزة أسفرت عن مقتل ستة مواطنين، وإصابة ١١٥ آخرين بجراح. بدأت تلك الأحداث في مدينة خان يونس بين أفراد من الأجهزة الأمنية وبين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، وامتدت إلى مدينة غزة، حيث شهدت أحياؤها اشتباكات مسلحة بين الطرفين. وفي مساء اليوم ذاته، امتدت تلك الأحداث إلى مخيم البريج وسط قطاع غزة، وشهدت اشتباكات مسلحة بين أنصار حركتي فتح وحماس. وفي تطور لاحق، امتدت أحداث العنف إلى الضفة الغربية، وطالت مدن الخليل، رام الله، نابلس، وأريحا، حيث هاجم عشرات من المتظاهرين، وكان عدد منهم مسلحين ببنادق أوتوماتيكية، العديد من المؤسسات، وأخرى تابعة لحركة حماس، بما فيها مقرات المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطيني ومكاتب النواب في عدد من المحافظات [١٠]. وفي اليوم التالي تجددت الاشتباكات بين القوة التنفيذية وعناصر مسلحة من حركة فتح في رفح، وأسفرت عن مقتل مدنيين وإصابة ٢٣ آخرين معظمهم من المدنيين [١١].

وشهدت الفترة بين ١٤ –١٧ ديسمبر تدهوراً شديداً في الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، على خلفية الاحتقان السياسي بين الحركتين، في ظل فشل الحركتين في التوصل إلى توافق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. فبتاريخ ١٤ ديسمبر ترجم هذا التوتر في شكل تصعيد للاعتداءات وأعمال عنف في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي ساعات مساء يوم الخميس ١٤ ديسمبر، اقتحم الآلاف من أنصار حركة حماس، بمساندة مسلحين من كتائب عز الدين القسام والقوة التنفيذية المساندة، معبر رفح البري الذي تشرف على حمايته قوات من حرس الرئيس، على خلفية ورود أنباء حول إغلاق قوات الاحتلال للمعبر للحيلولة دون دخول رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى الأراضي الفلسطينية. ووقعت اشتباكات مسلحة بين المقتحمين من جهة وبين حرس الرئيس من جهة أخرى أسفرت عن إصابة ١٣ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال، وأربعة من حرس الرئاسة، واثنين من القوة التنفيذية. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ من مساء الخميس أيضاً، وبمجرد خروج رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية من صالة القادمين، تعرض موكب رئيس الوزراء إلى إطلاق نار مجهول المصدر، مما أدى إلى مقتل أحد مرافقيه، وإصابة نجله وأحد مستشاريه بجراح.

ومع صبيحة يوم الجمعة الموافق ١٥ ديسمبر زادت حدة التوتر والتصعيد بين الجانبين، وشهدت العديد من المدن الفلسطينية مسيرات ومظاهرات رافقها انتشار كثيف للمسلحين وتبادل لإطلاق النار. واعتدى أفراد من أمن الرئاسة ومسلحون بزي مدني على متظاهرين من أنصار حركة حماس بالقرب من مسجد جمال عبد الناصر في رام الله، بعد صلاة الجمعة، مما أسفر عن إصابة أكثر من ٣٠ مواطناً، جراء تعرضهم للضرب وإطلاق النار.

و تفاقمت الأزمة والهوة بين الطرفين إثر إعلان الرئيس محمود عباس عن قراره بالدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة خلال خطاب وجهه إلى الشعب في ساعات ظهر يوم السبت ١٦ ديسمبر. وبينما رفضت حركة حماس هذا القرار على الفور، دعت كل من حماس وفتح مناصريهما للنزول إلى الشارع للتظاهر والإعراب عن رفض أو تأييد قرار الرئيس عباس. وفي ساعات مساء السبت، نظمت

الحركتان مسيرات لمناصريها في أغلب مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ترافقت مع انتشار مكثف لمسلحين من كلا الطرفين في الشوارع، والتي أدت إلى وقوع اشتباكات بين الطرفين استخدمت فيها الأسلحة النارية وأسفرت عن إصابة العديد من المواطنين.

وفي ساعات فجر اليوم الأحد الموافق ١٧ ديسمبر، اقتحمت مجموعة مسلحة موقعاً للتدريب تابع لأمن الرئاسة جنوب مدينة غزة، وباشرت في إطلاق الرصاص وقذائف الآر. بي. جي، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد أمن الرئاسة، فيما اقتحم مسلحون وزارتي الزراعة والمواصلات في مدينة غزة وأغلقوهما. وفي وقت لاحق أطلق مسلحون النار باتجاه موكب وزير الخارجية محمود الزهار.

وبتاريخ ١٩ ديسمبر شهدت مناطق متفرقة من قطاع غزة جولة أخرى من جولات النزاع المسلح بين الحركتين، استمرت على مدار أربع وعشرون ساعة، وأسفرت عن مقتل ٦ مواطنين من الجانبين، وإصابة ٢٦ آخرين، فيما اختطف ١١ مواطناً ضمن إطار عمليات الاختطاف المتبادلة، بينهم عميد متقاعد في المخابرات العامة الفلسطينية، والوزير الأسبق لشئون الأسرى، وهو أحد كوادر حركة فتح في قطاع غزة، سفيان أبو زايدة [١٢].

وقد استمرت حالة التوتر الشديد بين أنصار الحركتين. ففي الساعات الأولى من فجر يوم ٢٠ ديسمبر، اندلع اشتباك مسلح بين عناصر من حركة فتح وعناصر من القوة التنفيذية الذين كانوا في طريقهم لاعتقال أحد عناصر فتح تتهمه بإطلاق النار على قيادي من القسام، في وقت سابق. وقد أسفر الاشتباك عن مقتل مواطنين، هما: محمود منصور دغمش، ٢٥ عاماً، وأشرف دغمش ٢٥ عاماً، وإصابة مواطنين آخرين بجراح. وبعد قرابة الساعة، هاجم عناصر من كتائب القسام بالنار وقذائف الآر بي جي موقع حفظ النظام والتدخل التابع للشرطة الفلسطينية بالقرب من ملعب اليرموك في غزة، مما أسفر عن إصابة ستة من أفراد الشرطة [١٣].

وخلال الفترة بين ١-٦ يناير ٢٠٠٧، شهد قطاع غزة جولة أخرى من أسوأ جولات النزاع المسلح بين الحركتين في حينه، إذ أسفرت الاشتباكات بينهما عن مقتل ١٦ فلسطيني وإصابة حوالي ١١٧ آخرين. وقد شهدت تلك الفترة موجة من عمليات الاختطاف المتبادل لعنصر من حركتي فتح وحماس، خاصة في منطقة شمال غزة ومدينة غزة، حيث كانت تدور أسوأ اشتباكات بين الطرفين. وقد تعرض المختطفين من الجانبين إلى عمليات تعذيب وضرب شديد، توجت في كثير من الأحيان بإطلاق النار على أرجلهم، وتحديداً في منطقة "الركبة" من الخلف بهدف إحداث عاهة جسدية مستديمة. وقد وثق المركز عشرات الحالات التي أصيب أفرادها بإعاقات جسدية في الأيدي والاطراف، بما في ذلك بترهما كلياً أو جزئياً. وللأسف الشديد دشنت تلك الفترة بداية مرحلة جديدة أخذت عمليات الاختطاف والتنكيل وإطلاق النار على الاطراف بهدف إحداث اعاقات جسدية مستديمة في التصاعد بشكل خطير.

ففي ١ يناير اندلعت اشتباكات متفرقة بين أنصار من الحركتين في شمال قطاع غزة، أسفرت عن إصابة عدد من المواطنين، وتبادل خلالها الطرفان أعمال الاختطاف والتنكيل. وفي خان يونس، اندلع اشتباك مسلح بتاريخ ٣ يناير، بين عناصر الأمن الوقائي ومسلحين من كتائب القسام، في أعقاب اختطاف أحد عناصر الأمن الوقائي على يد عناصر مسلحة، أسفر عن إصابة أحد أفراد الأمن الوقائي. ولدى قيام عناصر الوقائي بنقل زميلهم إلى مستشفى ناصر بخان يونس، وقع اشتباك مسلح بين أفراد القوة التنفيذية المرابطة في المستشفى وأفراد الأمن الوقائي، أسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الأمن الوقائي.

وامتدت الأحداث إلى مخيم جباليا، عندما وقع اشتباك مسلح بين مسلحين من حركة فتح وأفراد من القوة التنفيذية في حوالي الساعة ٢:٠٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/١/٣، بعد أن قام أفراد من القوة التنفيذية بحرق سيارة من نوع بيجو بيضاء اللون تعود ملكيتها للعقيد محمد غريب، وكان يستقلها اثنان من أفراد عائلته، بالقرب من مفترق أبو شرخ غرب مخيم جباليا. وقد استمر الاشتباك المسلح لقرابة الساعتين، وأسفر عن مقتل المواطنة منى صالح صالحة، ٢٢ عاماً، بينما كانت تقف على شرفة منزلها، وإصابة أربعة من القوة التنفيذية، وأحد المدنيين المارين بالمكان.

وقد توسعت الاشتباكات بين الطرفين، واستمرت الى اليوم التالي. ففي حوالي الساعة ٢:٠٠ ظهر يوم الخميس ٤ يناير، قتل أحد أفراد القوة التنفيذية المساندة ويدعى أيمن عصام صبح، ٢٦ عاماً، برصاص مسلحين مجهولين بينما كان يسير بالقرب من منزل العقيد

محمد غريب، المراقب العام لجهاز الأمن الوقائي، في منطقة الفالوجا غرب مخيم جباليا. وفي أعقاب الحادثة مباشرة حاصرت القوة التنفيذية المساندة منزل العقيد غريب المكون من طابقين، واعتلت أسطح البنايات المجاورة ومئذنة احد المساجد القريبة، حيث جرى تبادل لإطلاق النار بين الجانبين، كما أطلق أفراد القوة التنفيذية القذائف باتجاه المنزل مباشرة. استمر حصار المنزل حتى الساعة ٧:٠٠ مساءً، وأسفر عن مقتل ثلاثة مواطنين ممن كانوا بداخله، وهم: إيهاب يوسف المبحوح، ٢٨ عاماً، ويعمل مرافق العقيد غريب؛ شادي جبر خليل، ٢٢ عاماً، من حركة فتح؛ وأحمد سهيل الشوربجي، ١٨ عاماً، ويعمل في الاستخبارات العسكرية، فيما أصيب ٥٩ مواطناً آخرين ممن تواجدوا في المنطقة من بينهم زوجة العقيد غريب. وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ خرجت مسيرة سلمية في المخيم المذكور وتوجهت نحو منزل غريب مطالبةً بفك الحصار عن المنزل ووقف الاشتباكات الدامية بين الجانبين. ولدى اقتراب المسيرة من المنزل أطلق أفراد القوة التنفيذية النار باتجاهها مباشرة، مما أسفر عن مقتل المواطن شادي كمال أبو عصر، ١٨ عاماً، وإصابة ٣٠ آخرين، توفي أحدهم متأثراً بجراحه ظهر اليوم التالي ويدعى محمد أمين اللداوي، ١٧ عاماً. وفي حوالي الساعة ٧:٣٠ اقتحمت عناصر من القوة التنفيذية منزل غريب، في ظل إطلاق كثيف للنار، مما أسفر عن مقتل العقيد محمد دياب غريب، ٤٥ عاماً، والقيادي في حركة فتح حسين أحمد أبو هليل، ٤٣ عاماً، ووائل حسين غريب، ٣٥ عاماً. واستمر وجود القوة داخل المنزل حوالي ساعتين ونصف، منعت خلالها سيارات الإسعاف والدفاع المدني من الوصول للمنزل لنقل القتلى والمصابين أو إطفاء الحريق الذي نشب في أجزاء من المنزل وفي ٦ سيارات كانت متوقفة أمامه اشتعلت جراء إطلاق القذائف. وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ ليلاً خرجت القوة التنفيذية من المنزل بعد أن احتجزت ٢٥ فرداً ممن تواجدوا فيه، معظمهم من عائلة غريب، واقتادتهم إلى مواقعها حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب المبرح قبل أن يتم الإفراج عنهم في أماكن متفرقة في المخيم.

وبتاريخ ٥ يناير، قتل مسلحون مجهولون الشيخ عادل نصار، ٥٠ عاماً، من سكان المغازي، بينما كان يستقل سيارة مرسيدس على طريق صلاح الدين، عائداً لمنزله، بعد انتهائه من خطبة الجمعة في مخيم النصيرات. وبتاريخ ٦ يناير، قتل ثلاثة مواطنين من عائلة الديري وأصيب ثلاثة آخرون من نفس العائلة خلال اشتباكات بين عائلتي الديري ودغمش في حي الصبرة بمدينة غزة. وجاءت تلك الأحداث في أعقاب اختطاف مسلحين من عائلة دغمش أربعة عناصر من حركة حماس في مدينة غزة واقتيادهم لجهة مجهولة.

وخلال الفترة بين ٢٥ –٢٧ يناير ٢٠٠٧، تجددت أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، خاصة في مدينة غزة وشمال غزة، حصدت أرواح ١٩ فلسطينياً، بينهم ٨ من المدنيين، تواجدوا مصادفة في مواقع الاقتتال، بينهم طفلان، فيما أصيب أكثر من ٧٠ شخصاً بجراح.

وقد بدأت الأحداث حينما قام مجهولون بتفجير عبوة ناسفة على جانب الطريق لدى مرور سيارة أمن من القوة التنفيذية المساندة التابعة لوزارة الداخلية في بلدة جباليا بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧. وقد أسفر الحادث الذي وقع في منطقة مكتظة بالسكان، عن تدمير السيارة وإصابة أفراد القوة الثمانية الذين كانوا على متنها، فضلاً عن إصابة ٤ أشخاص آخرين من المارة، بينهم طفلان. وفي ساعات المساء أعلن عن وفاة أحد أفراد القوة التنفيذية متأثراً بجراحه وهو حسام عبد المالك مطير، ٣٠ عاماً، فيما أعلن عن وفاة مصاب آخر من القوة في وقت لاحق وهو موسى طه عسلية، ١٨ عاماً، وكلاهما من سكان بلدة جباليا.

وفي حوالي الساعة ١:٣٠ فجر يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/١/٢٦، قام عدد من المسلحين التابعين لحركة حماس وأفراد من القوة التنفيذية بمهاجمة منزل نبيل حسن الجرجير، ٢٥ عاماً، من سكان بلدة جباليا، وهو أحد نشطاء حركة فتح، على خلفية اتهامه بالوقوف وراء تفجير سيارة القوة التنفيذية. وقد قام المسلحون بمحاصرة المنزل واقتحامه وأطلقوا النار على الجرجير وأصابوه بعيار ناري في رأسه، مما أدى إلى وفاته على الفور. كما تم الاعتداء أيضاً على شقيقه ناهض، ٣٣ عاماً، بالضرب المبرح، حيث تم نقله إلى مستشفى كمال عدون مصاباً برضوض في أنحاء مختلفة من جسمه.

وفي أعقاب ذلك تجددت الاشتباكات بين الطرفين في محيط منزل سميح المدهون، أحد نشطاء كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في مشروع بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. تلا ذلك عمليات خطف متبادلة بين الطرفين، وإطلاق نار أدى إلى إصابات في صفوف الطرفين. وامتدت الاشتباكات الى منزل منصور شلايل، أحد نشطاء حركة فتح، شرق مخيم جباليا، على خلفية اتهامه

بالوقوف وراء حادث إطلاق النار باتجاه سيارة الإذاعة التابعة لحركة حماس في بلدة جباليا، في وقت سابق من اليوم. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل مواطنين من سكان المنطقة، وهما كل من: ١) فؤاد عبد المهدي الخالدي، ١٧ عاماً، وأصيب بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر؛ و٢) زياد إسماعيل أبو زيد، ٢٥ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الصدر. وفي وقت لاحق أعلن عن وفاة ثلاثة أفراد من القوة التنفيذية، قتلوا خلال الاشتباكات في محيط منزل شلايل، عرف من بينهم كل من: ١) أحمد صالح صالح، ٢٠ عاماً؛ و٢) شرف سلامة أبو وادي، ٢٢ عاماً.

وسرعان ما امتدت أعمال الاقتتال الدامية في الشمال إلى مدينة غزة. ففي حوالي الساعة ٣:٠٠ من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ يناير، أصيب العميد الركن في جهاز الأمن الوطني، جهاد عبد الرؤوف سرحان، ٥٨ عاماً، من سكان بلدة جباليا، بعيار ناري في الساق اليمنى، على أيدي مسلحين مجهولين، وكان يستقل سيارته مع أحد مرافقيه في شارع صلاح الدين شرق مدينة غزة عندما اعترض سيارته عدد من المسلحين المقنعين، وأطلقوا النار اتجاهه بعد أن رفض الانصياع لأوامرهم بالترجل من السيارة.

وعند الساعة ٦:٢٠ مساءً اقتحم مسلحون مجهولون مسجد الهدايا الواقع بحي تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة، وقاموا بإطلاق النار على المتواجدين بداخله أثناء استماعهم لدرس ديني، وقد أسفرت هذه الجريمة عن مقتل ثلاثة مواطنين هم كل من: ١) إيهاب سليمان حمودة، ٢٢ عاماً؛ ٢) مسعود جمال شملخ، ٢٢ عاماً؛ و٣) زهير محمود المنسي، ٤٠ عاماً، وهو قيادي بارز في حركة حماس. كما أصيب أربعة مواطنين آخرين، وهم كل من: ١) سعيد جمال شملخ، ٢٠ عاماً، عدة أعيرة نارية في الساقين؛ ٢) منير قاسم الميناوي، ٢٧ عاماً، وأصيب بعيار ناري في خاصرته اليمنى؛ ٣) معتز جمال أبو راس، ٢٠ عاماً، وأصيب بعيارين ناريين في الساق اليمنى والفخذ الأيسر؛ و٤) محمد منصور سعدة، ١٧ عاماً، وأصيب بأعيرة نارية في الساقين. وقد قام المسلحون باختطاف أحد المتواجدين في المسجد وهو محمد الحسين البرنية، ٢٤ عاماً، واقتادوه إلى جهة مجهولة.

وقد استمرت المواجهات الدامية بين الطرفين خلال اليوم في محيط الامن الوقائي في تل الهوى. وفي غضون ذلك أطلق مجهولون قذيفة على منزل وزير الخارجية الفلسطيني د. محمود الزهار، الواقع في حي الصبرة بمدينة غزة، دون وقوع إصابات. وفي حوالي الساعة ١٠:٢٠ مساءً، أطلق مجهولون قذيفتين على منزل رشيد أبو شباك، مدير عام الأمن الداخلي (وهو مسئول جهاز الأمن الوقائي السابق)، الكائن في حي تل الهوى دون أن يسفر أيضاً عن وقوع إصابات. وبعد حوالي عشرة دقائق، أطلق مجهولون ثلاث قذائف على مقر جهاز الأمن الوقائي في حي تل الهوى، ولم يبلغ عن وقوع إصابات [١٤].

وخلال الفترة بين ١-٣ فبراير ٢٠٠٧، شهدت أنحاء متفرقة من قطاع غزة جولة أخرى دامية من الصراع المسلح بين الحركتين، راح ضحيتها ٢٩ قتيلاً، بينهم سبعة مدنيين (منهم ثلاثة أطفال وثلاث نساء)، وأكثر من ٢٠٠ مصاب، نصفهم من المدنيين العزل. وخلال هذه الاشتباكات انتشر آلاف المسلحين المدججين بالأسلحة والعتاد الحربي في الشوارع والمفارق وفوق أسطح المنازل والأبراج السكنية، ودارت اشتباكات وأعمال قنص بشكل لم يسبق له مثيل. ورافق ذلك التصعيد الخطير انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني اقترفها المسلحون وأفراد الأمن من كلا الطرفين. وكما كان حال الاشتباكات السابقة، أظهرت تحقيقات المركز في عشرات الحوادث، عدم اكتراث واستهتار بحياة المدنيين من قبل الطرفين المتنازعين، بما في ذلك استخدام المنشآت المدنية، خاصة المباني السكنية، والأبراج تحديداً في العمليات القتالية. كما رافق هذا التصعيد أيضاً اعتداءات متبادلة على منشآت مدنية، بينها جامعات ومؤسسات إعلامية. وسادت حالة من الخوف والذعر في صفوف المدنيين الذين امتنع معظمهم عن مغادرة منازلهم، وامتنعت وسائط النقل عن الحركة فيما يشبه حالة من حظر التجوال، بالذات في مدينة غزة وفي معظم أنحاء القطاع. وفي ساعات مساء يوم ٣ فبراير ٢٠٠٧، توصل الجانبان إلى اتفاق تهدئة وبعد تدخل القوى الوطنية والإسلامية، برعاية الوفد الأمني المصري المتواجد في قطاع غزة [١٥].

وكانت الاشتباكات قد تجددت بين الجانبين منذ ساعات بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٢/١، في أعقاب اعتراض عناصر مسلحة من حركة حماس وأفراد من القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية طريق قافلة من الشاحنات التابعة لحرس الرئاسة كانت في طرقها من جنوب القطاع إلى مدينة غزة. وقد تمكن أفراد حماس والقوة التنفيذية من السيطرة على شاحنتين والاستيلاء عليهما بادعاء أنهما محملتان بالأسلحة، وهو ما نفته مصادر أمن الرئاسة والوفد الأمني المصري. وقد دارت اشتباكات عنيفة مسلحة بين الجانبين،

أسفرت عن مقتل أربعة من أفراد أمن الرئاسة والأمن الوطني، وهم كل من: ١) إبراهيم محمد خطاب، ٥٠ عاماً من بيت حانون؛ ٢) مراد إبراهيم الطلاع، ٢٤ عاماً من النصيرات؛ ٣) حازم جميل الحرازين، ٢٣ عاماً من غزة؛ و٤) عرفات المشلح، ٢٤ عاماً من غزة. كما أصيب ٣٤ شخصاً بجراح، بينهم ١٤ مدنياً (منهم سبعة أطفال). وكان بين المصابين المواطنة مها أحمد أبو شمالة، ٤١ عاماً من البريج، التي أصيبت بجراح بالغة في بطنها، وأعلن عن وفاتها صباح اليوم التالي في مستشفى غزة الأوروبي، شرق خان يونس. وعلى إثر هذا الحادث انهارت التهدئة التي كان قد توصل لها الجانبان برعاية مصرية فجر يوم الثلاثاء الماضي الموافق ٢٠٠٧/١/٣٠. واندلعت اشتباكات دامية في أنحاء عدة من قطاع غزة، تركزت في محافظتي غزة والشمال. وفي تطور لاحق هاجم أفراد من القوة التنفيذية صباح يوم الجمعة ٢ فبراير موقع تدريب تابع لقوات أمن الرئاسة (موقع قريش)، في حي الشيخ عجلين، جنوب مدينة غزة. واندلعت اشتباكات دامية بين الجانبين، أسفرت عن مقتل أربعة من المتدربين في الموقع، وهم كل من: ١) رمزي ناهض أبو عمشة، ٢٢ عاماً؛ ٢) محمد سليمان بشير، ٢٣ عاماً؛ ٣) مؤمن عبد الناصر وشاح، ٢١ عاماً؛ و٤) حاتم عبد الله شهاب، ٢٠ عاماً. كما أصيب ٦ آخرون من المتدربين بجراح، وقد أعلن صباح اليوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٢/٤، عن وفاة اثنين منهم متأثرين بجراحهما وهما كل من: ١) عزمي واهب الوادية، ٢١ عاماً؛ و٢) عبد الحميد فارس ماضي، ٢١ عاماً.

وفي أعقاب تلك الاشتباكات المكثفة، دعا العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز الأطراف المتناحرة إلى مكة للحوار من أجل الخروج من الأزمة التي تعصف بالقضية الفلسطينية. وبعد مباحثات بين الوفدين رفيعي المستوى من الحركتين على مدار عدة أيام، توصل الطرفان إلى "اتفاق مكة" في ٨ فبراير ٢٠٠٧. وقد نص الاتفاق على وقف الاعتداءات بين الطرفين، ووقف التحريض المتبادل في وسائل الإعلام وغيرها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، كمخرج للأزمة السياسية القائمة. وقد فرض هذا الاتفاق جو من التفاؤل في صفوف الفلسطينيين، واستبشروا خيراً بقرب حل الأزمة وإنهاء حالة التوتر القائمة بين طرفي النزاع، غير أن أجواء عدم الثقة ظلت تخيم على العلاقة بين الجانبين، ترجمتها تصريحات الطرفين في وسائل الإعلام، عبر التحريض المستمر والاجراءات الميدانية، حيث حمل كل طرف الآخر مسئولية تأخير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وفي ١٧ مارس ٢٠٠٧، أبصرت حكومة الوحدة الوطنية النور، بعد منحها ثقة المجلس التشريعي.

وكغيره من الاتفاقات السابقة لم يتطرق اتفاق مكة لما اقترفه الجانبان من اعتداءات وجرائم، راح ضحيتها عشرات الضحايا، وأخفق في تقديم آليات لانصاف الضحايا وذويهم، بما في ذلك التحقيق في الجرائم وتقديم المتورطين فيها للعدالة. وقد ساهم ذلك في الإبقاء على حالة الاحتقان من ناحية، واستمرار التغطية والحماية السياسية والتنظيمية، من ناحية ثانية، في تدهور الأوضاع مرة أخرى. فقد استمرت المناكفات السياسية بين الطرفين، وتبادل الاتهامات، مما كان يوحي بقرب المواجهات بين الطرفين، إذ لم يتوقف الجانبان عن حشد أقصى ما لديهما من قوة وعتاد، استعداداً لجولة أخرى من الصراع.

وبتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٧، اعترض مسلحون، سيارة من نوع (متسوبيشي ماغنوم) كان يقودها المواطن محمد علي محمود الغلبان، ٢٨ عاماً، وهو ناشط في كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وبرفقته زوجته وطفليه، في حي آل المصري بمنطقة جورة اللوت جنوب شرقي خان يونس. أجبر المسلحون الغلبان على الترجل من السيارة وبعد التأكد من هويته، أطلقوا النار اتجاهه مباشرة، مما أدى إلى وفاته على الفور.وفي وقت لاحق أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام بياناً اتهمت فيه عناصر مشبوهة تتستر بغطاء عائلة كوارع بإعدام محمد الغلبان، وقالت أن لها الحق في الاقتصاص من القتلة.

وفي حوالي الساعة ١٢:٣٠ من بعد منتصف ليل الجمعة ٢٣ فبراير، بدأ عشرات المسلحين الملثمين وأفراد من عائلة الغلبان بالانتشار في منطقة سكن عائلة كوارع شرق حي جورة اللوت بالمدينة، وفرضوا حصاراً على المنطقة من عدة جهات، واعتلى بعضهم أسطح عدد من المنازل والبنايات العالية في المنطقة. واندلعت اشتباكات عنيفة مع أفراد عائلة كوارع، حيث جرى استخدام القذائف المحلية والقنابل. وخلال الاشتباكات بدأ المسلحون بالتقدم واقتحام عدد من منازل عائلة كوارع وتفتيشها، فيما تمكن العديد من أفراد العائلة من إخلاء المنطقة. وخلال اقتحام المنازل قام المسلحون بتفجير مواد ناسفة بأربعة منازل تعود لمواطنين من عائلة كوارع، كما منعوا حركة السيارات في المنطقة بشكل كامل، حيث لم تتمكن سيارات الإسعاف من الوصول للمنطقة. وذكر باحث المركز أن عدداً من المواطنين قد اعتدوا على إحدى سيارات الإسعاف التي تمكنت من الوصول للمكان في وقت لاحق لإخلاء الضحايا. وقد أسفرت الاشتباكات التي استمرت

بشكل عنيف حتى الساعة ٩:٣٠ من صباح يوم السبت الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٠٧، عن مقتل ثلاثة مواطنين بينهم امرأة ومسن، كما أصيب في الأحداث ٢٣ مواطناً، غالبيتهم من المدنيين، منهم ثلاثة في حالة الخطر، وكان بين المصابين ثلاثة أطفال. والقتلى هم: حازم فوزي كوارع، ٣٠ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الصدر؛ إسماعيل عبد صبح، ٧٣ عاماً، وأصيب بعيار ناري في العنق خلال تواجده داخل منزله؛ وغادة حسين مصطفى كوارع، ٢٧ عاماً، وأصيبت بعيار ناري في الرأس.

وبتاريخ ٢٢ مارس، وبعد مرور أقل من خمسة أيام على تشكيل حكومة الوحدة، تجددت الاشتباكات المسلحة بين عناصر الطرفين في شمال قطاع غزة، مسفرة عن مقتل أحد الأطفال، وإصابة ثلاثة آخرين بجراح، بينهم والد الطفل وجدته بجراح خطيرة، وأحد الجيران. وفي اليوم التالي، تجددت أيضاً أعمال الاختطاف لكوادر الحركتين، فيما تعرضت منازل للاحتراق على هذه الخلفية. من ناحية أخرى، استمرت حالة الانفلات الأمني على كافة المستويات، في قطاع غزة، بما في ذلك النزاعات العائلية، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وغير ذلك من الاعتداءات [١٦].

وخلال الفترة بين ١٣-١٩ مايو، شهد قطاع غزة حلقة أخرى من حلقات الصراع الدامي بين الحركتين، كانت أشد عنفاً من سابقتها. فعلى إثر إقدام مسلحين بتاريخ ١٣ مايو، على اغتيال أحد نشطاء كتائب شهداء الأقصى، بهاء موسى أبو جراد، ومرافق له في بيت لاهيا، اندلعت اشتباكات دامية في مناطق متفرقة من قطاع غزة، استمرت حتى تاريخ ١٩ مايو، وأسفرت عن مقتل ٤٧ فلسطينياً، وجرح المئات. وفي وقت لاحق، أقدم مسلحون يرتدون زياً عسكرياً رسمياً، على اختطاف الصحفيين سليمان عبد الرحيم العشي، ومحمد مطر عبدو، اللذان يعملان لصالح صحيفة فلسطين اليومية المقربة من حركة حماس، في مدينة غزة. وبعد أقل من ساعتين تم إعدامهما بدم بارد بالقرب من مسجد الشيخ زايد، بالقرب من مجمع أنصار. وفي تطور لاحق للأحداث، تبادل الطرفان عمليات الاختطاف والتنكيل، ووقعت اشتباكات في محيط أبراج المقوسي، شمال غرب مدينة غزة، حيث يقطن الناطق باسم حركة فتح، ماهر مقداد، أسفرت عن مقتل اثنين من نشطاء فتح.

وتجددت الاشتباكات بشكل أكثر عنفاً يوم ١٥ مايو، على إثر مقتل أحد قادة كتائب القسام، إبراهيم سليمان منية (غانم)، تلا ذلك اشتباك مسلح بين عناصر من فتح والأمن الوطني من جهة وبين عناصر كتائب القسام. فقد أقدم مسلحون على إطلاق النار وقذائف تجاه سيارة تابعة للأمن الوطني الفلسطيني بينما كانت تسير على طريق المنطار، شرق غزة، مما أدى إلى انحرافها عن مسارها. وقد أسفر هذا الحادث عن مقتل سبعة أفراد من قوات الأمن الوطني، نقلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. ووفقاً للوثائق الطبية التي حصل عليها المركز من مستشفى شهداء الأقصى، فإن معظم الإصابات في صفوف الأمن الوطني السبعة كانت عيارات نارية في الرأس من مسافة قريبة. ويشتبه المركز في أن المسلحين الذين هاجموا الموكب قد أطلقوا النار باتجاه أفراد الأمن الوطني بعد انقلاب السيارة وحدوث إصابات بين صفوفهم، وإعدامهم بدم بارد. وقد اتهمت مصادر في الأمن الوطني مجموعة مسلحة تابعة لكتائب القسام، بالوقوف وراء حادثة مقتل أفراد الأمن الوطني، الأمر الذي نفته الكتائب وأصدرت بياناً بتاريخ ١٧ مايو، تنفي فيه علاقتها بمقتل أفراد الأمن الوطني.

واندلعت على إثر ذلك اشتباكات مسلحة بشكل عنيف بين الطرفين، في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، خاصة في مدينة غزة، قتل خلالها عدد من المواطنين، وتبادل الطرفان عمليات الاختطاف والتنكيل والإعدام بدم بارد في شوارع وأزقة مدينة غزة، من بينها إقدام مسلحين يرتدون زياً عسكرياً رسمياً اسود اللون (يعتقد أنهم تابعون لقوات أمن الرئاسة) بتاريخ ١٥ مايو، على اختطاف المواطن ناهض صالح النمر، ٤٦ عاماً، من داخل بيته في برج زهرة المدائن القريب من منتدى الرئيس، واقتياده الى منطقة مربع أنصار، ومن ثم إطلاق النار عليه وإعدامه، وإلقائه على دوار حيدر عبد الشافي، غرب المدينة في شارع الشهداء.

واستمرت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين، خاصة في مدينة غزة. وفي اليوم التالي، وفي حوالي الساعة ٥:٠٠ من فجر يوم الأربعاء الموافق ١٦ مايو٢٠٠٧، اندلعت اشتباكات مسلحة في محيط منزل اللواء رشيد أبو شباك، مدير الأمن الداخلي، واحد أبرز قيادات فتح، الكائن في حي تل الهوى، جنوب مدينة غزة. وقد أسفرت الاشتباكات التي استمرت حتى الساعة ٧:٣٠ صباحاً، عن مقتل أربعة من مرافقي أبو شباك، وإصابة ستة آخرين. والقتلى هم كل من: ١) محمد سليم أبوعمرة، ٢٢ عاماً، من سكان مدينة غزة، وأصيب بعيار

ناري في الصدر، وهو من سكان مدينة غزة؛ ٢) عبد الكريم عرفات المصري، ٢٢ عاماً، من سكان بلدة بيت حانون، وأصيب بعيار ناري في الصدر؛ ٣) عبد الله محمد عوده سعدات، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة بيت حانون، وأصيب بعدة أعيرة نارية في البطن والرأس والصدر؛ و٤) أحمد يوسف حمادة، ٢٦ عاما، من سكان بلدة المغراقة، وأصيب بعيار ناري في الصدر.

وبتاريخ ١٩ مايو أعلن الطرفان عن التوصل إلى تهدئة برعاية الوفد الأمني المصري، بعد اشتباكات دامية امتدت لنحو أسبوع، راح ضحيتها ٤٧ فلسطينياً، وأصيب المئات بجراح، معظمهم من المدنيين.

إعادة رسم الأحداث (٧-١٤ يونيو)

انطلقت شرارة الاحداث الأخيرة من مدينة رفح في ٧ يونيو ٢٠٠٧، حيث شهدت المدينة أعمال عنف واشتباكات دامية بين مسلحين من حركتي فتح وحماس ادت الى مقتل شخصين. ووُثِّقت هذه الأحداث كأول اشتباك بين عناصر حركتي فتح وحماس في قطاع غزة منذ الإعلان عن التهدئة الأخيرة التى توصل لها الجانبان برعاية الوفد الأمني المصري بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٧، في أعقاب موجة الاشتباكات الدامية بين الطرفين التي تركزت في مدينة غزة خلال الفترة بين ١٣-١٩ مايو ٢٠٠٧، وأدت إلى مقتل ٤٧ فلسطينياً، وإصابة العشرات بجراح [١٧].

ففي ساعات فجر يوم الخميس الموافق ٧ يونيو ٢٠٠٧، اندلعت اشتباكات مسلحة بين مسلحين من حركتي فتح وحماس في حي تل السلطان، غرب مدينة رفح، وامتدت إلى عدة أحياء من المحافظة، خاصة في مخيم رفح، أسفرت عن مقتل أحد المدنيين وهو وائل محمود وهبة، ٢٦ عاماً، وإصابة ٧ أشخاص من الطرفين، فضلاً عن إصابة ٨ مدنيين من سكان الحي، أحدهم في حال الخطر. وامتدت الأحداث خلال اليومين التاليين، إلى عدة محاور في المحافظة، في مخيم الشابورة، وحي الجنينة، بشكل أكثر عنفاً، استخدم الطرفان خلالها القذائف الصاروخية والعبوات الناسفة، فيما شوهد المسلحون يعتلون أسطح المنازل والمنشآت المدنية في هجماتهم المسلحة، الأمر الذي عرض حياة المدنيين الآمنين للخطر الشديد. وقد استمرت الاشتباكات الدامية حتى ساعات فجر يوم الأحد الموافق ١٠ يونيو ٢٠٠٧، حيث هدأت بعد تدخل الوفد الأمني المصري والقوى الوطنية والإسلامية. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل أحد نشطاء حركة حماس، وهو أحمد فؤاد أبو حرب، ٢٧ عاماً، فيما أصيب ٤٤ آخرون بجراح، بينهم عدد من المدنيين، منهم ثلاثة أطفال. كما تعرض عدد من المنازل لعمليات حرق، فضلاً عن تعرض ١٠ كوادر من الطرفين لعمليات خطف متبادلة [١٨].

وقد أدت هذه الأحداث الى خلق حالة من التوتر والاستنفار الشديدين بين الجانبين في كافة أنحاء قطاع غزة، حيث شوهد مسلحون من الطرفين يعتلون الأبراج السكنية، ويتخذونها كمواقع عسكرية، وينتشرون بأعداد كبيرة في الشوارع والأزقة، ويغلقون بعضها وينصبون الحواجز فيها.

وبشكل متسارع، امتدت الأحداث الدامية الى مدينة غزة صباح يوم الأحد الموافق ١٠ يونيو، وأدت إلى مقتل أربعة مواطنين وإصابة ١٤ آخرين، بينهم ٧ أشخاص صادف وجودهم في أماكن المواجهات. وحوالي الساعة ٤:٠٠ عصراً، عثر على جثمان أحد أفراد جهاز المخابرات العامة، ياسر غصوب بكر ملقاة في حي الشيخ رضوان، شمال مدينة غزة، حيث كان قد اختطف على أيدي مجموعة مسلحة قبل العثور على جثته بساعات. وتدهورت الأوضاع بشكل مأساوي في ذلك اليوم، في أعقاب قيام مسلحين باختطاف عنصرين من قوات الـ ١٧ في ساعات الصباح، على مدخل برج الغفري غير المأهول، غرب مدينة غزة، وجد أحدهما في حوالي الساعة ٤:٣٠ عصراً، وهو محمد سلامة السويركي، ٢٧عاماً مقتولاً إثر سقوطه من الطابق رقم ١٥ من البرج. وفي غضون ذلك شهدت المدينة أعمال خطف متبادلة بين عناصر الطرفين، بعضهم أطلقت النار عليه بهدف قتله أو إعاقته. في أعقاب ذلك، سادت حالة من التوتر الشديد كافة انحاء مدينة غزة، حيث شوهد المسلحون من الطرفين يعتلون الأبراج السكنية العالية، والمنازل والمنشآت المدنية، فيما أغلق بعضهم الشوارع بالحواجز، ووقعت اشتباكات مسلحة بينهما. وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ عصراً، حاصر مسلحون منزل المواطن عادل محمد الرفاتي، ٨٤ عاماً، الواقع بالقرب من بنك الدم، وقاموا باختطاف نجله ، محمد، ٣٦ عاماً، وهو إمام لمسجد العباس في المدينة، بعد إطلاق النار عليه وإصابته في ساقه واقتادوه إلى محيط مجمع أنصار وأطلقوا النار عليه، مما أدى إلى وفاته على الفور، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الصدر والبطن والأطراف.

وعلى إثر ذلك، تدهورت الأوضاع في مدينة غزة بشكل أكبر، وجرت اشتباكات مسلحة بين الطرفين. كما جرت عمليات اختطاف لمواطنين على أيدي مسلحين نصبوا الحواجز على الشوارع، وقاموا باقتيادهم لجهة مجهولة، وأطلقوا النار على بعضهم. وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً اختطف مسلحون حسام أبو قينص، ٣٥ عاماً، من منطقة دوار الـ١٧، غرب مدينة غزة، واقتادوه إلى الدور ١١ من برج مهنا الواقع بالقرب من وزارة المالية في مجمع الوزارات. وفي وقت لاحق سقط أبو قينص من أعلى البرج، وقام المسلحون بالنزول وإطلاق النار على رأسه.

واستمرت الأحداث في مدينة غزة خلال اليوم التالي، الأثنين الموافق ١١ يونيو، إذ تزامنت مع اليوم الأول من امتحانات الثانوية العامة، حيث توجه آلاف الطلبة في مدينة غزة إلى الامتحانات في أجواء من الرعب والخوف ووسط إطلاق النار والحواجز العسكرية، وخاطروا بأنفسهم وأرواحهم للوصول إلى قاعات الامتحانات. وامتدت الأحداث مساء ذلك اليوم إلى أنحاء متفرقة من قطاع غزة، خاصة في محافظة شمال غزة.

ففي حي النصر بمدينة غزة، هاجم مسلحون من حركة حماس في ساعات مساء اليوم منزلين لعائلة محسن، بحثاً عن أحد أفراد العائلة. وقد قتلت ثلاث نساء من عائلة محسن، بينهن إمرأة مسنة وطفلة، جراء اقتحام مسلحين منزلين للعائلة وأطلاق القذائف الصاروخية بداخلهما. ونتيجة للغضب الذي اعترى عائلة النساء الثلاث، أطلق مسلحون من العائلة النار عشوائياً في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، مما أدى إلى إصابة المواطن عبد الرازق علي ماضي، ٤٣ عاماً بجراح خطيرة، توفي على إثرها بتاريخ ٢٤ يونيو.

وفي ساعات عصر يوم الأثنين انتشر مسلحون من عائلة بكر في منطقة أرض بكر جنوب مخيم الشاطئ واعتلوا البنايات ونصبوا الحواجز في الشوارع. ودارت اشتباكات عنيفة بين المسلحين من عائلة بكر ومسلحين من حركة حماس على طريق البحر، جنوب غرب مخيم الشاطئ، أسفرت عن مقتل صدام محمد بكر، ٢١ عاماً. وعلى إثر ذلك، هاجم مسلحون من عائلة بكر منزل المواطن مازن سعدي عجور، ٣٧ عاماً، أحد نشطار حركة حماس الواقع في منطقة أرض بكر، واحتجزوا زوجته وأبنائه ووالديه داخل المنزل. ولدى حضور مازن الى منزله في محاولة لتحرير ذويه، دارت اشتباكات مسلحة بينه وبين المختطفين، قتل على إثرها. وفي إثر ذلك، قام المسلحون من عائلة بكر من احتجاز آل عجور في أحد المخازن التابعة لعاطف بكر، ٤٥ عاماً، العقيد في حرس الرئاسة. وتبادل الطرفان عمليات الاختطاف التي استمرت حتى اليوم التالي، حيث اختطفت عناصر القسام حوالي ١٦٠ رجلاً وإمرأن من عائلة بكر واحتجزتهم في مسجد عباد الرحمن بالقرب من مخيم الشاطئ، فيما اختطف مسلحون من عائلة بكر أشخاص آخرين بشبهة الانتماء لحركة حماس.

واتسعت رقعة المواجهات في مدينة غزة في ذلك اليوم، حيث شهدت عدة محاور اشتباكات متفرقة بين عناصر حركتي فتح وحماس، امتدت حتى ساعات متأخرة من الليل، في محيط مفرق السرايا (مجمع الأجهزة الأمنية)، ودوار حيدر عبد الشافي، ومجمع أنصار، وحي تل الهوى. وفي أعقاب ذلك، اقتحم مسلحون محطة إرسال تلفزيون فلسطين الواقعة في بناية ابو رحمة بشارع عمر المختار وسط مدينة غزة واختطفوا ثلاثة عاملين، ووضعوا عبوات ناسفة داخل المقر، وقاموا بتفجيره مما ادى الى الحاق اضرار مادية جسيمة بالمبنى. وفي وقت لاحق افرج المسلحون عن المختطفين دون أن يلحق بهم اذى.

وبالتزامن مع الاشتباكات التي اندلعت في مدينة غزة، وقعت اشتباكات مسلحة في حوالي الساعة الرابعة مساء الاثنين أيضاً، بين مسلحين من عائلة المصري وآخرين من القوة التنفيذية، في منطقة السوق، بالقرب من مستشفى بيت حانون، شمال قطاع غزة، أسفرت عن مقتل أحد أفراد القوة التنفيذية ويدعى باسل داوود الكفارنة ، ٢٣ عاماً، وإصابة عدد آخر من عائلة المصري. وقد امتدت الاشتباكات إلى داخل مستشفى بيت حانون، مما أدى إلى مقتل أب وابنه وابن شقيقه من عائلة المصري، هم: عيد محمود المصري، ٥١ عاماً، ونجله، إبراهيم، ٢١ عاماً وابن شقيقه، فرج فضل المصري، ٢٢ عاماً، فضلاً عن إصابة عدد آخر بجراح. وبعد حوالي ٢٠ دقيقة من تلك الأحداث، هاجم أفراد القوة التنفيذية منزل أمين سر حركة فتح في محافظة شمال غزة، جمال عبد ربه ابو الجديان، ٥٠ عاماً، في مشروع بيت لاهيا مخيم جباليا، واشتبكوا مع حراسه. وقد أسفرت الاشتباكات التي استمرت حتى ساعات المساء عن مقتل أحد أفراد القوة التنفيذية، ويدعى محمد محجز، ٢٤ عاماً، وإصابة حوالي ٥٠ آخرين بجراح، غالبيتهم من المدنيين. كما أصيب في الاشتباك، جمال ابو الجديان، الذي تمكن من الفرار والتوجه الى مستشفى كمال عدوان القريب من منزله، غير ان مسلحين من حركة حماس اعترضوه على مدخل المستشفى، وقاموا بقتله. وفي حوالي الساعة العاشرة مساءً عثر المواطنون على جثمان ماجد أبو الجديان، ٣٨ عاماً، وهو شقيق جمال، ملقاة في احد الشوارع في منطقة تل الزعتر شرق مخيم جباليا. وكان أبو الجديان قد اختطف على أيدي مسلحين من حماس من منزله أثناء الاشتباكات بين الطرفين.

وفي محافظة خان يونس، جنوب القطاع، قام مسلحون في حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساء يوم الأثنين أيضاً، باعتراض سيارة يستقلها أحد نشطاء كتائب القسام، ويدعى عمرو الرنتيسي، ٢١ عاماً، واقتادوه الى جهة مجهولة. وبعد ساعات، عثر على جثمان الرنتيسي ملقاة على

طريق رفح – خان يونس الشرقية، وعليها آثار إطلاق نار.

وعلى ما يبدو فإن قرار الحسم العسكري والسيطرة على مقرات الأجهزة الأمنية، قد اتخذ من قبل قيادة حركة حماس في خضم هذه الأحداث. فمن خلال تتبع التصريحات التي كان يدلي بها الناطقون الرسميون باسم حركة المقاومة الاسلامية حماس، والبيانات الرسمية التي أصدرتها الحركة، بما في ذلك بيانات الذراع العسكري، وكذلك التعبئة العامة من خلال مرئية الأقصى التابعة للحركة، يمكن أن تعطينا شواهد على أن المرحلة المقبلة لن تكون كسابقتها. ومن بين هذه المعطيات، البيان الذي أصدرته حركة حماس عصر يوم الاثنين ١١ يونيو، بعنوان "القصاص من القتلة عهد قطعناه ولا رجعة فيه"، وجاء فيه:

"لقد بلغ السيل الزبى وما عاد ينفع مع هؤلاء القتلة ضبط نفس ولا اتفاقات ولا عهود، وتأبى هذه الفئة الباغية إلا أن تمارس بغيها وقتلها، فلو تركت على حالها ستغرق وتغرقنا معها، لذلك يجب أن تنبذ وأن تعرى وأن تقدم للعدالة، ولكن أي عدالة؟، هل عدالة النائب العام، أو عدالة القضاء، أم عدالة القصاص، فالنائب والقضاء لم يعد لهما بقاء، فكلاهما في سبات عميق، فلا عدل ولا عدالة عندهما، ويبقى أمامنا عدالة القصاص من القتلة والمجرمين، فلن يردهم شيء إلا القتل لأنه السبيل الوحيد الذي بات اليوم ليس مطلبنا فقط بل هو مطلب الشعب الفلسطيني الذي فقد أمنه يوم أن تصارعت الاجهزة الأمنية في زمن الراحل ياسر عرفات، وتصارعت في زمن الحالي محمود عباس، وها هي اليوم تريد أن تتصارع مع كل الشعب الفلسطيني."

وفي ساعات فجر يوم الثلاثاء ١٢ يونيو، ترجم هذا القرار على أرض الواقع، إذ بدأت الأحداث تأخذ منحى أكثر شراسة، في مدينة غزة على نحو خاص. فقد تبادل الطرفان أعمال الخطف وحرق المنازل، في ظل استمرار الاشتباكات من قبل المسلحين الذين اعتلوا الابرج السكنية والمنشآت المدنية، واستخدموا القذائف الصاروخية في مهاجمة أهدافهما. وقد طالت هذه القذائف المقر الرئاسي غرب مدينة غزة، كما طالت منزل رئيس الوزراء في مخيم الشاطئ. وبشكل متسارع للأحداث، في حوالي الساعة ٥:٠٠ فجراً هاجم العشرات من أفراد كتائب القسام منزل الناطق الرسمي باسم حركة فتح في غزة، ماهر مقداد، الواقع في أبراج المقوسي، شمال غرب مدينة غزة. وقد اعتلى المهاجمون المنازل والأبراج المجاورة، وبدأوا في إطلاق النار والقذائف الصاروخية، فيما رد أفراد من حركة فتح وحراس مقداد بالمثل. واستمرت هذه الاشتباكات طيلة اليوم، قتل خلالها ستة فلسطينيون، وهم: ١) عماد أبو قادوس، ٢٧ عاماً، من حركة حماس؛ ٢) مطيع فؤاد الدواس، ٢٢ عاماً، من الشرطة البحرية؛ ٣) أحمد مروان الهبيل؛ ٢٢ عاماً، من عناصر فتح؛ ٤) مازن سليم العايدي، ٢٢ عاماً، من الشرطة البحرية؛ ٥) حامد أبو هاشم، احد عناصر فتح.؛ و٦) علاء أبو شريفة، ٣٠ عاماً، من عناصر فتح. وأدت اشتباكات في نفس المنطقة في ساعات صباح اليوم الأربعاء إلى مقتل محمد علي الهسي، ٢٧ عاماً، من حركة حماس؛ والمواطن حربي سالم الراس، ٢٢ عاماً، من عناصر حركة فتح، فيما توفي في يوم الخميس ١٤ يونيو المواطن كمال سعيد عفانة، ١٨ عاماً من عناصر حركة فتح، متأثراً بجراحه.

وفي محيط برج البكري، بالقرب من مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة، اندلعت مواجهات بين الطرفين في حوالي الساعة السابعة صباحاً، ألقيت خلالها قذيفة على منزل رئيس الوزراء الفلسطيني، اسماعيل هنية، الواقع في مخيم الشاطئ، دون وقوع اصابات في الأرواح.

وتجددت الاشتباكات في ساعات المساء غرب مخيم الشاطئ، قتل خلالها ثلاثة أشخاص من حركة حماس، وهم: بلال يوسف شامية، ٢٥ عاماً، ومحمد المقيد، ٢٤ عاماً، وعبد الله سمير مقداد، ٢٥ عاماً. واستمرت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين حتى ساعات صباح يوم الأربعاء، واسفرت ايضاً عن مقتل حمادة نعمان بكر، ٢٢ عاماً، وهو من حركة فتح.

وقد شهدت مدينة غزة في ذلك اليوم أعمال اختطاف وقتل، وحرق العديد من المنازل والمؤسسات بالذات في منطقة الرمال الغربي ومنطقة تل الهوى. كما امتدت الاشتباكات بين الجانبين في ذلك اليوم الى مدن مختلفة من قطاع غزة. فمنذ ساعات الصباح انتشر المئات من المسلحين في الشوارع وأغلقوها، واتخذوا المنازل والمباني مواقع وثكنات عسكرية.

وفي مدينة خان يونس، وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ صباح الثلاثاء أيضاً، انتشر المئات من كتائب القسام في شوارع المدينة ومحيط عدد من

مقرات الأجهزة الأمنية، التي انتشر أفرادها أيضاً في بعض المفترقات. وفي وقت لاحق بدأ المسلحون من كتائب القسام بمطالبة أفراد الأمن الفلسطيني بالخروج من المواقع مهددين بقصفها، واستولوا على خمسة مواقع منها، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين في العديد من المواقع، أسفرت عن إصابة ١١ شخصاً منهم. كما استولى عدد من المسلحين التابعين لحركة حماس على مبنى محافظة خان يونس. وفي ساعات المساء، دارت اشتباكات عنيفة في محيط منطقة قيزان النجار، جنوب مدينة خان يونس، حيث توجد عدة مقرات للأجهزة الأمنية، حاصرها مسلحو حركة حماس، وطالبوا من فيها بالخروج. واستخدمت في الاشتباكات الأسلحة النارية وعشرات القذائف. واندلعت اشتباكات مماثلة في محيط مجمع الأجهزة الأمنية وسط المدينة، استمرت حتى ساعات صباح اليوم التالي على الرغم من توجه مسيرة سلمية من المواطنين ضمت ٣٠٠ شخص نحو المجمع، غير أن الاشتباكات استمرت وأسفرت عن مقتل إثنين من افراد الأمن الوطني، وإصابة ثلاثة مدنيين، فيما شهدت مناطق متفرقة في المخيم وحي الأمل وبلدة عبسان الكبيرة اشتباكات محدودة.

وفي محافظة رفح، انتشر في ذلك اليوم، عدد كبير من مسلحي حركتي فتح وحماس على طريق رفح – خان يونس الشرقية والغربية، حيث أقيمت حواجز وجرت أعمال تفتيش وتدقيق في بطاقات المواطنين الذين يمرون عبر هذه الطرق.

وفي محافظة الوسطى، انتشر منذ صباح ذلك اليوم، عشرات المسلحين من الطرفين في الشوارع الرئيسية وأغلقوا العديد من الطرق وأوقفوا المواطنين ودققوا في بطاقاتهم الشخصية، وفي العديد من الحالات قاموا بإرجاعهم. في تلك الاثناء ألقت كتائب القسام بيانات عبر مكبرات الصوت، المحمولة على السيارات تطالب فيها أفراد الأجهزة الأمنية بتسليم أسلحتهم والخروج من مواقعهم الأمنية. وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، قتل المواطن محمد رزق صافي، ٣٥ عاماً وهو أحد أفراد الأمن الوطني، لدى مهاجمة عناصر القسام والتنفيذية موقع الأمن الوطني بالقرب من وادي غزة، فيما قتل ايهاب سعيد نصار، ١٩ عاماً، وهو احد أفراد القوة التنفيذية خلال اقتحام القوة التنفيذية لموقع الأمن الوطني بالقرب من مدرسة المزرعة، شرق دير البلح، فيما أصيب ١٦ آخرون في تلكما الموقعين. وفي ساعات المساء هاجم مسلحون من كتائب القسام والقوة التنفيذية موقعاً للأمن الوطني على أطراف مخيم المغازي، واشتبكوا مع قوات الأمن الوطني، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد الأمن الوطني وهو هاني حسين أبو شملة، ٢٩ عاماً. وفي ساعات فجر اليوم التالي، هاجم مسلحون من كتائب القسام مقر تدريب تابع ل"كتائب شهداء جنين" وهو أحد الاجنحة العسكرية التابعة لحركة فتح، بالقرب من مخيم النصيرات، غير أن المواطنين الفلسطينيين اقاموا جداراً بشرياً حول الموقع لحمايته من الهجوم، مما اسفر عن إصابة عشرة منهم بجراح.

وفي محافظة شمال غزة هاجم العشرات من كتائب القسام وأفراد القوة التنفيذية في حوالي الساعة ٤:٠٠ مساء يوم الثلاثاء أيضاً، مقر الكتيبة الثانية التابعة للأمن الوطني" الإدارة المدنية" سابقاً بالقرب من مفترق زمو، على طريق صلاح الدين، شرق بلدة جباليا، وقاموا بإطلاق النار والقذائف الصاروخية باتجاهه. وقد دارت اشتباكات عنيفة بين المهاجمين وأفراد الأمن الوطني استمرت لمدة أربع ساعات، انتهت بسيطرة كتائب القسام والقوة التنفيذية على المقر بالكامل. وقد قتل في هذه الواقعة ١٦ شخصاً، بينهم ٣ من أفراد القوة التنفيذية، و١٣ من عناصر من الأمن الوطني، منهم قائد الكتيبة، وممرض، فيما اصيب حوالي ٩٠ آخرون، عدد كبير منهم مدنيين. كما شهدت المحافظة اشتباكات متفرقة بين الجانبين أسفرت عن إصابة عشرة آخرين بجراح مختلفة.

وقد حصل المركز على افادات تؤكد اقتراف كتائب القسام والقوة التنفيذية جرائم بحق جنود الامن الوطني الفلسطيني بعد استسلامهم وانتهاء العمليات القتالية، من بينها جرائم اعدام بدم بارد وجرائم إطلاق النار بشكل كثيف على الأطراف بهدف احداث اعاقات جسدية مستديمة بأجسادهم، بعضهم أطلقت النيران عليهم وهم مصابين، حيث تشير المعطيات إلى أن معظم الضحايا من عناصر الأمن الوطني قد قتلوا أو أصيبوا بعد انتهاء العمليات القتالية وسيطرة كتائب القسام والقوة التنفيذية على مقر الأمن الوطني.

منذ صباح يوم الأربعاء الموافق ١٣ يونيو بدا أن حركة المقاومة الاسلامية، ممثلة بجناحها العسكري، كتائب القسام، والقوة التنفيذية قد عقدتا العزم على السيطرة على الأجهزة الأمنية الحيوية في القطاع، خاصة في مدينة غزة. ففي خلال هذا اليوم تمت مهاجمة المقرات الأمنية الأكثر أهمية في مدينة غزة، مثل المقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي في حي تلك الهوى بمدينة غزة، مقر المخابرات العامة (السفينة) الواقع في شمال غزة، ومقر مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا). وفي خان يونس هوجم المقر الرئيسي لمقر جهاز الأمن الوقائي

في المحافظة، وأحكمت كتائب القسام السيطرة عليه. وفي باقي المحافظات، سيطرت القسام على عدد كبير من مواقع الأمن الوطني والمقرات الأمنية الأخرى.

ووفقاً للتطورات الميدانية خلال هذا اليوم، في ساعات بعد الظهر حاصر أفراد كتائب القسام المقر الرئيسي للمخابرات العامة الفلسطينية، (السفينة) الذي يقع في منطقة السودانية، جنوب غرب جباليا. وقاموا بإطلاق النار على المقر وإطلاق القذائف الصاروخية، وقد اشتبك حراس المقر مع المهاجمين، حيث دارت اشتباكات عنيفة انتهت مساء يوم الخميس ١٤ يونيو بسيطرة كتائب القسام على المبنى. وقد أسفرت هذه الاشتباكات التي استمرت قرابة يوم كامل عن مقتل ثلاثة من أفراد المخابرات العامة، بينهم عنصرين قتلا حرقاً نتيجة سقوط قذيفة على قالونات البنزين المتواجدة داخل مقر المخابرات. كما أصيب ٢٦ فلسطيني، معظمهم من المدنيين العزل.

وبشكل موازٍ، وفي ساعات بعد الظهر أيضاً، هاجم عشرات المسلحين من كتائب القسام المقر الرئيس لجهاز الأمن الوقائي في تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة. وفرض المهاجمون حصاراً حول المبنى، وبدأوا في دكه بالقذائف الصاروخية. وقد دارت اشتباكات عنيفة بين المهاجمين وأفراد الأمن الوقائي استمرت حتى صباح يوم الخميس الموافق ١٤ يونيو، أسفرت عن مقتل (٢٠) شخصاً معظمهم من عناصر الأمن الوقائي، وانتهت بسيطرة عناصر القسام على المبنى بشكل كلي، ورفع راية حماس فوقه، واعتقال أفراد من الأمن الوقائي بداخله. وأظهر شريط مصور بثته مرئية الأقصى التابعة لحركة حماس صوراً لعناصر الأمن الوقائي الذين اعتقلتهم كتائب القسام وهم شبه عراة.

وفي محافظة خان يونس، في حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد ظهر الأربعاء، هاجم العشرات من مسلحي حماس مقر الأمن الوقائي، وسط خان يونس، واشتبكوا مع حراس المقر. وفي تلك الأثناء هز انفجار كبير مقر الأمن الوقائي، أسفر عن مقتل عدد من افراد الأمن الوقائي. وقد ادعى جهاز الأمن الوقائي أن الانفجار قد نجم عن تفجير المبنى بواسطة نفق أرضي من قبل حركة حماس، الأمر الذي نفته الحركة في بيان رسمي صدر عنها. ودارت اشتباكات مسلحة بين حركة حماس والقوة التنفيذية من جهة وبين بعض أفراد الأجهزة الأمنية من جهة أخرى في محيط مجمع المقرات الأمنية، وسط المدينة، أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص، بينهم ثلاثة مدنيين، منهم إمرأة ورجل قتلا داخل منزليهما. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباح يوم الخميس ١٤ يونيو عثر داخل مقر الأمن الوقائي الذي تم تفجيره في اليوم السابق على جثتي اثنين من أفراده، وهما: عبد الوهاب رقيه، ٢٨ عاماً؛ وعادل سليم شراب، ٢٨ عاماً.

وفي حوالي الساعة ٤:٠٠ عصر الأربعاء، اقتحم عشرات المسلحين من حركة حماس منزل العقيد عاطف بكر وهو من عناصر حركة فتح، في منطقة أرض بكر، القريبة من مخيم الشاطئ، غرب غزة، وقاموا بإطلاق النار داخل المنزل بشكل عشوائي، مما أدى إلى إصابة ٦ نساء من سكان المنزل، وصفت حالة إثنتين منهما بالخطرة وهما: جيهان نايف بكر، ١٨ عاماً؛ هبة صبحي بكر، ٣٠ عاماً، وكانت حامل. كما قام أفراد حركة حماس بإحراق المنزل المكون من عدة طبقات. وقد قامت نساء من عائلة بكر بالاستعانة بسيارة أحد الجيران لنقلهما الى مستشفى الشفاء، القريب من المكان. وفي طريقها الى المستشفى تعرضت السيارة لإطلاق نار كثيف، رغم رفع النساء لرايات بيضاء، مما أدى إلى مقتل جيهان وهبة، وإصابة جميع من بالسيارة، بمن فيهم السائق. وفي حوالي الساعة ٥:٠٠ مساء الأربعاء أيضاً قام مسلحون من حركة حماس بمحاصرة منازل عائلة بكر في ما يعرف بأرض بكر في مخيم الشاطئ، مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم، وهم: ١) منصور عمر بكر، ٤٧ عاماً؛ ٢) محمد سليمان بكر، ٢٨ عاماً؛ ٣) حمادة سمير بكر، ١٨ عاماً. قبيل ذلك، تمكن العقيد عاطف بكر وعدد من المسلحين من عائلته من الانسحاب من المكان باتجاه مقر المنتدى، واستخدموا المخطوفين كدروع بشرية، حيث قيدوهم في الجيب تحسباً لإطلاق النار عليهم من قبل عناصر حركة حماس. وفي الطريق الى المنتدى قام أحد المسلحين من عائلة بكر بقتل أحد المختطفين، وهو وائل عفانة، ٣٥ عاماً، وإلقائه من الجيب، فيما اقتادوا باقي المختطفين الى مقر المنتدى، حيث أفرج عنهم في وقت لاحق بعد سقوط المنتدى في يد مسلحي حركة حماس.

وفي عبسان الجديدة، وفي نفس التوقيت، حاصر مسلحون من حركة حماس مقر الكتيبة ٢٤ التابع للأمن الوطني في عبسان الجديدة، واستولوا عليه بعد اشتباكات محدودة. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً، اندلعت اشتباكات في شارع البحر، وسط خان يونس، قتل خلالها مدنيان، وهما: الطفلة آلاء حمدي فروانة ١٥ عاماً وأصيبت بعيار ناري في الرأس وهي داخل منزلها؛ وعبد الفتاح حسين أبو غالي، ٣٩ عاماً وهو موظف في وكالة الغوث، وأصيب بعيار ناري في الرأس، وكان يتواجد بجانب منزله.

وفي محافظة رفح، انتشر بعد ظهر الأربعاء أيضاً مسلحون مقنعون تابعون لحركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في معظم أرجاء محافظة رفح وحول المقرات الأمنية والعسكرية، وتمكنوا من السيطرة على نقاط المراقبة التابعة لقوات الأمن الوطني على طول الحدود المصرية، جنوب رفح وعلى تكنة الشهيد سعد صايل، وعلى مقر المخابرات العامة على طريق صلاح الدين، شرق رفح. ودارت اشتباكات مسلحة بين الطرفين استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية، وامتدت تلك الاشتباكات إلى مخيم الشابورة واستمرت حتى الساعة ١٢:٠٠ منتصف ليل الخميس ٢٠٠٧/٦/١٤. وكانت حصيلة تلك الاشتباكات إصابة ٢٧ مواطناً فلسطينياً بجراح، منهم ١١ مدنياً، من بينهم خمس أطفال وامرأتان. وفي ساعات صباح يوم الخميس، تواصلت الاشتباكات بين الطرفين، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مواطنين بجراح، بينهم اثنان من المدنيين، بجراح.

وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، بعد تمكن كتائب القسام والقوة التنفيذية من السيطرة على مقري جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة في مدينة غزة، قام أفراد الأمن الوطني المتواجدون في مقر الأمن الوطني –العباس، في شارع عمر المختار، بتفجيره، مما إلى تدميره، وإحراق الطابق الثاني من مركز العباس المجاور، قبل أن ينسحبوا من المكان.

وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، هاجم أفراد كتائب القسام مقر السرايا، مجمع الاجهزة الأمنية وسط مدينة غزة، الذي يضم عدد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما فيها الأمن الوطني، والشرطة الفلسطينية التي تشرف على حراسة السجن المركزي في المدينة الذي يضم مئات المعتقلين الأمنيين والجنائيين. ودارت اشتباكات عنيفة مع أفراد الأمن الوطني داخل المقر، أسفرت عن مقتل ثلاثة من أفراد الأمن الوطني. وقد انتهت الاشتباكات بانسحاب عناصر الأمن الموجودين في مجمع الاجهزة الأمنية وسيطرة مسلحي حماس عليه. وقبل ان يغادر أفراد الشرطة الفلسطينية المقر، افرجوا عن كافة المعتقلين الجنائيين والأمنيين المحتجزين لديهم.

وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ من ليل الخميس الجمعة الموافق ١٥ يونيو، دارت اشتباكات محدودة بين مسلحي حركة حماس و عناصر أمن الرئاسة الفلسطينية في مقر المنتدى غرب مدينة غزة (مقر الرئاسة) وأسفرت عن مقتل ثلاثة من أفراد حرس الرئاسة، بينهم ضابطين كبيرين، هما: العقيد نصر عبد الرحمن أبو شاور، ٥٥ عاماً، من حرس الرئاسة، والمقدم سامي عمران، ٤٢ عاماً من الامن الوطني. وانسحب أفراد حرس الرئاسة من مقر المنتدى، مما خلق فراغاً أمنياً، شجع عشرات المواطنين من دخول المقر وسرقة ونهب محتوياته. وفيما بعد دخلت عناصر كتائب القسام الى المقر وتمكنت من فرض سيطرتها عليه. ومع صبيحة يوم الجمعة ١٥ يونيو، اصبحت كتائب القسام والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية تسيطران على جميع المقار الأمنية والشرطية في قطاع غزة.

جرائم الإعدام خارج إطار القانون وغيرها من جرائم القتل العمد

شكلت جرائم الاعدام خارج إطار القانون وغيرها من جرائم القتل العمد أبرز ملامح أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها قطاع غزة. ووصلت الأمور الى حد غير مسبوق لم يعهده الفلسطينيون. فقد وثق المركز عدداً من جرائم الاعدام والقتل العمد التي تعرض لها فلسطينيون ينتمون أو يشتبه في انتمائهم لأحد طرفي النزاع، بالإضافة لأشخاص مدنيين لا علاقة لهم بالأحداث. ويبرز هذا الجزء من التقرير أبرز هذه الجرائم التي تمكن المركز من توثيقها وجمع المعلومات عنها. وقد لوحظ أن معظم هذه الجرائم تمت من خلال اختطاف الضحايا من منازلهم أو من الشوارع أو من السيارات على ايدي مسلحين لفترة من الزمن ومن ثم أطلقت النيران عليهم بدم بارد، وألقوا في مكان بعيد. بين هؤلاء أشخاص اختطفوا من محيط الاشتباكات، بعضهم كان مشاركاً في الأحداث، فيما اختطف آخرون من داخل منازلهم. ووثق المركز أيضاً حالات أعدم خلالها المسلحون جرحى وهم في طريقهم لتلقي العلاج.

وكانت أبرز الحالات التي وثقها المركز على النحو التالي:

مقتل شخصين جراء سقوطهما من أعلى برجين سكنيين

وثق المركز حالتين يشتبه فيهما بقيام مسلحين بإلقاء إثنين من المواطنين من أعلى برجين سكنيين في مدينة غزة بعد اختطافهما، وقد حمل كل طرف المسئولية للطرف الآخر عن إعدام أحد أنصاره من خلال إلقائه من أعلى برج. الحالة الأولى تتعلق بمقتل محمد السويركي، أحد أفراد القوة ١٧ جراء سقوطه من أعلى برج الغفري، غرب مدينة غزة، حيث وجهت حركة فتح اتهاماً لحركة حماس بالمسئولية عن إعدامه، وتعمد إلقائه من أعلى البرج، وهو ما نفته بشدة حركة حماس، وذكرت أن السويركي هو من قام بإلقاء نفسه من أعلى البرج، بينما كانت عناصرها تحتجزه بداخل البرج. أما الحالة الثانية فتتعلق بمقتل المواطن حسام ابو قينص، بعد سقوطه من اعلى برج مهنا، جنوب غرب مدينة غزة، وإطلاق النار على رأسه. وقد وجهت حركة حماس اتهاماً لحركة فتح بالمسئولية عن القاء أبو قينص من أعلى البرج ومن ثم إطلاق النار عليه، وهو ما نفته بشدة حركة فتح. وفيما يلي خلاصة التحقيقات التي أجراها المركز في الحالتين.

- محمد سلامة السويركي، ٢٧ عاماً
- جندي في الحرس الرئاسي
- مدينة غزة

في حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، اُختطف المواطنان محمد السويركي، وفواز درويش الحتو، وهما يعملان في قوات الـ ١٧ التابعة للرئيس على أيدي مسلحين مقنعين عندما دخلا بالخطأ برج يسيطر عليه كتائب القسام. وكان السويركي، ويعمل موظفاً في المطبخ، يقوم بتوزيع وجبات الطعام برفقة فواز درويش الحتو، ويعمل في قسم الصيانة، على أفراد قوات أمن الرئاسة، وكانا يستقلان سيارة من نوع (فولكس واجن جولف) خضراء اللون. وخلال سيرهما باتجاه برج البكري حيث يتواجد أفراد القوة ١٧، ضلا طريقهما وتوجها إلى برج الغفري القريب حيث كان فيه مسلحون من حركة حماس. وهناك تم احتجازهما من قبل مسلحي حماس في أحد الطوابق العلوية من البرج. وفي حوالي الساعة ٤:٣٠ من مساء اليوم ذاته سقط المواطن السويركي من أحد الطوابق العلوية وارتطم بالأرض، ولقي حتفه على الفور، فيما أفرج عن الحتو في ساعات الليل.

ووفقاً لإفادة فواز الحتو، ٣٩ عاماً، وهو زميل محمد السويركي الذي اختطف معه، فبعد أن سألهما مسلحو حماس عن وجهتهما وتعرفوا على مهمتهما، أجبروهما على الدخول إلى البرج تحت تهديد السلاح، ثم كبلوا أيديهما خلف ظهريهما وعصبوا أعينهما واقتادوهما إلى الطوابق العليا في البرج (يعتقد أنه الطابق الـ ١٥). وهناك تم احتجاز كل من الحتو والسويركي على انفراد حيث جرى التحقيق معهما عن عملهما وعن الجنود والضباط الذين يعملان معهم. وأضاف الحتو أنه سمع أفراد القسام يحققون مع السويركي الذي لم يكن يبعد عنه سوى مسافة ١٠ أمتار تقريباً، يفصل بينهما جدار. وأكد الحتو أنه شخصياً لم يتعرض للضرب والتعذيب خلال التحقيق معه، وأن

خاطفيه قد سمحوا له بصلاة الظهر، ولكنه كان مكبل اليدين. وتابع الحتو بأنه قبل آذان العصر، سمع صوت صراخ "آهههه"، وبعدها سمع صوت الشخص الذي كان يقوم بحراسة محمد (على ما يعتقد) وهو يقول لأفراد آخرين بأن محمد قد سقط من البرج. وقد علم الحتو عن وفاة محمد من الشخص الذي كان يقوم بحراسته حيث أبلغه بأن محمد قد طلب الذهاب إلى الحمام وأنه قد تم فك قيده ولكن بدلاً من التوجه إلى الحمام ألقى بنفسه من النافذة.

وفي ضوء ذلك، يؤكد المركز أنه حتى وإن لم تخلص تحقيقاته الى ما يدل على تورط عناصر من حركة حماس بإعدام السويركي، فإن حركة حماس غير معفاة من المسئولية عن مقتله، خاصة وأنه كان مختطفاً على أيدي مسلحيها وتحت حراستهم في طوابق علوية. ويجدد المركز مطالبته بفتح تحقيق جدي في هذا الحادث ونشر نتائجه على الملأ.

- حسام محمد أبو قينص، ٣٥ عاماً
- عامل
- مدينة غزة

وفي جريمة أخرى، اقترفت في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، اختطف مسلحون كانوا يتمركزون في منطقة دوار (الـ ١٧) غرب مدينة غزة المواطن أبو قينص واقتادوه إلى بناية مهنا، المكونة من ١٣ طابقاً، والواقعة في شارع بيروت، غرب المدينة. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ من مساء اليوم ذاته ألقى المسلحون أبو قينص من الطابق الحادي عشر ليسقط على الأرض وهو مقيد اليدين ومعصوب العينين، وعلى الفور نزل المسلحون من البرج وترجلوا باتجاه أبو قينص وأطلقوا باتجاهه عياراً نارياً أصابه في الرأس.

إفادة أحد شهود العيان، وهو من سكان المنطقة [١٩]:

- "في حوالي الساعة ١٠:٣٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، تفاجأت بصوت صراخ مرعب جداً وشاهدت رجلاً يسقط من أعلى برج مهنا على الأرض، وبسرعة ترجل من البرج أربعة مسلحين مقنعين وقام أحدهم بإطلاق عيار ناري باتجاه رأس الرجل الملقى على الأرض، والذي كان مقيد اليدين إلى الخلف ومعصوب العينين ومقيد القدمين. حضرت سيارة من نوع (فولكس واجن جولف) بيضاء اللون كان يقودها شخص مقنع وصعد فيها المسلحون ولاذوا بالفرار باتجاه مفترق أبو مازن غرباً. صعدت إلى البرج ووجدت أن نوافذ السلالم في الطابق الحادي عشر مرفوعة من مكانها وموضوعة على الأرض، إضافة إلى حذاء يبدو أنه يعود له، حيث علمت من المواطنين الذين تجمعوا في المكان أنه اختطف أثناء عودته من خان يونس."

إعدام أشخاص آخرين بعد اختطافهم

علاوة على هاتين الجريمتين، وثق المركز حالات لمواطنين أعدموا بإطلاق النار عليهم مباشرة، بعد اختطافهم من منازلهم أو من السيارات أو من الشوارع، أو من أماكن عملهم. وكانت أبرز هذه الحالات على النحو التالي:

- محمد عادل الرفاتي، ٣٦ عاماً
- إمام مسجد
- مدينة غزة

في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، اقتحم مسلحون ملثمون، كانوا يرتدون ملابس سوداء مكتوب عليها (أمن الرئاسة) منزل المواطن عادل محمد الرفاتي، ٨٤ عاماً، المكون من ثلاثة طوابق، ويقع بالقرب من مركز بنك الدم، في حي الرمال غرب مدينة غزة، بعدما أطلقوا النار على أبواب المنزل. وبعد دخولهم المنزل سأل المسلحون المواطن عادل عن نجله (دون أن يحددوا

أي من أنجاله) حيث أجابهم بأنه غير موجود. صعد عدد من المسلحين إلى الطوابق العليا بينما كانوا يطلقون النار بشكل كثيف داخل المنزل. وبعد وقت قصير نزل المسلحون من الطوابق العليا وهم يقتادون المواطن محمد عادل الرفاتي، ٣٦ عاماً، إمام مسجد العباس، وهو مصاب ووضعوه على فراش، ونقلوه إلى جهة غير معلومة. وفي وقت لاحق عثر على المواطن محمد الرفاتي جثة هامدة في محيط مجمع أنصار العسكري، وقد أصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر والبطن والأطراف.

إفادة المواطنة منى الرفاتي، ٣٢ عاماً، زوجة محمد الرفاتي:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، تفاجأنا بعدد كبير من المسلحين الملثمين يحاصرون منزل العائلة ويطلقون النار بشكل عشوائي، ومن ثم قام عدد منهم باقتحام المنزل وشرعوا بتفتيشه. شعرنا بالخوف والرعب الشديدين فقمت أنا وزوجي وأبنائي بالاختباء في الحمام وأغلقنا على أنفسنا بالمفتاح. وعندما وصل المسلحون إلى الطابق الرابع قاموا بكسر باب منزلي الرئيسي وبدأوا في البحث عنا. حاولوا فتح باب الحمام فوجدوه مغلقاً، فعلموا أننا نختبئ بالداخل، فقال لنا أحدهم: "إن لم تفتحوا سنطلق عليكم النار"، فقام زوجي وفتح الباب خوفاً من أن يطلوا النار ونقتل جميعاً. خرج زوجي وقال لهم ماذا تريدون، فأطلقوا النار عليه وأصابوه بقدميه أمامنا، فصرخ زوجي وسقط على الأرض وصار ينزف. عبث المسلحون في محتويات وأثاث المنزل، وخرجوا من المنزل، وبعد ثوان عادوا ثانية واقتادوا زوجي معهم. وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ من مساء اليوم ذاته أبلغنا أنه تم إعدام زوجي، حيث أصيب بالعديد من الأعيرة النارية."

إفادة المواطن جواد عادل الرفاتي، ٥٩ عاماً، شقيق محمد الرفاتي:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، استيقظت من نومي على صوت رصاص كثيف جداً في البناية التي أسكن فيها في الطابق الثاني. شاهدت من شرفة شقتي حوالي عشرة مسلحين يرتدون ملابس سوداء مكتوب عليها (أمن الرئاسة) وكان أحدهم يصوب قاذفة (أر. بي. جي.) باتجاه المنزل. قرع المسلحون باب شقتي، فقمت بفتح الباب، فحاولوا سحبي إلا إني رفضت الخروج معهم كما تصدت زوجتي وابنتي وزوجة ابني لهم، وعندما فشلوا باقتيادي معهم طلبوا مني إغلاق باب شقتي وعدم التحرك، وسمعت بعدها صوت إطلاق نار في الطابق الذي يقطن فيه شقيقي محمد. خرجت على شرفة منزلي مرة أخرى وشاهدت المسلحين وهم يحملون شقيقي محمد على فراش ويضعونه على الرصيف، ومن ثم اقتادوه معهم. بعد مدة وصلتنا مكالمة من مستشفى الشفاء وأبلغونا بأن شقيقي محمد موجود في المستشفى، فتوجهنا على الفور إلى المستشفى ووجدنا جثة محمد في ثلاجات المستشفى."

إفادة المواطن عادل محمد الرفاتي، ٨٤ عاماً، وهو والد الضحية:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٦/١٠، اقتحم منزلي حوالي ٥٠ مسلحاً ملثماً، كانوا يرتدون ملابس سوداء مكتوب عليها (أمن الرئاسة)، وشرعوا بإطلاق النار داخل المنزل، وسألوني عن نجلي دون أن يذكروا اسماً، فأجبتهم أن نجلي غير موجود في المنزل. صعد عدد من المسلحين إلى الطوابق العليا، فيما ظل آخرون عندي في الشقة وكانوا يطلقون النار بشكل كثيف داخلها. حاول المسلحون كسر باب غرفة نجلي د. علاء الذي يقطن معي في الشقة، وكان يختبئ بها زوجته وأطفاله، إلا انهم فشلوا باقتحامها. بعد حوالي ١٠ دقائق نزل المسلحون من الطوابق العلوية وكان نجلي محمد معهم وهو يصرخ إثر إصابته ووضعوه على فراش. عندما رأيت محمد ارتميت عليه، فقام أربعة منهم بحملي وإلقائي في مكان آخر، وخرجوا به إلى الشارع، فقمت باللحاق بهم فحملوني مرة أخرى ورموني داخل شرفة منزلي، واقتادوا محمد معهم وانسحبوا من المكان. بعد ساعتين تبين لنا أن المسلحين قد ألقوا بنجلي محمد بجوار مسجد الشيخ زايد (الكتيبة) وقد نقله المواطنون إلى المستشفى جثة هامدة."

محمد نعيم الدحدوح، ٣٠ عاماً
ناشط في حركة حماس
مدينة غزة

وفي جريمة أخرى، اقترفت في ساعات مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، اعترض مسلحون مقنعون المواطن محمد نعيم الدحدوح، ٣٠ عاماً، أحد عناصر كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بينما كان يقود سيارة من نوع (سوبارو) بيضاء اللون في شارع المغربي بحي الصبرة، شرق مدينة غزة. أطلق المسلحون النار باتجاه الدحدوح وأجبروه على التوقف، وسحبوه من داخل سيارته واقتادوه إلى جهة غير معلومة. وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ مساءً، عُثر على المواطن الدحدوح جثة هامدة ملقاة بالقرب من مسجد الفلاح في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة.

إفادة أحمد الدحدوح، ٢١ عاماً، شقيق محمد الدحدوح، ويعمل في القوة التنفيذية:

"في ساعات مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، علمنا بأن شقيقي محمد قد اختطف في حوالي الساعة ٨:٥٠ مساءً على أيدي عناصر من تنفيذية فتح، ووصلتنا أنباء عن وجوده في مقر الأمن الوقائي في حي تل الهوى. بدأنا في إجراء بعض الاتصالات على أمل الإفراج عنه، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل. وبعد حوالي ساعتين تقريباً من اختطافه، عُثر عليه جثة هامدة بالقرب من مسجد الفلاح في حي تل الهوى، وكان واضحاً على جسده أثار التعذيب والضرب المبرح، فضلاً عن إصابته بعدة أعيرة نارية في الجسم."

ماجد عبد ربه أبو الجديان، ٣٨ عاماً
ناشط في حركة فتح
جباليا

في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، عثر المواطنون على جثة المواطن ماجد عبد ربه أبو الجديان، ٣٨ عاماً، ملقاة في أحد شوارع منطقة تل الزعتر شرق مخيم جباليا. وكان أبو الجديان قد اختطف على أيدي مسلحين من منزله الواقع بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان في مشروع بيت لاهيا.

إفادة أحد شهود العيان بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ١١-٦-٢٠٠٧، وبعد أن سيطرت حركة حماس في مشروع بيت لاهيا وسماعنا خبر مقتل جمال أبو الجديان بدأ الهدوء يعود إلى المنطقة. وفي هذه الأثناء سمعت صوت إطلاق نار كثيف في منطقة تل الزعتر التي أتواجد بها، فاتجهت مسرعاً لمعرفة ما يجري، فشاهدت سيارة من نوع متسوبيشي بيضاء اللون تتوقف في أحد الشوارع وستة مسلحين مقنعين، ويضعون عصابة كتائب القسام، وبينهم رجل ملقى على الأرض. سمعت أحدهم يسأل آخر: (هل خلصت عليه؟)، فأجابه بالنفي. فقال له: (خلص عليه)، فقام بإطلاق أربعة أعيرة نارية باتجاهه وغادروا المكان. اقتربنا من المصاب الملقى على الأرض وكان قد لفظ أنفاسه الأخيرة، وتوفي على الفور في المكان. وبعد وقت قصير حضرت سيارة إسعاف وقامت بنقله إلى المستشفى، وقد علمت في وقت لاحق أن الذي قتل أمامنا هو ماجد أبو الجديان شقيق جمال."

عمرو نبهان الرنتيسي
٢١ عاماً
مخيم خان يونس / ناشط في حركة حماس

في جريمة أخرى، اعترض مسلحون ملثمون كانوا يستقلون سيارة من نوع سوبارو بيضاء اللون مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، الشاب عمرو نبهان علي الرنتيسي، ٢١ عاماً، وهو احد نشطاء كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بينما كان في طريق عودته إلى منزله في منطقة قيزان النجار بمدينة خان يونس. أجبر المسلحون الرنتيسي على ركوب سيارتهم واقتادوه إلى جهة غير معلومة. وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢ عُثر على الرنتيسي جثة هامدة وقد أصيب بعيارين ناريين في الصدر، في أحد الشوارع الفرعية على طريق خان يونس رفح الشرقية، جنوب مدينة خان يونس.

إفادة د. صلاح الدين الرنتيسي، ٤٦ عاماً، عم عمرو الرنتيسي:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ١١يونيو٢٠٠٧، تلقيت اتصالاً هاتفياً من أحد معارفي يبلغني أن مسلحين مجهولين كانوا يستقلون سيارة من نوع (سوبارو) اختطفوا شاب قرب منزلنا في منطقة قيزان النجار. تفقدنا أبناء العائلة لنكتشف أن عمرو مفقود وأن هاتفه الجوال خارج التغطية. بدأنا في اجراء اتصالاتنا من أجل معرفة مكان عمرو أو الجهة التي قامت باختطافه ولكننا لم نصل إلى نتيجة. وفي ساعات الصباح الباكر من اليوم التالي الثلاثاء الموافق ١٢ يونيو ٢٠٠٧، تلقيت اتصالاً أفادني بأن مزارعين عثروا على جثة داخل كيس قرب مدرسة الهدى التابعة للمجمع الإسلامي في المنطقة. توجهت إلى المكان على الفور ليتبين لي أنه بالفعل عمرو."

وائل حمدان عفانة، ٣٥ عاماً
موظف في شركة الكهرباء
مدينة غزة

في ساعات ما بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٢يونيو٢٠٠٧، اختطف مسلحون من عائلة بكر المواطنين وائل حمدان عفانة، ٣٥ عاماً، ويعمل موظفاً في شركة الكهرباء، وماهر العسلي، ٤٣ عاماً، بينما كانا يسيران في منطقة أرض بكر غرب مدينة غزة، واقتادوهما إلى مخازن تملكها عائلة بكر في المنطقة. وفي ساعات مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣يونيو٢٠٠٧، قام مسلحون من عائلة بكر بتقييد عدد من الأفراد كانوا قد اختطفوهم في وقت سابق، بينهم أفراد من عائلة عجور، وعمال يعملون في منجرة تمتلكها العائلة، على جسم سيارة من نوع (متسوبيشي ماغنوم)، وكان بينهم وائل عفانة، وساروا بهم في شارع الرشيد غرب مدينة غزة باتجاه مقر الرئاسة الفلسطينية (المنتدى) بهدف الهروب وحماية أنفسهم. وفي الطريق أطلق أحد المسلحين النار باتجاه عفانة مباشرة بينما كان مقيداً على جانب السيارة،، مما أسفر عن وفاته على الفور، ومن ثم ألقاه من السيارة في الشارع وأكملوا طريقهم.

إفادة د. ماهر عجور، ٣٤ عاماً، وهو أحد المختطفين:

"... في حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣ يونيو٢٠٠٧، قرر أفراد من عائلة بكر الهروب من منطقتهم بعد محاصرة كتائب عز الدين القسام المنطقة تمهيداً لاقتحامها. احضر أفراد بكر سيارة من نوع (متسوبيشي ماغنوم) وصعدوا بها، وقيدوا اثنين منا على مقدمة السيارة، وأربعة آخرين على جانبيها، وسابع على سقفها. ووضعوني أنا ووالدي وابن أخي في مؤخرتها، وذلك لنكون دروعاً بشرياً لهم. وانطلقت السيارة من المنطقة باتجاه مقر أمن الرئاسة (المنتدى) جنوباً، وخلال الطريق قام أحد مسلحي عائلة بكر بإطلاق النار باتجاه وائل عفانة، مما أسفر عن إصابته وحدوث نزيف معه أدى إلى وفاته بعد عدة دقائق، ومن ثم ألقاه في الشارع وسارت بنا السيارة باتجاه مقر الرئاسة (المنتدى)، حيث قاموا بتسليمنا إلى حرس الرئاسة...."

إفادة المواطن ماهر العسلي، ٤٣ عاماً، حول مقتل وائل عفانة:

"في حوالي الساعة ٤:٠٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يونيو٢٠٠٧، اختطفني مسلحون من عائلة بكر بينما كنت أسير

في مخيم الشاطئ متوجهاً نحو مستشفى الشفاء لإحضار دواء لي. قام المسلحون بادخالي إلى مخازن لهم واتهموني أنني من حركة حماس وقد جئت للتجسس عليهم، وشرعوا بالاعتداء علي بالضرب مما أدى إلى كسر أسناني الأمامية. أجلسني المسلحون بالقرب من المواطن وائل عفانة الذي كان قد اختطف قبلي بساعتين، وعلمت منه أنه كان ماراً في المكان بالصدفة أيضاً، وقد اتهموه بالتجسس عليهم لصالح حركة حماس. كان المسلحون خلال احتجازنا يعتدون بالضرب المبرح على عفانة. وفي حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣ يونيو ٢٠٠٧، اقتادنا المسلحون كدروع بشرية لهم خلال هروبهم من المكان، فقاموا بتقييدنا أنا وعفانة على الجانب الأيسر من الجيب، وقاموا بتقييد مختطفين آخرين لديهم على الجوانب الأخرى. سار الجيب مسرعاً باتجاه مقر الرئاسة (المنتدى) وكان يرتطم في الحواجز والسواتر الموجودة في الشارع، وفي الطريق أطلق أحد المسلحين من عائلة بكر النار باتجاه عفانة، مما أدى إلى إصابته. توقف الجيب بالقرب من مقر الدفاع المدني وقام المسلح الذي أطلق النار بقطع الحبل المقيد به عفانة بواسطة سكين كانت بحوزته، فسقط عفانة على الأرض، ومن ثم قام بفك قيودنا وقام المسلحون بنقلنا إلى مقر الرئاسة المنتدى..."

عنتر عمر البيومي، ٢٧ عاماً
يعمل في الأمن الوطني
مدينة خان يونس

في ساعات مساء يوم الخميس الموافق ١٤ يونيو٢٠٠٧، اقتحم مسلحون من حركة حماس، بعضهم ملثم منزل المواطن عمر محمد البيومي، ٥٤ عاماً، الواقع في منطقة قيزان النجار، جنوب مدينة خان يونس، واقتادوا نجله عنتر، ٢٧ عاماً، إلى خارج المنزل. وعلى بعد حوالي ٧٠م من المنزل، أطلق المسلحون النار بشكل مباشر باتجاه عنتر ومن مسافة قريبة، فأصابوه بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم، مما أدى إلى وفاته على الفور.

إفادة المواطن عمر محمد البيومي، ٥٤ عاماً، والد عنتر البيومي:

"في حوالي الساعة ٧:٣٠ من مساء يوم الخميس الموافق ١٤يونيو٢٠٠٧، وبينما كنت أجلس برفقة خالي نعمان النجار على الشارع العام (شارع كلية العلوم والتكنولجيا)، حضر حوالي ٤٠ مسلحاً من حركة حماس، بعضهم يرتدي اللثام، نحونا وهم يطلقون النار. اقترب منا المسلحون وسأل أحدهم: (أين أبو عنتر؟)، فأجبته بأنني أبو عنتر، فاقترب مني وأطلق عدة أعيرة نارية بين قدمي، وسألني: (أين عنتر؟)، فأجبته بأنه غير موجود، ورحلوا. وبعد فترة من الوقت، عاد المسلحون مرة أخرى، وطلبوا مني مرافقتهم إلى منزل عنتر. اقتحم المسلحون المنزل وقاموا بتدمير وتخريب محتوياته، ولم يكن عنتر متواجداً في المنزل. واصل المسلحون البحث عن عنتر وقاموا بتفتيش عدد من المنازل وسط إطلاق النار. اقتحم المسلحون منزلي ووجدوا عنتر جالساً وهو يحضن بناته، وكانت الساعة حوالي ٨:٥٠ مساءً. اقتاد المسلحون نجلي عنتر ووضعوه في سيارة كانت برفقتهم واقتادوه إلى الشارع العام، فخرجت وراءهم حتى مكان جلوسي الأول. توقف المسلحون على الشارع العام وكانوا يبعدون عنا حوالي ١٠م وأنزلوا نجلي من السيارة، وسمعت صوت إطلاق نار، فسألت خالي نعمان عما يجري لأن نظري ضعيف، فأجابني أنهم أطلقوا النار باتجاه عنتر، ومن ثم سمعت صوت إطلاق نار كثيف، حيث قال لي خالي أن ثلاثة مسلحين أطلقوا النار عليه وهو جثة هامدة."

إفادة المواطن نعمان النجار، ٥٦ عاماً، أحد أقرباء عنتر البيومي، وهو شاهد عيان:

"في ساعات مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، بينما كنت أجلس أمام منزلي على الشارع العام برفقة عمر البيومي، شاهدت عدداً كبيراً من الملثمين وعلى رؤوسهم عصبات مكتوب عليها كتائب القسام قادمين من الجهة الشرقية وهم يطلقون النار في الهواء. جاء اثنان من المسلحين اتجاهنا وبدأا بإطلاق النار على الأرض، وطلبا منا مغادرة المكان ودخول منازلنا، فدخلت إلى منزلي ومن ثم عدت مرة أخرى لأجلس برفقة البيومي. وبعد أن أدينا صلاة المغرب بحوالي نصف ساعة عاد

المسلحون مرة أخرى وتحدثوا مع أبو عنتر، وشاهدت أبو عنتر يسير برفقتهم مقابل منزله. وبعد وقت قصير لاحظت عودة المسلحين ويرافقهم عنتر حيث احضروه إلى الشارع العام، على بعد عدة أمتار منا. وقف المسلحون على بعد نحو ثلاثة أمتار من عنتر، وكان ثلاثة من الملثمين قد وجهوا أسلحتهم باتجاهه، وسمعت صوت عيارين ناريين، وشاهدت عنتر بعدها يسقط على الأرض. واصل المسلحون إطلاق النار عليه رغم أنه أصبح جثة هامدة. خلال ذلك سألني أبو عنتر على من يطلق النار، فقلت له على عنتر، وبدأ بالصراخ."

- جابر هاشم أبو الجديان، ٢٣ عاماً
- جندي في الأمن الوطني
- جباليا

- منذ شاكر كلاب، ٣٨ عاماً
- رائد في الامن الوطني
- مخيم خان يونس

- إياد الكفارنة، ٣٤ عاماً
- جندي في الأمن الوطني
- بيت حانون

- يوسف سمير مهدي، ٢٦ عاماً
- جندي في الأمن الوطني
- مخيم الشاطئ

توصل المركز الى معلومات تشير الى قيام عناصر كتائب القسام والقوة التنفيذية بإعدام أربعة من أفراد وضباط الامن الوطني على الأقل، بعد انتهاء الأعمال القتالية التي دارت بين الجهتين في موقع الأمن الوطني (الادارة المدنية سابقاً) الواقع شرق مخيم جباليا يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٧. فقد حصل المركز على إفادة تؤكد قيام عناصر مسلحة من حركة حماس في حوالي الساعة ٦:٣٠ من مساء يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ٢٠٠٧، بإنزال جابر أبو الجديان من الجيب بالقرب من منطقة عسلية في مخيم جباليا، وإطلاق النار عليه بكثافة، مما أدى إل مقتله على الفور. كما حصل المركز على ثلاث إفادات تؤكد اقتراف مسلحي حماس جريمة إعدام الضابط منذر كلاب بعد السيطرة على موقع الأمن الوطني. ففي واحدة من الافادات، اكد شاهد عيان أن أفراد كتائب القسام أطلقوا النار على كلاب مرتين داخل مقر الامن الوطني، المرة الأولى أطلقوا عيارين ناريين عليه، وفي المرة الثانية أطلقت النيران بغزارة نحو ساقيه وتركوه ينزف لفترة من الزمن. كما أكد شاهد العيان ذاته أن أفراد القسام تمكنت من اعتقال إياد الكفارنة أثناء هروبه ومجموعة أخرى من موقع الامن الوطني، في شارع صلاح الدين بعد انتهاء العمليات القتالية. وأنهم اصطحبوه معهم الى داخل احدى البنايات. وتشير هذه الافادة الى احتمال إعدام الكفارنة، خاصة أنه وجد مقتولاً بالرصاص في وقت لاحق [٢١]. وفي إفادة أخرى من شاهد عيان آخر، أكد أن مسلحين من كتائب القسام أطلقت النيران على ساقي الضابط كلاب بعد طرحه أرضاً وتركوه ينزف لمدة ١٠ دقائق ومن ثم اقتادوه بسيارتهم الى جهة مجهولة. وفي إفادة ثالثة، أكد شاهد عيان آخر، أن جيب تابع للقوة التنفيذية ألقى بستة من أفراد الأمن الوطني، بينهم الضابط كلاب، أمام مستشفى العودة في جباليا وهم مصابين وأطلق المسلحون النيران على أرجل أفراد الامن الوطني بغزارة، وتركوهم. وأضاف الشاهد أن الضابط كان في وضع خطر للغاية، حيث نقله الشاهد بسيارة اسعاف الى مستشفى القدس، التي توفي فيها إثر وصوله. وحصل المركز على إفادة من شاهد عيان آخر، من داخل موقع الأمن الوطني، تؤكد إطلاق النار على الجندي يوسف مهدي داخل موقع الامن الوطني من قبل أفراد التنفيذية بعد استسلامه [٢٢].

إفادة أحد شهود العيان حول ظروف مقتل جابر ابو الجديان [٢٣]:

"في حوالي الساعة ٦:٣٠ من مساء يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ٢٠٠٧، كنت جالساً أمام منزلي الواقع في منطقة عسلية، شرق مخيم جباليا، عندما كانت تدور اشتباكات مسلحة بين كتائب القسام والأمن الوطني في موقع الامن الوطني (الادارة المدنية سابقاً). في تلك الأثناء شاهدت سيارة جيب ماغنوم خضراء اللون تتوقف على بعد نحو ٧٠ متر من شارع السكة من الناحية الشرقية، مقابل منزلي تماماً، وكانت المسافة بينها وبيني قرابة ١٥٠ متر. شاهدت أربعة مسلحين، منهم ثلاثة ملثمين يترجلون من السيارة وينزلون شاباً كان معهم في خلفية السيارة، كان يرتدي بنطال جينز وقميص رمادي، ويبدو عليه صغر السن، ويشهرون اسلحتهم باتجاهه. أجبر المسلحون الشاب على الانبطاح أرضاً، وكانوا يصرخون، ومن ثم بدأوا بإطلاق النار نحوه بغزارة من مسافة قريبة جداً، حتى شاهدت الغبار يتطاير من حوله. بعد ذلك تركه المسلحون واستقلوا سيارتهم وصاروا

يهللون ويكبرون بكلمات كـ(قسام..قسام..الله أكبر..الله أكبر). انطلقت السيارة باتجاه الجنوب عبر شارع السكة باتجاه الادارة المدنية. في تلك الاثناء تجمهر عدد من المواطنين وبدأت النساء بالصراخ وعندها توجهت الى مكان الحادث مباشرة. ولدى وصولي وجدت الشاب ممدداً على الأرض وينزف من جميع أنحاء جسمه، خصوصاً الصدر والأطراف السفلى. قمت بوضع يدي على عنقه ويده، فلم أجد نبض فيهما. نقلناه من المكان بواسطة سيارة مدنية الى المستشفى، حيث تعرف عليه عدد من الشبان وقالوا أنه جابر أبو الجديان وبالفعل بعد وصوله الى المستشفى تأكد أنه جابر ابو الجديان بعدما تعرفت عليه عائلته، حسبما سمعت من الجيران."

إفادة من أحد أفراد الامن الوطني تؤكد إطلاق النار على الضابط كلاب داخل موقع الامن الوطني بعد انتهاء الاعمال القتالية.

"في حوالي الساعة ١:١٥ من يوم ١٢ يونيو، كنت على راس عملي في الكتيبة الاولى (الادارة المدنية) عندما بدأ إطلاق النار وقذائف الهاون تنهمر على موقعنا من ثلاث محاور. شاهدت قذيفة هاون تسقط بالقرب من البوابة الشرقية مما أدت إلى إصابة ستة من أفراد الامن الوطني...بعد سقوط تلة الكاشف في ساعات العصر، أصبح موقع الكتيبة ساقط عسكرياً ومحاصر من جميع الاتجاهات. أصبت في فخذي الأيسر نتيجة قنبلة وقعت بالقرب مني، كما شاهدت الرائد جهاد عاشور مصاب بجروح خطيرة. تم اسعافنا من قبل السرية الطبية. في حوالي الساعة ٦:٣٠ مساءً، شاهدت أعداد كبيرة من مسلحي حماس يلقون قائد الكتيبة، الرائد منذر كلاب على الأرض بعدما صادروا السلاح منه وتركوه، حيث دخل عندنا في غرفة الحملة (منطقة السيارات). كانت هذه المنطقة تحت سيطرة كتائب القسام. دخل علينا مسلحين وسألوا عن قائد الكتيبة منذر كلاب، عرفت أنهم لا يعرفونه. دخل ملثمون آخرون وسحبه أحدهم من بيننا ودفعوه على الأرض. حضر مسلحون آخرون ملثمون وأطلقوا النار عليه بشكل آلي على قدميه، وتركوه ينزف لمدة ١٠ دقائق. وبعد ذلك حمله مسلحون داخل جيب ماغنوم الى جهة مجهولة..."

وحصل المركز من شاهد عيان آخر [٢٤] على إفادة تؤكد إطلاق النار على الضابط كلاب وخمسة من رفاقه داخل مستشفى العودة في جباليا بعد إصابتهم.

"... أكثر المناظر بشاعة هو ما قام به عدد من المسلحين عندما أحضروا ستة مصابين من أفراد الأمن الوطني بينهم الضابط منذر كلاب بواسطة سيارة جيب زرقاء اللون عليها شعار القوة التنفيذية. وعلى بعد نحو ١٢٠ متر من باب الاستقبال في مستشفى العودة أنزلوهم بالقرب من جدار وهم ينزفون وأطلقوا النار على أرجلهم أمام جميع العاملين في المستشفى والمواطنين. وكان أخطر تلك الحالات منذر كلاب الذي أطلقوا النار على ساقيه عدة أعيرة نارية وكان ينزف بشكل حاد، وقمنا على الفور بنقلهم الى قسم الاستقبال. ونظراً لخطورة حالة الضابط كلاب تم تحويله الى مستشفى القدس في غزة حيث قمت أنا بمرافقته في سيارة الاسعاف وكانت حالته تزداد سوءاً خلال نقله للمستشفى، حيث توقف القلب مرة واحدة وأجريت له عملية انعاش في الإسعاف، حيث تمكنا من نقله الى مستشفى القدس عند الساعة ٩:٣٠ مساءً. علمت أنه فارق الحياة فيما بعد متأثراً بجراحه."

- أدهم نافذ العبيط، ٢٠ عاماً
  جندي في حرس الرئاسة
  دير البلح
- ماهر البورنو، ٢٦ عاماً
  جندي في حرس الرئاسة
  مدينة غزة

في حوالي الساعة ٣:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١٥، عثر المواطنون على جثتين هامدتين بالقرب من المسلخ في حي الزيتون شرق مدينة غزة، وقد تم التعرف عليهما وتعودان لكل من العبيط، والبورنو، وهما يعملان في قوات حرس الرئاسة. المذكوران كانا قد اختطفا يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، بالقرب من برج مشتهى (القاهرة) في حي تل الهوى جنوبي غرب مدينة غزة. ويشتبه المركز بأن العبيط والبورنو قد تعرضا لعملية إعدام خارج إطار القضاء.

إعدام أشخاص وهم جرحى

وثق المركز ثلاث حالات يشتبه بأن يكون مسلحون فلسطينيون قد قاموا بإعدامهم بعد إصابتهم في المواجهات المباشرة بين حركتي فتح وحماس، أحدهم أعدم وهو على سرير المستشفى.

- جمال عبد ربه أبو الجديان، ٥٠ عاماً
- أمين سر حركة فتح- إقليم شمال غزة
- مشروع بيت لاهيا

في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، أصيب المواطن جمال عبد ربه أبو الجديان، ٥٠ عاماً، أمين سر حركة فتح في شمال غزة، بجراح جراء اشتباكات مسلحة دامية بين عناصر حركة حماس وآخرين من حركة فتح كانوا متحصنين داخل منزل أبو الجديان، تمكن خلالها عناصر كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس من اقتحام منزله الواقع في مشروع بيت لاهيا. وفي وقت لاحق استطاع أبو الجديان الهرب من منزله بمساعدة الجيران والتوجه إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان الذي يبعد عن منزله حوالي ٢٠٠م. ووفقاً للإفادات التي جمعها المركز فإن مسلحين من حركة حماس قد اعترضوا أبو الجديان بالقرب من مدخل المستشفى، وبعد فترة وجيزة حضر مسلحون آخرون من حماس، وقام أحدهم بإطلاق النار مباشرة باتجاه أبو الجديان مما أدى إلى إصابته بعيار ناري في الرأس، ومن ثم أطلق المسلحون النار بشكل كثيف باتجاهه مما أدى إلى إصابته بأكثر من ٤٠ عياراً نارياً في أنحاء مختلفة من الجسم، توفي على إثرها فوراً، وأدخل المستشفى جثة هامدة.

إفادة أحد جيران أبو الجديان [٢٥]:

> "في حوالي الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ١١-٦-٢٠٠٧، وبينما كنت متواجداً بالقرب من منزلي الواقع بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان في مشروع بيت لاهيا، شاهدت جمال أبو الجديان وهو يسير بصعوبة بالغة باتجاه المستشفى ويحيط به أربعة مسلحين من كتائب القسام ولم يكونوا يعرفونه، حاولت مساعدته وأمسكت به من الجانب الأيسر فيما قام أحد المسلحين من القسام بالإمساك به من الجانب الأيمن، وكان مصاباً في الجهة اليسرى من الوجه والدماء تغطي وجهه ورقبته، ولا يستطيع التكلم. وعند اقترابنا من باب المستشفى حوالي ٢٠م، رن الهاتف الخلوي الخاص بأبي الجديان والموجود على جانبه، فقام المسلح من القسام بالرد على الهاتف وتعرف على أبو الجديان، فيما جاء أحد المسلحين مسرعاً نحونا وينادي (أبو ماهر أبو ماهر/جمال أبو الجديان) وعندها قام المسلح بإشهار السلاح في وجهي وطلب مني الابتعاد، فلم استجب، فقام مسلح آخر بإطلاق النار بين أرجلي لإبعادي، فيما واصل أبو الجديان السير حتى وصل باب المستشفى، وقد بدأ المسلحان بإطلاق النار باتجاهه. على الفور حضرت سيارة من نوع (فورد) بيضاء اللون وترجل منها ٦ مسلحين ملثمين وشرعوا بإطلاق النار باتجاه أبو الجديان مباشرة، وشاهدت أحد المسلحين يقف فوق صدر أبو الجديان ويطلق النار عليه وهو يقول الخائن.. العميل.. الجاسوس."

وحصل المركز على إفادة أخرى من أحد أفراد شرطة أمن المستشفيات المناوبين في مستشفى كمال عدوان حول ظروف مقتل أبو الجديان، بما يلي [٢٦]:

> "في حوالي الساعة ٩:٣٠ مساء يوم الأثنين ١١ يونيو ٢٠٠٧، وبينما كنت واقفاً أمام باب المستشفى الغربي أراقب الأحداث شاهدت أربعة مسلحين ملثمين يسيرون باتجاه المستشفى اثنان منهم يسندان رجلاً مصاباً، وعندما اقتربوا من الباب الذي أقف عنده مسافة ٣م تمكنت من تمييز المصاب وكان جمال أبو الجديان، وبمجرد وصولهم الباب تعرف عليه عدد آخر من المواطنين، وبدأوا يصرخون جمال أبو الجديان مصاب أبو ماهر مصاب، وعلى الفور تركه المسلحون وأطلق أحدهم عيار ناري باتجاهه فأصابه في الجانب الأيمن من بطنه، وأحاط المسلحون به وهم يوجهون الأسلحة باتجاهه. وعلى الفور حضرت

سيارة بيضاء اللون، وترجل منها عدد من المسلحين من كتائب القسام وطلبوا منه التعريف عن نفسه، فقال لهم أنا جمال أبو الجديان، فأطلق جميع المسلحين النار باتجاهه بشكل مباشر، توفي على إثرها فوراً، وأخذ المسلحون يطلقون النار في الهواء ويسيرون فوق جثته."

سميح إبراهيم المدهون، ٣٠ عاماً
ضابط في قوات أمن الرئاسة-قوات (ال١٧)، وقيادي في كتائب شهداء الأقصى
مشروع بيت لاهيا

الحالة الثانية وقعت عندما اعترض مسلحون من حركة حماس كانوا قد نصبوا حاجزاً على الطريق الساحلي غرب مخيم النصيرات، في حوالي الساعة ٦:٤٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، سيارة كان يستقلها القيادي في كتائب شهداء الأقصى سميح المدهون، ٣٠ عاماً، واثنين من مرافقيه، وهم في طريقهم من مدينة غزة باتجاه جنوب قطاع غزة. اندلع اشتباك مسلح بين عناصر حركة حماس، من جهة، وبين المدهون، ومرافقيه، من جهة أخرى، مما أسفر عن مقتل جمال عبد الرحمن أبو سويرح، ٢٣ عاماً، وإصابة اثنين آخرين، وهم من مسلحي حركة حماس. زادت كثافة إطلاق النار باتجاه سيارة المدهون مما أدى إلى مقتل أحد مرافقي المدهون ويدعى حسن احمد زقوت، ٢٧ عاماً، وإصابة المدهون والمرافق الأخر. أحاط المسلحون سيارة المدهون وأجبروه على الترجل منها، واقتادوه وهو مصاب في سيارتهم إلى موقع للقوة التنفيذية في قرية المغراقة جنوب مدينة غزة ومن ثم تم نقله إلى منطقة السوارحة غرب مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة. وصل المسلحون وبرفقتهم المدهون إلى منزل القتيل جمال أبو سويرح، واقتادوه أمام المنزل، من ثم أطلقوا النار عليه أمام تجمع كبير للمواطنين، فأردوه قتيلاً. وقد بث قناة الأقصى الفضائية، التابعة لحركة حماس، مشاهد إعدام المدهون برصاص مسلحي حماس أكثر من مرة. وفي أعقاب ذلك، قام المسلحون بتثبيت جثة المدهون على مقدمة سيارة من نوع (متسوبيشي ماغنوم) وجابوا بها شوارع مخيم النصيرات. وقد بث تلفزيون الأقصى التابع لحركة حماس صوراً توضح اقتياد مجموعة مسلحة من كتائب القسام للمدهون وهو مصاب، وإطلاق النار عليه بغزارة وقتله. وفي وقت لاحق أظهر تسجيل مصور آخر تعرض جثة المدهون لأعمال تنكيل من قبل أشخاص شاركوا في قتله أو تواجدوا في المنطقة، بما في ذلك إطلاق النار عليه بشكل غزير، وركله بأحذيتهم.

رمضان سعيد غبن، ٢١ عاماً
عنصر في جهاز الأمن الوقائي
بلدة بيت لاهيا

وفق المعلومات التي حصل عليها المركز وإفادات شهود العيان فإن شبهات تدور حول وقوع جريمة إعدام بحق المواطن رمضان سعيد غبن، ٢١ عاماً، ويعمل في جهاز الأمن الوقائي. الإفادات تشير إلى قيام مسلحين من حركة حماس بإطلاق النار مباشرة باتجاه غبن وهو يرقد على سرير العلاج في مستشفى الشهيد كمال عدوان، في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، حيث كان يتلقى العلاج. ففي حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، اقتحم مسلحون من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، مستشفى كمال عدوان الواقع في بلدة بيت لاهيا، وقاموا بإطلاق النار باتجاه رمضان غبن، أحدهم أطلق النار باتجاهه بشكل مباشر من النافذة، بينما كان يرقد على سرير العلاج في قسم الاستقبال في المستشفى. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل غبن على الفور، وإصابة ٤ نساء أخريات من أقربائه، بينهن والدته. وكان غبن يتلقى العلاج في المستشفى إثر إصابته بعدة أعيرة نارية في الساقين أطلقها اتجاهه عدد من المسلحين في ميدان بلدة بيت لاهيا.

إفادة المواطنة حنان جمعة غبن، ٣٧ عاماً، والدة رمضان غبن، والتي أصيبت في الحادث:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، تلقيت نبأ نقل نجلي رمضان غبن، والذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي، إلى مستشفى كمال عدوان بعد قيام مسلحين من حركة حماس بإطلاق النار عليه وسط ميدان بلدة بيت لاهيا. توجهت مسرعة إلى المستشفى وكان برفقتي زوجي، إخوانه، أختي، جدته، واثنتان من عماته، وعندما وصلنا إلى

المستشفى وجدت رمضان في قسم الاستقبال وحوله عدد من الأطباء والممرضين الذين يقدمون له العلاج اللازم، وبقينا بالقرب منه. وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً، حاول عدد من المسلحين الملثمين من كتائب القسام دخول قسم الاستقبال والوصول إلى نجلي، فوقفنا جميعا في طريقهم ومنعناهم من الدخول. وبعد عدة دقائق حضرت مجموعة أخرى كبيرة واقتحموا القسم وقاموا بالاعتداء علينا، وإذ بأحد المسلحين قد تسلق النافذة المجاورة لسرير ابني من الناحية الجنوبية، وشرع بإطلاق النار اتجاهه وأصابه بعيار ناري في بطنه، وكنت أنظر إلى ابني الذي بدأت حالته تسوء، فيما واصل بقية المسلحين مهاجمة جميع من في قسم الاستقبال وهم يطلقون النار باتجاهنا، فأصبت أنا وأختي وعمتيه وتعرضت جدته للضرب على أيدي المسلحين. وعندما وصل المسلحون إلى سرير نجلي المصاب شرعوا بإطلاق النار عليه بشكل مباشر فأصابوه بعدد كبير من الأعيرة النارية في أنحاء مختلفة من جسده."

إفادة أسعد إبراهيم غبن، ٣١ عاماً، عم رمضان غبن:

"في حوالي الساعة ٨:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، توجهت إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا بعد أن تلقيت خبر إصابة ابن شقيقي ووجوده في المستشفى. وصلت إلى قسم الاستقبال وكان عدد كبير من الأقارب متواجدين عنده وكان مصاباً في ساقيه، وحدثني رمضان عن ما جرى معه وكيف أصيب. وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً اقتحم قسم الاستقبال ثلاثة مسلحين ملثمين، كانوا يرتدون ملابس سوداء وعصبة خضراء على الرأس مكتوب عليها كتائب القسام. حاولت وجميع الموجودين في القسم منعهم من الدخول، ونجحنا في ذلك. وبعد فترة وجيزة حضرت قوة كبيرة من كتائب القسام وهاجموا قسم الاستقبال واقتحموه بالقوة وهم يطلقون الرصاص وقنابل الصوت داخل القسم، وكان أحدهم يقوم بدفع والدتي البالغة من العمر ٧٥ عاماً، فيما حطم المسلحون الآخرون جميع محتويات القسم من معدات طبية وأسرة وبلاط. وفي هذه الأثناء أصيبت والدته وشقيقاتي وخالته، وكان عدد آخر من المسلحين يحاولون الوصول إلى رمضان عبر النافذة الجنوبية القريبة من سريره، وبالفعل أطلقوا النار عليه عبر النافذة، فيما تمكن باقي المسلحين من الوصول إليه وإطلاق النار اتجاهه بكثافة، وإصابته بعدد كبير من الأعيرة النارية في أنحاء جسده، بينما كانت والدته المصابة تصرخ بجواره، ولفظ أنفاسه الأخيرة في أحضان والدته."

إعدام شخص غداة انتهاء الاعمال القتالية

وثق المركز حالة إعدام واحدة تمت غداة انتهاء الاعمال القتالية، نفذتها مجموعة مسلحة يشتبه في أنها تابعة لكتائب عز الدين القسام، بحق أحد أفراد الأمن الوقائي في خان يونس.

سلامة زكي بربخ، ٣٣ عاماً
نقيب في جهاز الأمن الوقائي
مدينة خان يونس

واستناداً لتحقيقات المركز، في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١٥، اقتاد مسلحون من حركة حماس المواطن سلامه زكي حمد بربخ، ٣٣ عاماً، ويعمل ضابط برتبة نقيب في جهاز الأمن الوقائي، إلى منزل وصفي شاكر شهوان، وهو أحد نشطاء حركة حماس، وكان قد قتل على أيدي مسلحين مجهولين قبل قرابة عام، ويقع في شارع البحر وسط مدينة خان يونس. أطلق المسلحون النار باتجاه بربخ أمام منزل شهوان مما أدى إلى مقتله على الفور. وبحسب المعلومات التي توفرت للمركز فإن مسلحين من حركة حماس قد احتجزوا بربخ في مدينة رفح بينما كان يحاول المغادرة إلى جمهورية مصر العربية، واقتادوه معهم إلى منزل شهوان في خان يونس. ووفق الإفادات الشفوية التي حصل عليها المركز من أفراد من عائلة شهوان في مدينة خان يونس، فإن أفراد من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، قد طلبوا يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١٥، من أفراد عائلة شهوان التوجه قبل صلاة العصر إلى شارع البحر في المدينة (لاشفاء غليلهم) من قاتل ابنهم وصفى شاكر شهوان، حيث تتهم كتائب القسام المواطن بربخ بقتله. وبالفعل

توجه بعض أفراد العائلة إلى شارع البحر في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء اليوم ذاته، حيث شاهدوا أفراداً ملثمين من كتائب القسام برفقتهم بربخ. أطلق المسلحون العديد من الأعيرة النارية باتجاه بربخ وبشكل مباشر أمام منزل المواطن شاكر شهوان، والد وصفي شهوان. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل بربخ على الفور، إضافة إلى إصابة ثلاثة مواطنين آخرين جراء تطاير الشظايا، بينهم شاكر شهوان.

جرائم الاختطاف والتنكيل

سبق وأن وثق المركز عشرات حالات الاختطاف التي اقترفتها عناصر مسلحة من حركتي فتح وحماس خلال النزاع الداخلي بين الحركتين منذ أبريل ٢٠٠٦. وجاءت معظم هذه الحالات كردود أفعال من قبل عناصر الطرفين في خضم الاقتتال الدامي. وفي العديد من هذه الحالات كان يتم الافراج عن المختطفين من الجانبين بعد ساعات إثر تدخل الوفد الأمني المصري والقوى الوطنية والاسلامية، من أجل تأمين الإفراج المتبادل عن المختطفين بشكل سلمي. غير أنه في الكثير من الحالات أيضاً، لم يُجْدِ تدخل الوسطاء في انقاذ بعض المختطفين الذين يلقون على جانب الطريق وقد أطلقت عليهم النيران، وتركوا ينزفون لمدة من الزمن، قبل أن ينقلهم أحد المارة الى المستشفى لتلقي العلاج. ومن بين المصابين العشرات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة، حيث كان يتم إطلاق النار على أرجلهم أو ايديهم بشكل متعمد بهدف إلحاق أكبر الأذى والتسبب في إعاقات دائمة لهم، في شكل من اشكال الثأر والانتقام. وقد استطاع المركز توثيق عدد من هذه الحالات، وحصل على إفاداتهم.

وخلال الأحداث الأخيرة لجأ الطرفان الى استخدام هذه الأساليب خلال فترة النزاع، حيث كان العشرات من الجانبين عرضة للاختطاف والتنكيل على ايدي مسلحين. فقد وثق المركز الفلسطيني خلال فترة النزاع عشرات الحالات لمواطنين محسوبين على الحركتين تعرضوا للاختطاف والتنكيل على ايدي مسلحين، بعضهم اختطف من بيته بعد اقتحامه بقوة السلاح، دون مراعاة لحرمته مهددين أمن وسلامة الآمنين في منازلهم، والبعض جرى اختطافه من داخل المؤسسات، أو الشوارع، وآخرين تم اختطافهم اثناء عمليات الاقتتال الدائرة بين الطرفين في شوارع وأزقة قطاع غزة.

ووفقاً لتحقيقات المركز وما تمكن من جمعه من إفادات ضحايا وشهود عيان، فإنه في جميع حالات الاختطاف التي تمت في الأسبوع الأخير، تعرض المختطفون خلالها للتعذيب والتنكيل بوسائل شتى. كما لوحظ عدم استجابة طرفي النزاع لجهود الوساطة التي بذلت من قبل الوفد الأمني المصري والقوى الوطنية والاسلامية خلال هذه الفترة من الاحداث الدامية. لذلك بقي المختطفون في جميع هذه الحالات لمصيرهم ورحمة خاطفيهم، فمنهم من أُفرج عنه بعد ساعات من التحقيق، تعرض خلالها للتعذيب والتنكيل، والبعض الآخر أُفرج عنه بعد تلقيه رصاصة أو أكثر في الأطراف، بهدف إحداث إعاقات جسدية دائمة بهم، وإلقائه في مكان بعيد ينزف دون إسعافه، والبعض الآخر وجد ملقى في مكان بعيد جثة هامدة وعليه آثار تعذيب وإطلاق نار [٢٧].

إفادة المواطن محمد بشير أبو نحل، ٢٠ عاماً، غزة – الشيخ رضوان- ناشط في حركة فتح، حول ظروف اختطافه وإطلاق النار عليه:

"في حوالي الساعة ٩:٢٠ مساء يوم الجمعة الموافق ٨ يونيو ٢٠٠٧، بينما كنت متواجداً في محل ميلاد للحلاقة، في حي الشيخ رضوان، توقفت قبالتنا سيارة سوبارو بيضاء اللون لا تحمل لوحة تسجيل ارقام، ترجل منها أربعة مسلحين واقتحموا المحل. توجهوا نحوي وأمروني بالسير معهم تحت تهديد السلاح، وصعدنا السيارة التي بحوزتهم. ولدى وصولنا لشارع النفق، الذي يربط شارع عمر المختار بحي الشيح رضوان، توقفت السيارة حيث كانت هناك سيارة أخرى من نوع فولكس فاجن، نقلوني اليها بعد وضع كيس بلاستيكي على رأسي، وبعد أن سارت السيارة لمسافة قصيرة، نقلوني الى سيارة أخرى، دون أن أعرف نوعها. في تلك الاثناء بدأوا بضربي والتحقيق معي عن اشخاص في حركة فتح. وخلال التحقيق وجهوا لي التهم بالمشاركة في الاشتباكات الدائرة بين فتح وحماس، واطلاق النار على مواقع تابعة لحركة حماس. نفيت التهم جميعها، لكنهم اتهموني بالكذب. وفي حوالي الساعة ١:٣٠ فجر اليوم التالي، وصلت السيارة بنا الى منطقة السدرة، في حي الدرج،شرق مدينة غزة، حيث كان الشارع فارغاً من المارة، ألقوني من السيارة وأطلقوا النار على قدميَ، ومن ثم لاذوا بالفرار. بقيت أنزف لمدة ١٥ دقيقة، حتى مرت بالمكان سيارة أجرة، توقفت ونقلني سائقها الى المستشفى لتلقي العلاج."

إفادة المواطن عبد العزيز أحمد أبو شنب، ٢٣ عاماً، حي النصر، شمال مدينة غزة، ويعمل في الحرس الرئاسي، حول ظروف اختطافه وتعذيبه:

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ مساء يوم الجمعة الموافق ٨ يونيو ٢٠٠٧، بينما كنت أمام منزلي، توقفت سيارة من نوع فولكس بيضاء اللون، ترجل منها مسلحون مقنعون، وأجبروني تحت تهديد السلاح على الصعود معهم. قاموا بوضع غطاء على رأسي وقيدوا يداي، ومن ثم اقتادوني الى جهة مجهولة. بدأوا التحقيق معي واتهموني بالمشاركة في اختطاف عدة اشخاص من حركة حماس، وأنني قمت بإطلاق النار على موقع تابع للحركة. وأثناء التحقيق تعرضت لتعذيب وترهيب، حيث قاموا بسحب أجزاء السلاح نحوي. خلال التحقيق كانت بحوزة المسلحين قائمة بأسماء عناصر من حركة فتح كانوا يريدون مني الاعتراف عليها بأنها من تقف وراء عمليات خطف وإطلاق النار على اشخاص ومواقع لحركة حماس. خلال التحقيق هددوني إن لم أعترف على هؤلاء الاشخاص، فإنهم سوف يقتلونني، وسط مزيد من الضرب والتعذيب على جميع أنحاء جسمي. ومن شدة التعذيب صار ظهري ينزف وتبللت ملابسي بالدماء. وقاموا بسكب الماء والملح على الجروح لتزداد آلامي، وأخبرني أحدهم بأنه جاءهم قرار بقتلي إن لم أعترف تراجعوا عن كلامهم أمام إصراري وعدم اعترافي على اي شخص من حركة فتح، فطلبوا مني إيصال رسالة الى اشخاص في حركة فتح من بينهم أخوتي، مفادها أن المرحلة القادمة "تقطيع رؤوس" ومن الأفضل أن يبقوا في منازلهم. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر يوم السبت ٩ يونيو، أفرجوا عني حيث ألقوني في شارع حميد، بمخيم الشاطئ، وهناك أخذني المارة الى المستشفى لتلقي العلاج."

إفادة المواطن سليمان فؤاد أبو حرب، ١٦ عاماً، مخيم الشابورة، طالب في المرحلة الثانوية، حول ظروف اختطافه وتعذيبه:

"في حوالي الساعة ١٠:٣٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٨ يونيو، كنت برفقة اثنين من اصدقائي على مقربة من منزلي. كانت في تلك الاثناء تدور اشتباكات مسلحة بين نشطاء من حركتي فتح وحماس، فطلب منا احدهم أن نوصله الى منزله في المخيم، ولدى وصولنا بالقرب من المنزل، خرج علينا حوالي ٢٠ مسلحاً من حركة فتح كانوا منتشرين في مربع محسوب على الحركة. أوقفنا المسلحون تحت تهديد السلاح وقاموا بتفتيشنا ومصادرة جوالاتنا وجهاز اتصال آخر. ثم تم تقييد ايدينا وعصب أعيننا واعتدوا علينا بالضرب بايديهم وارجلهم لعدة دقائق. بعد ذلك قاموا بفصلنا عن بعضنا البعض في شوارع المخيم وجرى استجوابنا كل على حدة. بدوري سألوني عن اسمي وعن أشقائي أحمد ومحمد كونهما من نشطاء حماس وأننا نقوم برصد تحركات نشطاء حركة فتح فأنكرت ذلك. وخلال الاستجواب كنا نتعرض للتهديد بالقتل بصورة متواصلة. مكثنا في أزقة المخيم حتى الساعة ٣:٠٠ فجر اليوم التالي، ومن ثم نقلونا الى أحد المنازل داخل المخيم، حيث استمر استجوابنا حول نشاطاتنا وعلاقتنا بحركة حماس وخلال الاستجواب كنا نتعرض للضرب خاصة عند الاجابة بالنفي للاتهامات الموجهة لنا. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهر يوم السبت جرى اخلاء سبيلنا لدى تدخل لجان المقاومة الشعبية، حيث قدم الشاب محمود زعرب واستلمنا برفقة شاب آخر. وصادر الخاطفون اجهزة الاتصالات ولم يعيدوها لنا. ولدى وصولي للمنزل علمت بوفاة أخي أحمد بعد إصابته في الاشتباكات بين عناصر فتح وحماس، وهو من عناصر القوة التنفيذية."

إفادة المواطن عمر زكريا الشريف، ٢٠ عاماً، مخيم النصيرات، ويعمل في جهاز الأمن الوطني، حول ظروف اختطافه واطلاق النار عليه:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأحد ١٠ يونيو، كنت وزميل لي في العمل اسمه محمود ابو ربيع نستقل سيارة أجره، لدى وصولنا الى حي تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة، أوقفتنا مجموعة مسلحة مقنعة على حاجز، حيث طلبوا من سائق السيارة الوقوف، ونظروا داخل السيارة وطلبوا مني ومن زميلي الترجل منها، وامروا السائق بالانصراف. بعد ان انزلونا وضعوا غطاء على راسينا وأخذونا بسيارة الى جهة مجهولة، حيث يوجد حوالي ٢٠ شخصاً، معظمهم يعملون في أجهزة السلطة الوطنية، عرفت من بينهم كمال البغدادي رئيس بلدية البريج سابقاً. كانوا يحققون مع بعضنا والبعض الآخر يضرب. تم الاعتداء علي وضربت بالعصي، ناهيك عن الشتائم النابية التي كانت توجه لنا. في حوالي الساعة ٩:٢٠ مساء اليوم، أخذوني ووضعوني معهم بالسيارة، وألقوني بالقرب من سوق السيارات، بحي الزيتون شرق غزة، وقاموا باطلاق النار على ركبتاي اليمنى واليسرى، ثم لاذوا بالفرار. بقيت انزف مدة من الزمن حتى مرت سيارة قام سائقها بإنقاذي ونقلي للمستشفى لتلقي العلاج."

إفادة المواطن محمد أحمد الخالدي، ٢٣ عاماً، الشيخ رضوان –غزة، ويعمل في مطبعة دار الارقم بغزة، حول ظروف اختطافه وإطلاق النار عليه:

"في حوالي الساعة، ٧:٣٠ من مساء يوم الاحد ١٠ يونيو، بينما كنت اسير في حي الرمال وبحوزتي نسخة من صحيفة فلسطين وأخرى من صحيفة الكتلة الاسلامية، وكان بالشارع عدد كبير من المسلحين، فاشتبهوا بي لأني أحمل صحف تابعة لحركة حماس. اعترضني المسلحون وقاموا بتفتيشي حيث لم يجدوا شيء فأخذني أحدهم وطلب مني المكوث في زاوية بالشارع، ثم أمسك براسي وضربه بالحائط، وكرر ذلك أكثر من مرة، وضربوني بالسلاح على رأسي. جاء أحدهم يريد اطلاق النار علي، لكن الآخرين منعوه من ذلك. بقيت جالساً في الشارع اكثر من ١٥ دقيقة، وكانوا خلالها يتناوبون على ضربي، ويقومون بالاتصال بالاستخبارات لاحضار سيارة وتأخذني، لكن أحداً لم يأت. بعد ذلك جاءني أحد المسلحين وامسكني من شعري وضربني بالحائط وطلب مني الوقوف وتغطية رأسي بالقميص الذي أرتديه، وأن اسير تجاه مركز السرايا الواقع في شارع عمر المختار. وبالفعل قمت بعمل ما يريده مني، وبعد أن مشيت مسافة حوالي ٣ أمتار، أطلقوا الرصاص تجاهي فأصبت في ساقي اليمنى، وصرخت وارتميت على الأرض إلى أن جاء الناس واسعفوني ونقلوني الى مستشفى الشفاء لتلقي العلاج."

إفادة المواطن حمادة محمد إبراهيم القرم، ٢٥ عاماً، حي الامل –خان يونس، ويعمل في قوات أمن الرئاسة- ال ١٧-، حول ظروف اختطافه وتعذيبه وإطلاق النار عليه:

"في حوالي الساعة ٢:١٥ بعد ظهر يوم الأحد ١٠ يونيو ٢٠٠٧، بينما كنت استقل سيارة أجرة من مدينة غزة الى خان يونس، اعترض مسلحون من كتائب القسام التابعة لحماس السيارة بالقرب من مفرق دولة، على طريق صلاح الدين، شرق مدينة غزة. أجبرنا المسلحون على النزول من السيارة، حيث كنت بملابسي العسكرية، وقاموا بحجزنا في الشارع لمدة ساعتين مع ثمانية اشخاص تم انزالهم من سيارات أخرى. بعد الساعتين وضعوني مع شابين آخرين أحدهما كان يلبس قميص عليه شعار كتائب الأقصى في سيارة الجيب، وساروا بنا مسافة تقدر بحوالي ٣٠٠ متر في شارع دولة الى الغرب، ومن ثم توقفت السيارة ووضعونا في سيارة أخرى من نوع فولكس، حيث عصبوا أيدينا، واقتادونا الى منطقة مجهولة. مكثنا من الساعة ٤:٣٠ عصراً حتى الساعة ١٢:٤٥ بعد منتصف الليل، طلبوني خلالها للتحقيق وسط السب والإهانة. وبعد ١٠ دقائق، طلبوني مرة أخرى للتحقيق وقالوا لي ارفع يديك على الحائط، بينما كانت عيناي معصوبتين. طلبت منهم الجلوس فأجلسوني، وبعد ١٥ دقيقة قلت لهم عيوني تؤلمني، فرفعوا العصبة وقالوا لي لا تقلق يا حمادة سوف نتركك تغادر، وأمر أحدهم بمغادرتي، ثم اخرجوني ووضعوني في جيب حتى وصلنا الى سوق السيارات شرق غزة، حيث انزلوني ومن ثم أطلقوا النار على رجلي اليسرى. كان معي في الجيب شخص آخر من عائلة ابو ضاحي يعمل في جهاز الأمن الوقائي، أطلقوا على ساقيه النار وألقوه في نفس المكان وتركونا ورحلوا. قمت بعصب رجلي المصابة بقميصي لمنع النزيف وبدأت أنادي على سكان العمارة المجاورة، فلم يرد أحد، فلوحت بيدي لسيارة كانت تسير على الطريق فلم يرد أيضاً. بعد ذلك مرت سيارة أخرى من نوع بيجو تندر، فتوقفت ونقلتني الى حاجز الأمن الوطني قرب موقع فايز أبو جراد، بالقرب من مفرق الشهداء. قام افراد من الأمن الوطني بإحضار الشاب الآخر المصاب ومن ثم نقلونا الى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، ومنه تم تحويلي الى مستشفى ناصر بخان يونس."

إفادة المواطن إياد عدنان عبد الله سمور، ٢٢ عاماً، حي الشيخ رضوان –غزة، يعمل في الأمن الوطني الفلسطيني، حول ظروف إصابته في ساقيه.

"كنت داخل مقر الكتيبة الأولى (مقر الادارة المدنية سابقاً) عندما تمكنت كتائب القسام من السيطرة على مقر الكتيبة الأولى والثانية في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساء يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٧، بعد قتال شديد وحصار بدأ منذ الساعة ١١ صباحاً. كنت وحوالي ١٥ من أفراد الوطني في غرفة خاصة بالسيارات التابعة للأمن الوطني. خرج النقيب شعيب سالم لعناصر القسام وقال لهم اتقوا الله، فأطلق مسلح ملثم النار على ساقه، فسقط أرضاً وهو ينزف. أسعفه أحد الضباط، بينما قام أفراد

القسام بنقله بسيارة تابعة للأمن الوطني للمستشفى. كنا حينذاك نسمع صوت اطلاق نار وقذائف داخل الموقع. طلبوا منا التجمع في مكان واحد ورفع ايدينا خلف رؤوسنا وأجلسونا على الأرض، وقاموا بعدها بجمع الاسلحة التي داخل الموقع. بعد ذلك أحضروا قائد الكتيبة الرائد منذر كلاب من غرفة التسليح وبطحوه أرضاً وقام أحدهم بإطلاق عيارين ناريين عليه، وقام آخران بإطلاق عدة طلقات نارية نحوه وأصابوه بعدة أعيرة نارية في ساقيه، ومن ثم نقلوه خارج الموقع. بعد خمس دقائق نقلوني وخمسة أشخاص آخرين بيننا اثنان من المصابين خارج الكتيبة وطلبوا منا التوجه نحو شارع صلاح الدين. سرنا لمسافة ودخلنا أحد المنازل ومكثنا لمدة ١٠ دقائق. نقل المصابان بعد ذلك الى المستشفى لتلقي العلاج. بقيت أنا وإثنان آخران، حيث واصلنا السير باتجاه محطة حمودة للبترول. لحقت بنا سيارة للقوة التنفيذية وأمرونا بالصعود واتجهوا بنا الى شارع شعشاعة. وأثناء سيرنا مررنا باثنين من الامن الوطني يلبسون ملابس مدنية وهما اياد الكفارنة وحسن عابد، فنادى أحد أفراد التنفيذية على الكفارنة وأمره بالصعود في الجيب. أوصلونا الى بناية سكنية وأدخلونا في مخزنها، وعصبوا أعيننا بقمصاننا. أخذوا اياد الكفارنة الى مكان آخر داخل البناية وبقيت أنا وزملائي في المخازن. في حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً حضر أحد مسئوليهم ورفع العصبات عن عيوننا، وأمسك بوجهي وقال لزملائه أعدموه. نقلني ثلاثة مسلحين بسيارة جيب لاند روفر الى منطقة تل الزعتر قرب مستشفى العودة. وأمام ورشة لتصليح السيارات أنزلوني، فطلبت منهم الرحمة وعدم اطلاق النار، فقاموا بالقائي بالقوة على الأرض وأطلقوا النار على ساقي، حيث أصبت بـ ٥ رصاصات، ومن ثم تركوني أنزف وغادروا المكان. قام عدد من المواطنين باسعافي ونقلي لمستشفى العودة، ومن ثم الى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. في اليوم التالي غادرت المستشفى خوفاً من تعرضي لاطلاق النار مرة أخرى، وأكملت العلاج في منزلي. لا زلت أعاني من آلام الاصابة ولدى كسر في ساقي اليمنى وتهشم في العظم."

إفادة المواطن مجمود إبراهيم عودة أبو شتات، ٢٠ عاماً، حي البرازيل –رفح، طالب جامعي حول ظروف إصابته في ساقه.

"بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد الظهر، كنت متواجداً في منزلي الواقع داخل الملعب البلدي برفح، وكان برفقتي صديق لي يدعى وسام المشوخي، حيث كانت تدور اشتباكات مسلحة بين كتائب القسام والقوة التنفيذية من جهة وبين الأجهزة الأمنية وحركة فتح من جهة أخرى. دخل حوالي ٧ من أفراد القوة التنفيذية منزلي، فطلبت منهم الخروج، وامتثلوا لذلك. وبعد لحظات دخلت مجموعة مسلحة مكتوب على ملابسها شعار كتائب القسام، ومن بدأوا بالتزايد داخل منزلي حتى وصلوا الى حوالي ٨٠ شخصاً من أفراد القوة التنفيذية وكتائب القسام. أطلق أحدهم حوالي ٥ أعيرة نارية تحت قدماي، ثم بدأ أحد المسلحين بسؤالي حول نشطاء من حركة فتح في رفح، ومدى علاقتي بهم، كما سألني عن الاسلحة التي بحوزتي في المنزل، فأخبرته بعدم وجود اسلحة في المنزل، وأن بإمكانهم التفتيش. بدأ المسلحون بالتفتيش في المنزل، وعندما لم يجدوا شيء، شرعوا في ضربي بأعقاب البنادق، وقام أحدهم بإطلاق النار من سلاح رشاش على ساقي الايمن من الخلف (تحت الركبة). سقطت على الأرض وشعرت بآلام شديدة للغاية. وكانوا قد أطلقوا النار على صديقي المشوخي واصابوه بثلاثة اعيرة نارية في ساقيه. بعد ذلك قام أحد المسلحين بتقييد يداي من الخلف بشريط بلاستيكي، ووضع شريط على عيناي وانهالوا على بالضرب بأرجلهم وأحذيتهم وبأعقاب البنادق، مما أدى إلى دخولي في حالة إغماء لمدة دقائق. ولدى استيقاظي وجه أحد المسلحين سلاحه نحو رأسي وقال لي :"أنت كافر"، فقلت له:" أطلق النار على رأسي واقتلني" فقام بإطلاق رصاصة أخرى على ساقي الايمن بالقرب من الرصاصة الاولى. بعد ذلك سحبوني الى خارج المنزل في الممر التابع للملعب البلدي، وفروا من المكان. بعد حوالي نصف ساعة قدم الجيران الى المنزل ونقلوني والمشوخي الى مستشفى ابو يوسف النجار لتلقي العلاج. وبعد تنقلي بين المستشفيات، حيث أصيبت ساقي بالتهاب بكتيري، حولت الى مستشفى تل هشومير بتاريخ ٢٤ يونيو، وبعد مداولات تقرر بتر ساقي بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٧."

إفادة بسام عبد الرؤوف ديب ابو ركبة، ٣٣ عاماً، من عزبة بيت حانون، وهو أحد نشطاء كتائب شهداء الأقصى، حول ظروف إطلاق النار على ساقيه وتعمد إلحاق الأذى به.

"في حوالي الساعة ٤ مساء يوم الأثنين ١١ يونيو ٢٠٠٧، كنت وثلاثة مسلحين آخرين من حركة فتح، حيث نعمل مرافقين

لأمين سر حركة فتح في شمال غزة، جمال ابو الجديان، فوق سطح منزل ابو الجديان الواقع في مشروع بيت لاهيا في نوبة حراسة عادية. في تلك الاثناء حاول عدد من الجيران من عائلة مقربة من حركة حماس استفزازنا وشتمنا، لكن لم نرد عليهم. فجأة، أطلقت النيران نحونا بشكل كثيف من المنزل المجاور لنا، وعندما قمنا بالرد على مصدر اطلاق النار، حضرت قوات معززة من كتائب القسام للمنطقة وحاصرت المنطقة، وشرعوا باطلاق النار والقذائف الصاروخية مما أدى إلى إصابة أحد زملائي بشظايا. نزل زميلي ومسلحان آخران وبقيت وحدي فوق سطح المنزل. تواصلت الاشتباكات والقصف باتجاه المنزل. في حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً، أدركت أن الوضع قد انتهى وأن لا مجال للمقاومة. نزلت للطابق الثاني، ودخلت شقة ابو ماهر (جمال) فوجدت عدد من الأطفال بينهم شابان صغيران في حالة رعب شديد، فبقيت عندهم لفترة، لمواساتهم، ثم قررت النزول وتسليم نفسي، بعد سماعي لنداءات كتائب القسام، "ان على من في المنزل تسليم نفسه". ولدى نزولي على الدرج وجدتهم يصعدون الى الشقة كان عددهم أكثر من ٦٠ مسلحاً ملثماً من كتائب القسام. قاموا باخذ جميع الاطفال وابعادهم، ثم قاموا باختطاف اثنين من الشبان وأنا معهم وبدأوا بالاعتداء علينا بالضرب، أنا وصامد ابو الجديان وهو ابن شقيقة ابو ماهر. ثم أخذوني الى الأسفل وقاموا بالتحقيق معي أمام مخازن أحد المنازل المجاورة لمدة ١٥ دقيقة، وقاموا بعدها بربط يدي من الخلف بسلك "طوبار" ووضعوا عصبة على عيناي، ثم أخذوني بسيارة الى منطقة قريبة وانزلوني هناك. هناك سمعت صوت استبدال مخازن السلاح، ومن ثم شرعوا باطلاق النار على ساقاي وتركوني أنزف. فقدت الوعي عدة مرات وأفقت وأنا في مستشفى العودة، حيث أجروا لي اسعافات أولية ومن ثم نقلت الى مستشفى الشفاء بغزة. وهناك اضطررت لتغيير اسمي كي لا أعرف، وبعد يومين تم تحويلي الى مستشفى برزلاي في المجدل داخل اسرائيل. هناك بتروا لي ساقاي بعد عدة محاولات لانقاذ حياتي. مكثت هناك قرابة ٣٧ يوم ومن ثم عدت الى غزة."

إفادة ثائر على حمدان، ٢٢ عاماً، مخيم جباليا، ويعمل في جهاز الامن الوطني، حول ظروف اختطافه وإطلاق النار على ساقيه، وبترهما في وقت لاحق.

"انا أعمل برتبة رقيب في قوات الامن الوطني الفلسطيني، وفي يوم الحدث بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٧، لم يكن يوم دوام رسمي بالنسبة لي، لكن نظراً للأوضاع المتردية، توجهت الى مقر ومعسكر الكتيبة الثانية التي أعمل بها التي تقع شرق مخيم جباليا. وبينما كنت متواجداً في اليوم المذكور، وفي حوالي الساعة الواحدة ظهراً، قامت مجموعات كبيرة من كتائب القسام والقوة التنفيذية بمهاجمة موقعنا. وكانت مجموعات حماس قد أسقطت موقع الحماية الموجود في جبل الكاشف المقابل وموقع الكتيبة الاولى. استخدم المهاجمون قذائف الهاون والآر بي جي ومختلف الأعيرة النارية في مهاجمة موقعنا، دون سابق إنذار أو تحذيرات مسبقة، مما اضطرنا للرد على مصدر إطلاق النار من بنادقنا المتواضعة من نوع كلاشينكوف، بهدف الدفاع عن أنفسنا. استمر الأمر على هذا النحو حتى الساعة ٣:٣٠ ظهراً، حيث تلقى قائد الكتيبة الرائد صبحي مروان زملط اتصالا هاتفيا من رأفت سلمان، مسئول في كتائب القسام في شمال غزة، يطلب منه التسليم وتسليم ذخائرنا. فقال له الرائد زملط "أنتم الذين تهاجموننا بمختلف النيران وليس نحن ونحن متواجدون في معسكرنا ونرفض طلب تسليم سلاحنا وخروجنا." استمر اطلاق النار على معسكرنا، فقمت ومعي مجموعة أفراد والرائد زملط بالانتقال الى عمارة مقابلة لنا لتعزيز حمايتنا. وبعد فترة من مكوثنا في عمارة عابد المكونة من أربع طبقات طلب منا قائد الكتيبة الانسحاب منها نتيجة لما تتعرض له من قصف. وبالفعل انفصلنا لمجموعتين الأولى تمكنت من مغادرة العمارة مع الرائد زملط، وبقينا نحن وكنا ستة أفراد حشرنا في الطابق الأول. تمكنا من التسلل بعد ذلك والخروج من العمارة في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، ومعنا كمية من الذخائر والاسلحة. دخلنا في مصنع ملاصق للعمارة المذكورة وهو مصنع للحمامات، وقمنا بالاختباء داخله دون حراك، حيث أقفلنا أجهزتنا الخليوية وامتنعنا عن التدخين. مكثت أنا ويوسف مهدي وشادي محمود بدرية وجندي رابع لا أتذكر إسمه في زاوية محاطة ببضائع وكومة "مشاتيح" أخشاب، بينما ذهب زكريا الخطيب ومحمود نصر أبو العيش واختبآ، كلا منهما في زاوية من زوايا المصنع الأخرى. بعد قليل، سمعت صوت شخص يخطو عند باب العمارة الملاصقة للمصنع ويصيح قائلاً أنا صاحب البيت إذا وجد أحد هنا فلا تطلقوا النار علي. ثم تراجع وبدأ ينادي على جماعته حيث تبين أنه من القوة التنفيذية. اقتحموا العمارة وشرعوا بحملة تفتيش وتمشيط في المكان، وما بين الساعة ٨:٣٠ – ٩:٠٠ مساءً دخلوا وهم يصوبون أسلحتهم داخل المصنع وفتحوا الاضواء الكاشفة بشكل كامل وصاروا ينادون "إذا كان يوجد أحد بالمكان". التزمنا الصمت ولم نتحرك ولم

نقاومهم. بعد قليل اكتشفوا مكاننا وطلبوا منا عن بعد أمتار رمي أسلحتنا. وبعد ان امتثلنا أخذوا أسلحتنا وطلبوا منا الخروج واحد واحد ونحن رافعين الأيدي. وما أن خرج شادي بدرية ومشى مترين إلى ثلاثة أمتار رافعاً يديه، حتى أطلقوا النار عليه مباشرة فأصابوه بعيار ناري في البطن وسقط ينزف على الأرض، ثم أجبروا الذي يليه وهو يوسف مهدي على الخروج. وما أن خرج مهدي وهو رافعاً يديه حتى أطلقوا النار عليه فأصيب بعيار ناري في الرأس وسقط مكانه، وقام أحد أفراد القوة التنفيذية بالصعود على ظهر كومة من الألواح الخشبية "مشاتيح" وإطلاق "صلية" من مسافة متر على طول وعرض جسد بدرية، مما أدى إلى مقتله على الفور. بعد ذلك خرج زميلنا الثالث ومن بعده أنا، وتعرضنا للضرب المبرح بأعقاب البنادق ثم حملونا بسيارة جيب وأخذونا الى منطقة ما بين مستشفى العودة وحي تل الزعتر. وهناك أنزلونا من السيارة قرب جدار بجانبه ملقاة كمية من النفايات، وكنا خمسة حيث لا نعرف مصير جثة يوسف مهدي. بطحونا على الأرض على وجوهنا، حاول زكريا الافلات منهم فأطلقوا عليه النيران فأصيب بساقه، ثم شرعوا وهم فوق رؤوسنا بإطلاق النار على أرجلنا وركبنا بشكل غزير، دون الاستجابة لاستغاثتنا. اصبت بخمس رصاصات في كل ساق، كما أصيب الآخرون. تركونا ننزف في المكان قبل أن يقوم الأهالي بنقلنا مشياً على الأقدام الى مستشفى العودة. ومن هناك بدأت رحلة العلاج الى مستشفى الشفاء ثم الى مستشفى ايخلوف في اسرائيل، حيث قرر الأطباء بتر ساقاي من أعلى الفخذين ومن ثم إلى رام الله."

إفادة أسامة محمد ربيع حمدان، ٢٨ عاماً، جباليا، ويعمل جندي في الأمن الوطني الفلسطيني، حول ظروف إطلاق النار على ساقه، حيث لا يزال يعاني من إعاقة.

"في حوالي الساعة ١:٠٠ من بعد ظهر يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٧، وبينما كنت متواجداً مع زملائي من أفراد وضباط الأمن الوطني في مقر الكتيبة الثانية، شرق مخيم جباليا، تم مهاجمة مقر الكتيبة وقصفها بقذائف الهاون والآر بي جي والرصاص من قبل مجموعات مسلحة من كتائب القسام والقوة التنفيذية. حاصرت تلك القوات مقر الكتيبة واستمر اطلاق النار مدة من الزمن. بعد تأكدنا من سقوط موقع الحماية في جبل الكاشف، وبسبب هبوط مستوى المقر توزعنا في المكان ومحيطه. تمركزت أنا ومجموعة من زملائي بقيادة قائد الكتيبة في عمارة عابد المقابلة. عندما حاولت التسلل لموقع جبل الكاشف لاستطلاع الأمر وكان ذلك في حوالي الساعة ٢:٣٠ أصبت بعيار ناري في الفخذ الايمن، ونفذت ذخيرتي. قامت مجموعة من كتائب القسام بالقاء القبض علي، حيث ضربوني ودفعوني من مكان مرتفع برغم اصابتي، ثم قاموا بتجريدي مما لدي من سلاح وجهاز الهاتف الخاص بي. سحبوني على الأرض الى عزبة عبد ربه المجاورة تحت الضرب والشتم وهم يحاولون معرفة اسمي بالكامل وانتزاع معلومات بالقوة مني عن أفراد الكتيبة ومقرها. أدى ذلك الى زيارة النزف جراء الرصاصة والرضوض جراء الضرب والسحل. وضعوني بعد ذلك في ساحة بين منازل العزبة، وتجمع عدد كبير من مقاتلي القسام حولي وضربوني وشتموني وحققوا معي. خلال ذلك تعرف أحدهم علي واعتبرني مطلوب ومجرم على خلفية انتمائي لوحدة الأمن الوطني التي سبق وأن تدخلت لفض الحصار الذي ضربته حماس على منزل أحد قادة فتح، منصور شلايل. أخذوا يتسابقون فيما بينهم على من يريد أن يعدمني ميدانياً، مستخدمين خلال ذلك جملة (دعني أدخل به الجنة يا سيدي) مع تدخل الأهالي الذين تجمعوا وأطلوا من شرف منازلهم على الحدث وشاهدوا ما أتعرض له وسمعوا قرار مقاتلي القسام بإعدامي بالمكان، احتلفوا فيما بينهم على إعدامي في المكان أو إطلاق الرصاص على ساقي وتقطيعهما. في تلك الأثناء وخلال ذلك الجدل جاء اتصال هاتفي على جوالي المحجوز لديهم من صديق يحاول ان يسأل ويطمئن علي فردوا عليه بجملة "أننا أعدمناه" ثم قام أحدهم وخيّرني قائلاً "أين تريدني أن أطخك في أي ركبة" فقلت له وأنا أتألم "ماذا اتريد أن تفعل بي أكثر من ذلك" فما كان من أحدهم سوى أن وضع فوهة البندقية على عظمة القصبة وأطلق خمس رصاصات من مسافة صفر، ما أدى إلى إحداث فوهة كبيرة وتهتك في العظمة، ونزفت ساقي بشكل غزير. كان ذلك يحدث ولا يزال الجدل بين الفريقين منهم من يريد إعدامي في المكان والفريق الآخر اكتفى باطلاق النار على ساقي وإلقائي على باب المستشفى. خلال ذلك الجدل قام اثنان بوضعي في سيارة من نوع سوبارو والانطلاق بي الى مستشفى كمال عدوان. وخلال ذلك تعرضت السيارة لاطلاق النار من زملائهم في محاولة للحيلولة دون نقلي. دخلت المستشفى في حوالي الساعة ٦:٠٠ مساءً، وبعد حوالي نصف ساعة حضرت مجموعة من كتائب القسام للمستشفى تبحث عني وعن غيري من جرحى الأمن الوطني. سمعت عدة أعيرة نارية أمام المستشفى وقيل لي أن كتائب القسام أعدمت أحد الجرحى أمام المستشفى. في حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر اليوم التالي تم تهريبي الى مستشفى

الشفاء بمدينة غزة ومن ثم الى مستشفى القدس لتأمين حياتي. وخلال مكوثي في مستشفى القدس دخلت عناصر القسام وبحثت عن جرحى للأمن الوقائي. في تلك الأثناء جرى تهريبي من المستشفى ونقلت الى منزل مجاور لمنزلي، وأكملت علاجي مع طبيب خاص، حيث أجرى لي العملية مقابل ١٥٠٠ شيقل اسرائيلي. وبعد ذلك جرت الاتصالات لاستكمال العلاج في إسرائيل. وتم تحويلي بتاريخ ٢٥ يونيو الى مستشفى ايخلوف في اسرائيل، حيث عولجت ومن ثم حولت الى مستشفى المقاصد في القدس الشرقية ومنه الى رام الله."

إفادة ثائر فاروق يوسف عبيد، ١٩ عاماً، جباليا، حول اختطافه وإطلاق النار على ساقيه وبتر أحدهما.

"في حوالي الساعة ٢:٠٠ من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ١١ يونيو ٢٠٠٧، وبينما كنت أقوم بأعمال الحراسة لمنزل جمال ابو الجديان، مسئول فتح في اقليم شمال غزة، الواقع في مشروع بيت لاهيا، حاصرت مجموعات من كتائب القسام والقوة التنفيذية قدر عددهم بالمئات المنزل. بدأت هذه المجموعات باطلاق النار والقذائف الصاروخية والهاون. أصيب أبو ماهر (جمال) في عنقه وذهب الى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا. استطاعت القوة التنفيذية وكتائب القسام السيطرة على المنزل وسرقة محتوياته، بما في ذلك الحاسوب والسجاد والتلفزيون والاموال والذهب. بعد ذلك صعدوا الى سطح المنزل واسروا أربعة عسكريين وأخذوهم الى مكان مجهول. بعد ذلك سيطروا على منزل أبو عودة المجاور لمنزل أبو الجديان، والمكون من ستة طوابق واحتلوا سطحه واعتقلوا ثلاثة عسكريين من مرافقي أبو ماهر. في تلك الاثناء شاهدتهم يرمون العسكري محمود جبر الصفطاوي من سطح المنزل إلى سطح منزل مجاور مكون من طابقين، مما أدى الى كسر ساقيه وتفتيت العظام، وأمسكوا بالشقيقين علاء ومازن ابو عودة. أمسكوا بي مع ثلاثة شبان آخرين وأخذونا بالسيارات السوداء الى موقع التوام وحققوا معنا لمدة ساعتين. حقق معي خمسة اشخاص من كتائب القسام، ودار التحقيق حول تاريخ التحاقنا بحركة فتح وعملنا مع ابو ماهر الذي وصفوه بأنه كافر ويتبع للمنقلب الكبير محمد دحلان ووصفوا دحلان براس الحية. اثناء التحقيق ضربني أحدهم بحجر طوب على ظهري، ثم أخذونا نحن الأربعة الى منطقة خالية من السكان تقع خلف منطقة التوام واجبرونا على الانبطاح ارضاً على وجوهنا وبطوننا ومن ثم أطلقوا النار على أرجلنا من مسافة قصيرة جداً. أصبت بأحد عشر طلقاً نارياً في الساق اليسرى وعيار ناري في الياق اليمنى أما الثلاثة الآخرون فهم كل من : ١) ذيب سالم أبو ياسر واصيب في الساق اليمنى وقد بترت ساقه في مستشفى الشفاء بغزة؛ ٢) هادي عبد ربه واصيب بعيار ناري في إحدى ساقيه؛ و٣) صامد أبو الجديان وهو ابن شقيقة أبو ماهر واصيب في ساقه اليمنى وبترت في مستشفى الشفاء. بعد حوالي نصف ساعة ونحن ننزف ونصرخ من شدة الألم سمعت مواطنة من المنطقة صراخنا فاتصلت بسيارات الاسعاف، حيث حضرت سيارة الهلال الأحمر ونقلتنا الى مستشفى الشفاء بغزة. وفي الطريق صادفتنا مجموعة من مجموعات القسام وأوقفتنا وسألتنا عن انتمائنا السياسي وعندما عرفوا انتماءنا أرادوا إطلاق النار علينا مجدداً. تجمع عدد من سكان المنطقة وأبعدوهم عنا. بعد ذلك تحركت السيارة الى الشفاء، حيث مكثت مدة عشرة أيام، ومن ثم الى مستشفى ايخلوف، حيث بتروا لي ساقي اليسرى."

إفادة إيهاب إبراهيم العبسي،٢١ عاماً، من مخيم الشاطئ، ويعمل بائع في بقالة حول ظروف اختطافه وإطلاق النار على قدميه.

"في حوالي الساعة ٦:٣٠ مساء يوم الاحد ١٠ يونيو ٢٠٠٧، حيث كنت في طريقي الى منزلي بالقرب من منطقة الميناء، وكان يوجد يوجد في المنطقة عدد من المسلحين. اعترضني المسلحون وطلبوا مني أن أرافقهم، فرفضت، لكنهم اقتادوني تحت تهديد السلاح الى أحد المنازل في المنطقة. وهناك بداوا يسألوني عن حركة فتح وعن تنفيذية فتح والاشخاص الذين يعملون بها. كانوا يريدون اسماء محددة ومعلومات. كنت أجيبهم بعدم معرفتي بهذه الأشاء. كما سألوني عن الاشخاص الذين يشاركون في الاشتباكات، وعن مسؤولين في حركة فتح والاجتماعات التي تدور والامور التي تحدث داخل هذه الاجتماعات. بعد ذلك أخذوني ووضعوني في سيارة من نوع فولكس فاجن لونها أبيض وساروا بي حتى وصلنا الى شارع النصر وسط مدينة غزة، وطلبوا مني النزول من السيارة، ومن ثم اطلقوا النار على قدماي. أصبت بأعيرة نارية بالقدمين، ومن ثم لاذوا بالفرار. تجمهر المواطنون حولي ونقلني أحدهم الى المستشفى لتلقي العلاج. أنا الآن لا استطيع السير بمفردي، بل بواسطة عكاكيز، نتيجة إصابتي في العظام."

إفادة شاهد عيان [٢٨] على قيام مسلحي حركة حماس بإطلاق النار على أرجل سبعة شبان أمام مستشفى العودة في جباليا.

"أعمل كعضو في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والاسلامية في مخيم جباليا وشمال غزة، عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. في حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ٢٠٠٧، فور سماعي أخبار عن وجود حشودات (من مسلحي حماس) حول موقع الامن الوطني واحتمال وقوع اشتباكات توجهت الى مستشفى العودة في تل الزعتر واستعديت مع فريق من الرفاق للتطوع. في حوالي الساعة ١٢:٠٠ تقريباً بدأت بعض الإصابات تصل الى قسم الاستقبال في المستشفى. استمرت الاحداث حتى ساعات المساء، حضرخلالها عدد كبير من المصابين من كلا الطرفين. تواجد عدد كبير من مسلحي كتائب القسام والقوة التنفيذية في المستشفى، ومنعت دخولهم الى قسم الاستقبال. كنت اتواجد داخل قسم الاستقبال واساعد في نقل المصابين. في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً أخبرني أحد الزملاء بأن قريب له الذي يعمل في الامن الوطني قد تم اختطافه وهناك خشية من أن يتعرض لإطلاق النار أو القتل، وطلب مني الذهاب الى مسجد حيفا في تل الزعتر لمقابلة قيادة حماس في المنطقة والتدخل لديهم لإطلاق سراح المختطف. لم نجد أحداً في المسجد، وعدنا الى المستشفى. لدى وصولنا الى باب الاستقبال في المستشفى، شاهدت عدة سيارات جيب لكتائب القسام والقوة التنفيذية، وهم ملثمون ينزلون ٧ أشخاص ويجبروهم على الوقوف على جدار حوش مجاور لمنزل المواطن جبر الشعراوي من الناحية الشرقية. شاهدت المسلحين يطلقون النار باتجاه أرجل الشبان السبعة. كنت على مسافة أربعة أمتار منهم. بعدها شاهدت أحد المسلحين يسحب أحد المصابين بملابس مدنية من إحدى السيارات التي حضرت في وقت لاحق ويلقي به على الأرض ويركله بقوة على وجهه، ولا يزال على قيد الحياة، وتراجع (المسلح) إلى الخلف وصوب سلاحه باتجاه الشاب بشكل مباشر لاطلاق النار، فتوجهت اليه بسرعة واعترضته وحاولت منعه من اطلاق النار عليه. قال لي: "ابتعد من هنا"، قلت له: "إذا كنت تريد قتلي فاقتلني" فكررها: "ابتعد من هنا"، حاولت وقف عملية الاعدام وبعدها تراجع وقال (لرفاقه): "خذوه"، ثم ابتعدوا. حضر عدد من الشبان حمالة ونقلوه الى داخل المستشفى. تبين لاحقاً أن المصاب الذي حاولت انقاذه يدعى محمد أبو العيش."

إفادة أحد شهود العيان [٢٩] حول إطلاق النار على أربعة مصابين أمام قسم الاستقبال في مستشفى العودة في جباليا، وإطلاق النار على إمرأة بعد إنزالها والركاب من سيارة على حاجز لكتائب القسام في جباليا.

" في حوالي الساعة ١١ من صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ٢٠٠٧، بينما كنت متواجداً في مكان عملي في قسم الاستقبال في مستشفى العودة، توقفت سيارة هيونداي بيضاء اللون أمام قسم الاستقبال وكان بداخلها مجموعة من المسلحين الملثمين وقاموا بإلقاء أربعة مصابين من أفراد الأمن الوطني يرتدون زيهم الرسمي. أسرعت أنا والطاقم الطبي لاسعافهم وقمنا بنقلهم الى قسم الاستقبال حيث تبين أنهم ما زالوا مقيدي الأيدي من الخلف بقيود بلاستيكية وموضوع على أفواههم شريط قماش... وفي حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء نفس اليوم، كنت متواجداً أنا وسائق إسعاف في شارع السكة بالقرب من موقع الادارة المدنية التي كانت تدور فيها اشتباكات، في محاولة لنقل المصابين. كانت سيارة من نوع بيجو ٥٠٤ رمادية اللون تقل مواطنين تمر من عندنا، أوقفها مسلحون ملثمون من كتائب القسام وأجبروا الركاب على النزول من السيارة وهم رافعي الأيدي. وكان من بين الركاب سيدتان إحداهما في حالة رعب شديد وتصرخ: "إلحقوني يا ناس"، فقام أحد المسلحين بإطلاق النار عليها فأصيبت بعيار ناري في البطن وسقطت على الأرض، فتوجهت أنا وسائق الإسعاف لنقلها، وأدخلناها قسم العمليات في مستشفى العودة."

الإعتداء على المنازل والأبراج السكنية في العمليات القتالية

في معظم جولات الصراع الدامي التي استمرت على مدى العام ونصف العام بين المجموعات المسلحة التابعة لحركتي فتح وحماس في قطاع غزة، لم يكترث كلاهما بحياة المدنيين الآمنين، بل زجوا بهم في أتون هذا الصراع الذي كلف حياة العديد منهم ضحايا. وكانت أبرز ملامح هذا الجرائم، ما أقدمت عليه هذه المجموعات المسلحة منذ بدء الاقتتال في ربيع العام الماضي، من استخدام الاسلحة النارية والقذائف الصاروخية في االشوارع السكنية المكتظة بالسكان، خاصة في أزقة شوارع مدينة غزة الضيقة. وتطور هذا الأمر بارتفاع مستوى الاقتتال بين الطرفين على مدى الاشهر اللاحقة، ليصل حتى أعمال القنص واطلاق النار المتبادل وإطلاق القذائف الصاروخية.

وفي تطور لافت، منذ بداية العام ٢٠٠٧، ومع اشتداد حدة القتال بين الفريقين المتنازعين، زُجّت الأبراج السكنية العالية والمؤسسات العامة والخاصة، بما فيها المؤسسات التعليمية والثقافية في دائرة القتال، حيث وثق المركز عشرات الحالات التي استخدم خلالها المسلحون من الطرفين تلك المباني كمواقع لمهاجمة أهداف الطرف الآخر، بما في ذلك إطلاق النار والقذائف الصاروخية، معرضين حياة المدنيين الى الخطر الشديد. كما وثق المركز عشرات الحالات التي تمت فيها مهاجمة منازل سكنية أو أبراج سكنية او مؤسسات عامة خاصة من قبل مسلحين مستخدمين الأسلحة النارية والقذائف الصاروخية، ووضع العبوات الناسفة للوصول للهدف المطلوب لكلا الطرفين، دونما أي اكتراث بحياة المدنيين الآمنين.

وكانت جولة الصراع الدامية التي شهدتها مدينة غزة خلال الفترة بين ١٤-١٩ مايو ٢٠٠٧، من أشد الجولات التي استخدم خلالها الطرفان الابراج السكنية كثكنات عسكرية، في شن الهجمات على اهداف الطرف الآخر. وخلال هذه الجولة تعرض برجا النور والصالح الواقعان الى الجزء الغربي من مدينة غزة، بالقرب من الجامعة الاسلامية الى تدمير واسع وإحراق لبعض الشقق السكنية بداخلهما، جراء إطلاق النار وتساقط القذائف الصاروخية عليهما من قبل مسلحي الحركتين. وقد أدى ذلك إلى ترويع السكان المدنيين، خاصة الاطفال، وإجبار عدد من العائلات الى الرحيل عن منازلها خوفاً على أرواحهم. كما شهد برج شوا وحصري، والذي يضم العديد من المكاتب الصحفية، الواقع في شارع الوحدة، معارك بين الطرفين أيضاً، بعدما حاول مسلحون من حركة حماس اعتلاء سطح البرج، وامتدت الاشتباكات إلى برج الجوهرة المجاور، والذي يضم أيضاً عدداً من المكاتب الصحفية، ويعتليه مسلحون من حركة فتح، مما عرض حياة العديد من الصحفيين للخطر. وقد احتجز الصحفيون داخل مكاتبهم لأكثر من ساعتين جراء إطلاق النار الكثيف والعشوائي، خاصة مكتبي قناة الجزيرة الفضائية ووكالة رامتان للأنباء الواقعان في الطابق العاشر من برج شوا وحصري.

وخلال الأحداث الأخيرة استمرت هذه الاعمال المشينة من قبل الطرفين، حيث اشتدت حدتها بشكل غير مسبوق من حيث حجمها ونتائجها الكارثية على السكان الآمنين. فقد شوهد مئات المسلحين المدججون بالسلاح من الطرفين يعتلون أسطح المنازل والابراج السكنية العالية والمنشآت المدنية الأخرى [٣٠]، لاستخدامها كمواقع وثكنات عسكرية بهدف مهاجمة أهداف الطرف الآخر –قد يكون من بينها منازل أو أبراج– مستخدمين القذائف الصاروخية والعبوات الناسفة. كما أقام المسلحون مواقع عسكرية لهم في الشوارع العامة وسط التجمعات السكانية عالية الكثافة دونما اكتراث بوجود المدنيين، وفي تهديد مباشر لحياتهم وسلامتهم وأمنهم. كما سجل المركز عشرات الحالات التي تمت خلالها مهاجمة منشآت مدنية، بما في ذلك المنازل والابراج السكنية، بالقذائف الصاروخية والعبوات الناسفة، وغير ذلك من أدوات القتال الأخرى.

وقد وثق المركز خلال فترة النزاع الداخلي الأخير تدمير عشرات المنازل، والحاق دمار واسع في عدد من الأبراج والمنازل السكنية، واحتراق بعضها جراء القذائف الصاروخية أو العبوات الناسفة التي وضعت أسفلها. كما وثق المركز قيام عناصر مسلحة بإحراق أو تفجير منازل لمواطنين محسوبين، أو يعتقد، أنهم محسوبون على أحد طرفي النزاع. وقد سقط جراء هذه الأعمال الإجرامية عدد من المدنيين [٣١] في تلك الأحداث، واضطرت العشرات من العائلات التي تقع منازلها في محيط الاحداث الساخنة الى هجرة منازلها وبحثت لها عن مأوى آخر آمن عند قريب لها.

استخدام الأبراج والمنازل السكنية واستهدافها في العمليات القتالية

وثق المركز عشرات الحالات التي استخدم خلالها المسلحون من الطرفين المنازل والأبراج السكنية والمنشآت المدنية كمواقع وتحويلها الى ما يشبه الثكنات العسكرية، وإطلاق النار والقذائف الصاروخية منها على أهدافهم. وفي جميع هذه الحالات تعرضت المباني نفسها الى اطلاق النار والقذائف، جراء تبادل اطلاق النار مع الطرف الآخر. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن إصابات بين صفوف المدنيين، وخسائر مادية. كما وثق المركز خلال الاحداث الأخيرة استهداف منازل وبنايات سكنية، بما في ذلك الأبراج، من قبل عناصر مسلحة من الطرفين، بهدف الوصول الى المطلوب. وقد استخدم الطرفان القوة المفرطة أثناء اقتحامهم أو مهاجمتهم لهذه البنايات السكنية، بما في ذلك إطلاق النار الكثيف والقذائف الصاروخية والعبوات الناسفة. الأمر الذي فاقم من معاناة سكان هذه البنايات، وهدد أمنهم وسلامتهم بشكل مباشر. ويشتبه المركز في استخدام المسلحين لمدنيين فلسطينيين كدروع بشرية في أعمالهم القتالية [٣٢].

وفي واحدة من تلك الحالات، وثق المركز اقتحام عدد من المسلحين، يعتقد أنهم محسوبون على حركة حماس، برج القاهرة السكني، الذي يقع في الجزء الجنوبي من مدينة غزة، ودارت اشتباكات بينهم وبين عناصر مسلحة من الحرس الرئاسي الذين يعتلون البرج. وقد أدى ذلك الاشتباك الى الحاق أضرار مادية في البرج، وترويع السكان الآمنين، خاصة وأن الاشتباكات انتقلت الى داخل البرج بشكل مباشر، مما أسفر عن مقتل احد المسلحين.

وقد أفاد أحد سكان البرج للمركز حول الحادث المذكور بما يلي:

- "في بداية الأحدث قبل أن يتم السيطرة على جهاز الأمن الوقائي كان يعتلي برج القاهرة عناصر من جهاز الأمن الوقائي، لكن بعد سيطرة حماس على مقر الوقائي انسحب أفراد الوقائي واعتلى البرج بدلا منهم أفراد من أمن الرئاسة قوة ١٧. وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباح يوم الخميس ١٤ يونيو، بدأت تشتد المعركة وزاد اطلاق النار والقذائف من قبل الطرفين، وبعد ذلك بدأت عناصر القسام تتسلل الى البرج من الجهة الخلفية من اتجاه برج النور الواقع الى الشرق من برج القاهرة، و تمكنوا من دخول ساحة البرج وتمركزوا في الطابق الاول والثاني، واندلعت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين داخل البرج. قتل احد أفراد القسام داخل البرج، فازدادت الاشتباكات حدة. أنا كأحد سكان البرج صرت ابحث عن طريقة لأخرج من البرج كي اضمن السلامة لزوجتي وأطفالي الذين لم يتوقفوا عن البكاء والصراخ من سماعهم لإطلاق النار والقذائف ورؤيتهم المسلحين المقنعين. قمت بمغادرة شقتي انا وعائلتي ورفعت راية بيضاء ليراها الطرفان، وفي الطابق الثالث اعترضني احد مسلحي القسام، وبدأ يسألني عن أفراد أمن الرئاسة كم عددهم ونوع السلاح الذي بحوزتهم؟ وعندما قلت له بأني لا أعلم، قال لي: "يبدو أنك لا تنوي الخروج من البرج"، فقمت بمسايرتهم واعطائهم أية معلومات حتى أخرج من البرج بسلام. خرجت من البرج أنا وعائلتي وكان اطلاق النار من جميع الاتجاهات والاشتباكات العنيفة مستمرة دون توقف. اتجهنا الى مفترق شارع وزارة المالية، حيث يوجد مكتب سيارات اجرة، واستقلينا سيارة الى حي النصر لدى أحد الأصدقاء."

وحصل المركز على إفادة أخرى حول المذكور أعلاه من أحد شهود العيان، من سكان البرج [٣٣]:

- "أقطن في حي تل الهوى في شارع جامعة الدول العربية في برج القاهرة الطابق الثاني. خلال الاشتباكات المسلحة الأخيرة التي اندلعت بين حركتي فتح وحماس كان يعتلي سطح البرج أفراد من الامن الوقائي، حيث قبل حدوث الاشتباكات، كان قطاع غزة يشهد حالة من التوتر بين الطرفين. كان عناصر الامن الوقائي يجهزون أنفسهم بالأسلحة والذخيرة التي كانون يضعونها على سطح البرج. أكثر وأعنف تلك الاشتباكات التي شاهدتها ما حصل يوم ١٤ يونيو ٢٠٠٧، حيث أنه في حوالي الساعة ٨:٠٠ صباحاً طرق الباب مجموعة من أفراد الأمن الوقائي وأخبروني ان البرج سيتعرض للقذائف وعلى السكان أخذ الحذر. وبالفعل بعد دقائق معدودة أطلقت قذيفة باتجاه البرج وأصابت الطابق العاشر. بعد ذلك بدأ إطلاق النار من البرج باتجاه المصدر. وبعد حوالي الساعة، بدأ أفراد الامن الوقائي يتركون البناية، ومن ثم حضرت سيارتان تابعتان لحرس الرئاسة وصعد من فيهما على سطح البرج. بدأت الاشتباكات العنيفة بين حرس الرئاسة وكتائب القسام الذين بدأوا في الاقتراب من البرج شيئاً

فشيئاً، وينادون على المسلحين في البرج: "سلموا أنفسكم .. تسلموا" وكان في ذلك الوقت إطلاق نار عنيف يدور في المنطقة، إلى أن تمكن أفراد القسام من الوصول للبرج، والصعود الى الطابق الثاني حيث أقطن، وأرادوا أن يطلقوا النار من الطابق الثاني، لكني اعترضتهم وقلت لهم: "إن جميع السكان في هذا الطابق واطلاق النار سيؤدي بالخطر على حياتنا جميعاً"، فحاولوا أن يصعدوا الى الطابق الثالث ويطلقوا النار منه، غير أنه أطلقت نحوهم النيران بشكل كثيف جداً، مما جعلهم يتراجعون ويبقون في الطابق الثاني. وكلما حاولوا الصعود أطلقت نحوهم النيران حتى أصيب أحدهم. في وقت لاحق، حضرت مجموعة من أهالي حرس الرئاسة المعتلين البرج وطلبوا من القسام أن يصعدوا الى أبنائهم ويقنعونهم بتسليم أنفسهم، فوافق عناصر القسام. وبالفعل صعد ذوو أفراد حرس الرئاسة وتحدثوا مع أبنائهم، غير ان أفراد حرس الرئاسة رفضوا ذلك. بعد خروج ذوو أفراد حرس الرئاسة من البرج تجددت الاشتباكات مرة أخرى، حيث وصلت تعزيزات من كتائب القسام، من بينهم مختصين بالألغام والمتفجرات، وقالوا "سنضع لغم في الطابق الثالث" وطلبوا أن نأخذ الحذر. وبالفعل نصبوا اللغم في الطابق الثالث مما أدى إلى سقوط جزء من سقف الطابق الثالث وتعطيل المصاعد وتحطيم الأبواب والنوافذ داخل البرج، حيث أدى إلى أضرار جسيمة جداً بالإضافة الى تعطيل خط الماء الرئيسي، وتركزت الأضرار في الطوابق من الأول الى الرابع. بعد ذلك تمكن أفراد القسام من السيطرة على البرج واعتقال أفراد حرس الرئاسة، ثم قاموا بتفتيش شقق البرج للتأكد من عدم وجود مسلحين من فتح ومن ثم انسحبوا من البرج."

وفي حالة أخرى، قام مسلحون من حركة حماس بمحاصرة أحد الأبراج السكنية في منطقة أبراج المقوسي، والتي يسكنها الناطق باسم حركة فتح ماهر مقداد في مدينة غزة، عبر إعتلاء الابراج والمنازل المجاورة، وأطلقوا النار والقذائف الصاروخية نحوه. وقد دارت اشتباكات عنيفة بين المهاجمين والمتحصنين في البرج استمرت على مدار يومين، أسفرت عن مقتل سبعة اشخاص من الجانبين، وانتهت بسيطرة كتائب القسام على البرج، ومحاولة نسفه فيما بعد أكثر من مرة. وقد أدى هذا الهجوم الى ترويع السكان المدنيين داخل البرج والأبراج المجاورة.

إفادة المواطن كمال عبد الوهاب هليل، ٥٦ عاماً، ويعمل موظف في الخدمات الطبية، وأحد سكان البناية رقم ١٠ في أبراج المقوسي – حي النصر:

"يقع منزلي في الطابق رقم (١١) من بناية رقم ١٠ في أبراج المقوسي، كما يقطن في نفس البناية ماهر مقداد، الناطق باسم حركة فتح في قطاع غزة، في الدور الرابع. منذ توتر الوضع في قطاع غزة اعتلت عناصر مسلحة من حركة فتح أبراج المقوسي خوفا من اقتحام مفاجئ لحركة حماس. دارت اشتباكات عنيفة بين عناصر القسام وعناصر فتح يوم الاثنين ١١ يونيو واشتدت مساء اليوم التالي واستمرت على حالها حتى صباح يوم الأربعاء ١٣ يونيو وخصوصاً في محيط البرج رقم ١٠. ومن شدة اطلاق النار وعدم مقدرة سكان البرج على المكوث بداخله، نظراً لدخول الرصاص منازلهم، قرر السكان مغادرة منازلهم رغم اطلاق النار الكثيف والمتواصل. ترك معظم السكان البرج سوى عدد قليل. استمرت الاشتباكات ذلك اليوم حتى الساعة ١٠ صباحاً، حيث انسحبت عناصر فتح من المكان وسيطر عناصر القسام على المنطقة. وبعد انتهاء الاشتباكات أصبحت عناصر القسام تسيطر على المنطقة برمتها، قرر مسلحو حماس هدم برج المقوسي رقم ١٠، وبدأوا بوضع عبوات ناسفة قرب العمود الرئيسي للبناية ونتيجة للانفجارات المتكررة تعطلت شبكة الكهرباء الخاصة بالبناية بالاضافة الى شبكة المياه، وتحطيم نوافذ البناية. ورغم عدة محاولات الا أنهم فشلوا في هدم البناية، حيث غادروا، وفي اليوم التالي حضرت مجموعة من المسلحين واقتحموا منزل ماهر مقداد وحرقوه بالكامل، وقد اتى الحريق على شقة مجاورة، كما أتي على شقق تقع في الطابق الأعلى. الآن لا أحد يقطن البناية لأنها لا تصلح للسكن ومن المحتمل سقوطها في أي وقت."

وفي حادثة اخرى، وثق المركز تعرض أحد الأبراج السكنية الى إطلاق نار وقذائف صاروخية جراء الاشتباكات التي دارت بين عناصر حماس وافراد القسام من جهة وبين أفراد الأمن الوقائي من جهة أخرى في محيط مقر الأمن الوقائي في مدينة غزة.

إفادة المواطنة أسمهان أحمد الجخلب، ٣٩ عاماً، ربة منزل، وهي إحدى سكان برج السعادة (٤) – المجاور لمقر الأمن الوقائي –تل الهوى:

"يوم الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧ اعتلى أفراد من الأمن الوقائي البرج الذي نقطن فيه والابراج القريبة، قبالة مقر الأمن الوقائي. وبعد الساعة ٣:٠٠ مساءً، حيث اشتدت الاشتباكات بين عناصر الوقائي والقسام حول المقر، بدأ سكان الابراج المجاور للمقر بالنزول من الطوابق العلوية والنزول الى الشقق السفلية احتماءً من كثافة اطلاق النار. تقع شقتي في الطابق الرابع حيث تجمع عندي أربع عائلات من سكان البرج، ليكونوا أكثر اماناً. في ساعات المساء بدأ الاقتتال يشتد، حيث زاد الرصاص وإطلاق القذائف الصاروخية، وقتها بدأ الرصاص يدخل شقتي، حيث تحطمت جميع النوافذ، ولم تعد القاعة التي نحتمي بها آمنة، فقمنا بتوزيع أنفسنا بالممرات نظراً لكثرة عددنا، وخاصة من الأطفال. حاولنا نحن السيدات السيطرة على أنفسنا والتماسك حتى لا ينهار الاطفال من شدة الاشتباكات والقذائف والرصاص المتطاير. بعد أن سيطر مقاتلو حماس على مقر الأمن الوقائي، قام عناصر حماس بتفتيش المنازل بحثا عن أفراد مسلحين من الأمن الوقائي، حيث فتشوا منزلي اكثر من مرة مما اضطرني الى الانتقال واولادي لمنزل احد الاقارب لنمكث عندهم لمدة يوم حتى أشعر بالأمان والهدوء. بعد ذلك عدت الى المنزل لأرتب اموري واعيد تصليحه مما لحق به من أضرار."

وفيما يلي قائمة بأبرز الأبراج التي كان يعتليها مسلحو الطرفين في مدينة غزة.

إسم البرج	عنوان البرج	الجهة التي كانت تعتليه
برج القاهرة "مشتهى ٥"	شارع جامعة الدول العربية – تل الهوى	مسلحو فتح
برج الجوهرة	شارع الجلاء	مسلحو فتح
برج مشتهى (٤)	شارع الجلاء	مسلحو حماس
برج الصالح	تل الهوى	مسلحو حماس
برج النور	تل الهوى	مسلحو حماس
برج الرياض	دوار ابو مازن – غرب مدينة غزة	مسلحو فتح + حرس الرئيس
برج الأستاذ	قرب أنصار	مسلحو فتح
برج غزة الجديدة	منطقة أنصار	مسلحو فتح
برج مشتهى (٧)	دوار أنصار	مسلحو فتح
برج مكة	دوار أبو مازن	مسلحو فتح
برج الشفاء	شارع الشفاء	مسلحو حماس
برج الإسراء	شارع عمر المختار	مسلحو حماس
برج الغفري	قرب الميناء- غرب غزة	مسلحو حماس
برج البكري	قرب مخيم الشاطئ	مسلحو فتح
برج مهنا	شارع بيروت- تل الهوى	مسلحو فتح
برج السوسي	قرب مفترق الصناعة	مسلحو فتح
برج الشام	الشيخ عجلين، جنوب غرب غزة	مسلحو فتح
برج بيت الأسير	تل الهوى	مسلحو حماس
برج الأمراء	تل الهوى	مسلحو حماس
برج هنية	تل الهوى	مسلحو حماس
برج الأطباء (٣)	تل الهوى	مسلحو فتح
برج السعادة (٤)	تل الهوى	مسلحو فتح
أبراج المقوسي	حي النصر	مسلحو فتح
برج زغبر	حي النصر	مسلحو فتح
برج العودة	حي النصر	مسلحو فتح

من ناحية أخرى، وثق المركز الفلسطيني خلال الاحداث إحدى الحالات التي أقدم خلالها مسلحون على اقتحام أحد منزلين يعودان لعائلة محسن في محاولة للبحث عن شخص مطلوب لهم وأطلقوا قذيفتين صاروخيتين عليهما ما أدى الى مقتل إمرأتين وطفلة داخلهما [٢٤]. وقد تمكن المركز من الحصول على إفادة من ذوي الضحايا في أحد المنزلين، فيما لم يتمكن من الحصول على إفادة أخرى من ذوي الضحية الاخرى في المنزل الثاني لظروف خارجة عن إرادته.

إفادة المواطنة وفاء يوسف محسن، ٢٦ عاماً، دوار جامعة القدس- النصر، ربة منزل:

"أنا متزوجة من حسن محمد ربيع محسن وهو يعمل منقذ في بلدية غزة. في حوالي الساعة ١١:٣٠ من مساء يوم الاثنين ١١ يونيو ٢٠٠٧، كنت أنا وزوجي وأخوته وأمه الحاجة ريا، وإبنة زوجي ميساء في المنزل، سمعنا صوت انفجار قوي جداً، لدرجة أن حطم نوافذ المنزل. توجه زوجي الى شرفة المنزل ليعرف السبب فوجد مسلحين في الشارع منتشرين حول منزلنا، ولم تمر دقائق قليلة حتى سمعنا صوت المسلحين وهم يتحدثون في فناء المنزل. عرف زوجي حينها أن المسلحين يريدون اخذه أو إطلاق النار عليه وذلك بحكم انه مقرب من حركة فتح. طلب زوجي مني ومن والدته الخروج والصراخ لاسماع الجيران في محاولة لانقاذه. ذهبت بدوري لأضع حجابي وسبقتني الحاجة ريا والطفلة ميساء ١٥ عاماً على الدرج، بينما بقي زوجي في الطابق العلوي خوفاً من اختطافه. في تلك اللحظات سمعت صوت انفجار داخل المنزل، فخرجت الى بيت الدرج فوجدت الحاجة مضرجة بدمائها وملقاة على الأرض ولم أنتبه أن ميساء بجانبها، فصرت اصرخ وأطلب الاسعاف، فهرب المسلحون. نظرت خلفي فوجدت ميساء وهي ملقاة على الأرض وتلفظ أنفاسها الاخيرة بينما ينزف الدم من فمها. نزل زوجي في تلك الاثناء من الطابق العلوي فوجد أمه وابنته غارقتين في الدماء، طلبنا الاسعاف وعندما وصلنا الى المستشفى اخبرونا أنهما فارقتا الحياة."

تدمير وإحراق منازل سكنية

علاوة على ما لحق من أضرار بالغة في عدد من الابراج والمنازل السكنية، وثق المركز خلال الاحداث الاخيرة قيام عناصر مسلحة من حركتي حماس وفتح باحراق أو تدمير منازل لأشخاص محسوبين على أحد طرفي الصراع. وفي أحيان أخرى، تم استهداف ممتلكات مدنية، مثل المحال التجارية وغيرها. وتحدث شهود عيان عن اقتحام عشرات المسلحين عشرات المنازل عنوةً وإشعال النيران فيها أو وضع عبوات ناسفة داخلها، بهدف تدميرها. وقد أدت إلى ترويع السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال والشيوخ. كما أدت إلى إلحاق تدمير جزئي في المنازل المجاورة للمنازل المستهدفة. وفي هذا الإطار، حصل المركز على إفادة من إحدى الضحايا التي تعرض منزلها للاقتحام والحرق. ويشتبه المركز في أن مجموعة مسلحة تابعة لحركة فتح، قد اقتحمت المنزل تحت تهديد السلاح، ووجهت السباب والشتائم لسكانه، واعتدت على رجل مسن بداخله، ومن ثم أحرقته، قبل الخروج منه. وفي حالة أخرى، هاجم مسلحون يشتبه بأنهم تابعون لحركة حماس منزل أحد المواطنين في خان يونس بالقذائف وإطلاق النار، وقاموا بإشعال النيران بداخله، ومنعوا فرق الدفاع المدني من إطفاء الحريق. وفي حادثة ثالثة، قام مسلحون يشتبه بأنهم من كتائب القسام، بتدمير منزل في بني سهيلا بعد وضع العبوات الناسفة في أركانه. وفي حادثة أخرى، دمر مسلحون يشتبه بأنهم من عناصر حركة فتح منزلين مجاورين في رفح بعد وضع عبوات ناسفة في أركانهما.

إفادة المواطنة عبير سعدو الوكيل، ٣٨ عاماً، تل الهوي –مدينة غزة، محاضرة بالجامعة الإسلامية، حول ظروف إحراق منزلها:

"في حوالي الساعة ١٢:٠٠ فجر يوم الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧، طرق مسلحون باب منزلي وكانوا يريدون اعتلاء البناية التي نمتلكها، المكونة من خمسة طوابق. رفضنا في البداية لأننا لا نريد أن نعرض حياتنا للخطر، فقاموا بالاتصال بمسئولهم لكنه أعطاهم أمراً بتفجير المنزل ان رفضنا صعودهم الى سطح البناية. بدورنا خفنا وسمحنا لهم بالصعود، حيث بقوا طوال الليل على سطح البناية. وفي الصباح وهم خارجين أطلقوا النار تجاه خزانات المياه، ثم عادوا في وقت لاحق وطلبوا الصعود مرة أخرى الى سطح المنزل، ومكثوا قرابة ساعتين. وفي حوالي الساعة ١:٤٥ بعد الظهر، عاد المسلحون بشكل كبير، منهم مقنعين، وانتشروا على سلالم المنزل. لم يكن في هذا الوقت رجال في المنزل سوى عمي المسن كامل رمضان الوكيل الذي يبلغ من العمر

٧٥ عاماً، قام المسلحون بضربه. أمرنا المسلحون بعد ذلك بمغادرة المنزل، وعندما سألتهم لماذا صرخوا في وجهي وقال لي أحدهم أنزلي ووجه لي شتائم نابية، وبدأوا في إطلاق النار في الهواء، الأمر الذي أصابنا بالهلع والخوف خاصة الأطفال والبنات. على عجل بدأنا بالنزول دون ان يمكننونا من ارتداء ثياب لائقة، فقط نضع الحجاب على رؤوسنا. نزلنا الى الطابق الأرضي حيث يوجد ساحة بها غرفة. حجزونا في الغرفة وكنا ١٨ فرداً، بيننا ٣ اطفال واثنين من المسنين. كانت البنات تبكين، فقال لهن المسلحون: " تبكون؟ خلي حماس تنفعكوا"، وكانوا لا يزالون يتلفظون بألفاظ نابية. ثم جاء مسلحون آخرون وطلبوا منا الخروج من المنزل. وبعد خروجنا من المنزل بدقائق معدودة بدأت النيران تلتهم البناية، حيث قاموا بحرقها. لم نستطع فعل اي شيء، ولجأنا الى أحد الأقارب، فيما بقيت النيران تلتهم البناية."

إفادة المواطن أيمن عبد الفتاح كلاب، ٢٨ عاماً، جورة العقاد –خان يونس، يعمل في الأمن الوطني الفلسطيني، حول احراق مقاتلي حماس منزله:

- "في حوالي الساعة ٢:٠٠ من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، وبينما كنت في منزلي مع زوجتي وطفلتي سمعت صوت اطلاق نار في المنطقة، ومن ثم اطلاق نار تجاه النوافذ، ثم بدأت القذائف تتهمر على المنزل. كنت حينئذ أجلس في الصالة فحاولت دخول الغرفة، فأطلقت نحوي قذيفة أر بي جي، فهربت لبيت الدرج ثم قام احد مسلحي حماس بفتح الباب السفلي والقاء قنابل. دخل المسلحون المنزل، صارت زوجتي تستحلفهم بالله أن يكفوا، غير أن أحدهم قال لها: نحن نحاربكم لأجل هذا، ثم أحضر الفرشات التي بالصالة ووزع النار في انحاء البيت ومنع أهل البيت من اطفاء النيران. لقد حجزوني مع أبنائي في بيت الدرج ثم أنزلنا للأسفل وبعد أن أتت النيران على المنزل قال لي اذهب لاطفائها. علماً أن شقتي موجودة في الطابق الاول بينما قاموا بالحاق أذى كبير في الطابق الارضي الذي يعود لي أيضاً. لقد منعوا سيارة الدفاع المدني من الوصول للمكان الذي كان محاصراً بأكثر من ٢٠٠ ملثم مدججين بالسلاح. منزلي لم يكن به مسلحون ولم تقع احداث بداخله".

إفادة د. موسى عليان أبو سعادة، ٥٢ عاماً، رئيس بلدية بني سهيلا سابقاً، مدير عام الوحدة القانونية في وزارة الشئون المدنية، المستشار القانوني للهيئة الفلسطينية للموظفين المدنيين.

- "في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهر يوم الخميس ١٤ يونيو، جاءني اتصال من أحد أقاربي ببني سهيلا يخبرني فيه بأنه سمع على جهاز خاص يلتقط مكالمات كتائب القسام، ما مفاده أنهم ينوون تفجير منزلي. أجريت اتصالات بعدد من قادة حماس في خان يونس، وهم من أعضاء المجلس التشريعي، حيث أبلغوني بأن الذي يتابع هذه الامور شخص من حركة الجهاد الاسلامي كوسيط، وأن هذا الشخص توجه لقيادة القسام الميدانية وابلغهم عن المعلومات وأنه حاول جاهداً أن يمنع عملية التدمير إلا أنه فشل في ذلك. أخبرني الوسيط أن أتحدث لاحد القادة الميدانيين في القسام، الذي أخبرني بدوره أن هناك قرار بالتفجير. على إثر ذلك، وصل عدد كبير من المسلحين الى منزلي الواقع في شارع الشهداء وسط بني سهيلا. عندما أيقنت من حدوث عملية التدمير لا محالة، انسحبت من البيت لوحدي وتركت أفراد الأسرة في المنزل قبل قدوم المسلحين. عندما قدموا اقتحموا المنزل مع اطلاق للنار حسبما ابلغتني زوجتي التي أخرجت مع الأولاد من المنزل، بعد توسلها اليهم بعدم التدمير. قاموا بوضع عبوات ناسفة داخل المنزل وقاموا بتفجيرها الأمر الذي أدى الى تدمير الطابق الأراضي والحاق اضرار بالغة في البدروم. علماً أن المنزل مكون من ٣ طبقات على مساحة ٢٧٠م٢. كما قاموا بالاستيلاء على سيارة من نوع جيب، كانت بحوزتي. قاموا بعد ذلك باقتحام منزل والدي الذي يقطنه ٣ عائلات قوامها ٢٤ فرداً وتفجير عبوات ناسفة داخله مما ألحق دماراً واسعاً بما في ذلك المحلات التجارية "استوديو أديب"، وكوافير ونوفوتيه ومحل خاص بالجوالات."

إفادة عبد القادر أبو سعادة، ٤٥ عاماً، حول تدمير مسلحين منزله في بني سهيلا:

- "في حوالي الساعة ١٢:٣٠ ظهر يوم الخميس ١٤ يونيو، بينما كنت في منزلي المكون من طابقين تضم ثلاث شقق، أقطن إحداها ويقطن شقيقي ووالدي في الشقتين الأخريين، فوجئت بعدد كبير من المسلحين قرب المنزل وينادون علي بالإسم "إفتح

الباب". فتحت الباب وكانوا حينئذ يطلقون النار في الهواء، واقتحموا المنزل وبدأ أبنائي بالصراخ، فتوسلت لهم بأن يسمحوا لي بإسكات الأطفال. طلبوا مني النزول مع الأولاد وزوجتي، فأخذتهم وأولاد أخي إلى الشارع. قال لي أحدهم: "خذهم باتجاه الشرق" فاستجبت لطلبه ودخلت لأحد الشوارع الفرعية، فإذا بهم يلحقوني وينادون علي "انتظر يا عبد القادر" وقام أحدهم بامساكي من قميصي. سألته زوجتي "أين؟" فقال "نريده خمس دقائق"، فأحضروني للشارع القريب من منزلي وقاموا بتقييد يدي للخلف وعصبوا عيناي ثم حملوني ووضعوني في سيارتهم الجيب، وسمعت أحدهم يقول "أنزل المتفجرات من السيارة". بعد ذلك أخذوني إلى مكان مجهول، اكتشفت فيما بعد أنه موقع تابع لكتائب القسام في بني سهيلا، يبعد عن منزلي مسافة نحو كيلو متر. أنزلوني من السيارة داخل الموقع وابقوني مقيد اليدين ومعصوب العينين، وقالوا لي: "مش حرام عليكم أنتم قتلتم أيمن النجار." قلت لهم "لا أعرف هذا الكلام" بدأوا بضربي بالعصي وسكب مياه على ظهري وصدري. واستمر الحال هكذا بشكل متواصل من الظهر حتى ساعات العصر. بعد ذلك سمعتهم يقولون خذوهم، أنا وإبن عمي عليان أبو سعادة، ٢٠ عاماً الذي اختطفوه أيضاً، والقوهم في طريق الربايعة. ألقونا في الطريق المذكور، وعثر علينا مواطنون ونقلونا للمستشفى. تلقيت العلاج لمدة ثلاثة أيام كنت خلالها غائباً عن الوعي، وعندما أفقت علمت أنهم دمروا منزلي من الداخل، إضافة الى المحلات التجارية."

إفادة المواطن يوسف محمود أبو شربين، ٤٦ عاماً، حي تل السلطان –رفح حول تدمير منزله ومنزل جاره:

"فرض مسلحون من حركة حماس في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم السبت ٩ يونيو، حصاراً حول منزلي ومنزل عائلة أحمد سليمان عاشور، على اعتبار أن بعض أفرادها ينتمون لحركة فتح. وخلال الحصار وقعت اشتباكات عنيفة استخدمت فيها الأسلحة والرشاشات والقذائف الصاروخية، بين عناصر حركة حماس ومسلحين من حركة فتح كانوا يعتلون المنزلين استمرت حتى الساعة ٨:٣٠ مساءً، انسحب على إثرها مسلحو فتح من المكان. كانت عائلتي وعائلة عاشور قد أخلتا المنزلين. وقد تمكن أحد عناصر حركة حماس من اقتحام المنزلين بعد سيطرة القسام عليهما ووضع عبوات ناسفة بداخلهما وتفجيرهما، مما أدى إلى احتراقهما بالكامل. كلا المنزلين يضمان ١٢ عائلة قوامهما حوالي ٦٠ فرداً. كما أدى القصف الصاروخي إلى إلحاق أضرار مادية في عدد من المنازل."

إفادة المواطن خليل خالد حسن القصاص، ٢٣ عاماً، حي الشيخ ناصر –خان يونس:

"في حوالي الساعة ٢:٣٠ بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ يونيو، بينما كنت في منزل العائلة المكون من أربع طبقات، وبها ٨ شقق سكنية، تقطنه ٧ عائلات، قوامها ٥٦ فرداً، سمعت صوت إطلاق نار كثيف قرب المنزل ومن ثم إطلاق قذائف على الطابق العلوي للمنزل، حيث تسببت ببعض الأضرار. أدى ذلك إلى حالة من الهلع والخوف عند الأطفال. وعلى ما يبدو أن المستهدف من هذه العملية هو شقيقي حسن، ٤٠ عاماً، وهو قائد كتائب الأقصى وضابط في الأمن الوقائي، ولم يكن موجوداً في المنزل إذ يعالج في مصر منذ ٥ أشهر. بعد نحو ١٠ دقائق من إطلاق النار قام المسلحون باقتحام المنزل وإطلاق النار داخله وعلى الأبواب. خرجت لهم وقلت لهم ماذا تريدون، فقالوا نريد تفتيش المنزل فقلت لهم تفضلوا. قاموا بتفتيش المنزل بشكل عنيف وجهوا خلال ذلك شتائم وسباب لنا. استمر التفتيش قرابة ١٥ دقيقة وشمل أربعة شقق، بعد ذلك خرجوا من المنزل. وبعد قليل عاد مسلحون ملثمون من حماس لنفس المنزل وكانت إبنة عمتي فاطمة عليان القصاص، ١٧ عاماً، ومجموعة من النسوة جئن لمنزلنا كي يحموا المنزل من التدمير بعدما تردد أنهم ينوون نسفه. كانت ابنة عمي فاطمة تجلس أمام المنزل وحولها عدد من النساء وأنا أقف في نفس المكان وكانت فاطمة تستحلف المسلحين بالمصحف الشريف ألا يطلقوا النار، والنساء الأخريات يقلن لهم يا قتلة. أطلق المسلحون عدة أعيرة نارية في الهواء فأصيبت فاطمة بشظية رصاصة في رأسها بعد أن ارتدت إليها رصاصة من الجدار. على اثر ذلك حدث صراخ في المكان حيث سقطت فاطمة على الأرض وبدأت تنزف ولم نستطع حملها لعدم وجود سيارة في المكان، قام والد المصابة بإمساك احد المسلحين الذين أطلقوا النار وقال له لماذا أطلقت النار على ابنتي فأطلق المسلح رصاصة على ركبته، ثم هرب المسلحون من المكان. بعد ذلك قمنا بنقل المصابة ووالدها إلى مستشفى ناصر ومنه إلى الأوروبي وكانت حالتها خطيرة، وهي الآن في العناية المركزة.[٣٦] أنا لم اخرج من المنزل وقتها حتى لا يعود المسلحون،

وفعلاً بعد عشرة دقائق عاد المسلحون مرة أخرى وطلبوا مني مفتاح الجيب الخاص بأخي حسن، ولكننا لم نجد المفتاح فقاموا بإطلاق النار على باب الجيب وتكسير الزجاج ومن ثم استولوا عليه."

إفادة أمل عمر أبو كميل (مطر)، ٣٠ عاماً، حول اقتحام منزلها وحرقه في حي تل الهوى بمدينة غزة.

"في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم الأربعاء ١٣ يونيو، سمعنا صوت إطلاق نار كثيف جداً حول المنزل المكون من خمس طبقات، ومن شدة إطلاق النار حطمت النوافذ ودخل الرصاص الى المنزل. نزل جميع سكان البناية الى الطابق الأرضي من شدة النيران. في غضون ذلك، فقدت إحدى قريباتي ابنها الشاب فخرجت الى الباب الرئيسي للمنزل لتبحث عنه، فوجدت عدد كبير من المسلحين (أعتقد أنهم تابعون لحركة فتح) يحاصرون المنزل، فسألتهم "إبني أين؟" فأجابها أحدهم، "إبنك سيعدم". وصاروا يطالبونا بالخروج من المنزل الى الشارع، حيث كان في المنزل قرابة ٢٨ شخصاً، من بينهم ١٥ طفلاً. وأثناء خروجنا بدأ المسلحون بضرب الشباب بأسلحتهم وبالعصي، وطلبوا منا الوقوف أمام المحلات المقابلة لمنزلنا. كان الاطفال في تلك الاثناء في حالة رعب شديد. وبينما كنا في الخارج فقدت ابني محمد، ٤ أعوام، وصرت أصرخ ابني ..إبني، فقالت لي أختي "أنا سأبحث عنه داخل المنزل". ولدى دخولها المنزل كان المسلحون قد بدأوا بإحراق الطابق الأرض من المنزل. فأمسكت أختي ببطانية محاولة اطفاء الحريق، فقام أحد المسلحين بمسكها من رقبتها وضربها على وجهها. بدأ الحريق يندلع في أرجاء المنزل ونحن نصرخ ونستنجد بهم ألا يحرقوا المنزل. وكان عدد من المسلحين يضربون شباب العائلة ويعذبوهم. كما قاموا بحرق محل "انترنت" مرفق بالطابق الأرضي، ووضعوا اسطوانة غاز وأطلقوا عليها رصاصة مما أدى الى تفجير المحل بالكامل."

إفادة المواطن سمير أسعد بصل، ٥١ عاماً، ويعمل تاجر، حول ظروف إحراق منزله الواقع في حي تل الهوى، من قبل مسلحين.

"في حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد ظهر يوم ١٣ يونيو ٢٠٠٧، كنت في المنزل ومعي زوجتي واطفالي الخمسة وأحفادي الخمسة لدى قدوم مجموعة مسلحة ملثمة. طالبتنا المجموعة بضرورة اخلاء البيت على الفور خلال خمس دقائق، لم نتمكن خلالها من أخذ أي من محتويات المنزل. ناديت على زوجتي وأخبرتها بالأمر. انصعنا للأمر وذهبنا الى منزل اخي نبيل القريب من منزلي. بعد قليل سمعت في الأخبار انه تم احراق الطابقين العلويين من منزلي (الثاني والثالث)، أي أربع شقق. أنا لدي أبناء يعملون في الأجهزة الأمنية، واعتقدت في بادئ الأمر أنهم جاءوا للتفتيش عن السلاح، غير أني فوجئت باحراقهم للمنزل. عدت للمنزل في حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً، لاكتشف فقدان مبلغ مالي قدره ٥٠ ألف دولار كنت أضعه في شقة ابني علاء بالطابق الاول، بالإضافة الى فقدان مصاغ زوجات أبنائي وزوجتي... أعتقد أن مداهمة منزلي تمت من قبل مجموعة تابعة لحركة حماس لأن أبنائي محسوبون على حركة فتح، ويعملون في الأجهزة الأمنية".

إفادة من المواطنة انشراح سليم ابو سيدو، ٥٧ عاماً، ربة منزل، وتقطن بجوار مقر مرجعية فتح غرب مدينة غزة، حول سرقة وحرق سوبرماركت الزبدة، الذي يملكه فؤاد خضر الزبدة، ٦٠ عاماً.

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو، سمعت صوت اطلاق نار كثيف جداً، فنظرت من نافذة المنزل فوجدت عدد من المسلحين المقنعين ويرتدون زياً اسود اللون، يقومون بإطلاق النار على أبواب محلات الزبدة. بعد ذلك أحضر المسلحون جيب من نوع ماغنوم وربطوا باب المحل به بواسطة سلسلة حديدية وقاموا بسحبه، مما أدى إلى كسره. تمكن المسلحون من دخول المحل، وقاموا بسرقته ونهبه، بما في ذلك بطاقات الجوال والنقود الموجودة وعلب السجائر وبعض البضائع التموينية، ثم سحبوا البضائع من داخل المحل وألقوها بعرض الشارع. وبعد أن أفرغوا كميات كبيرة من المحل في الشارع، ألقوا قنبلتين داخله، فاشتعلت النيران. ترجل احد سكان المنطقة وطلب منهم أن يكفوا عن القاء القنابل لأن بجانب المحل مخبز مليء باسطوانات الغاز التي من شأنها أن تؤدي الى حريق هائل في البرج الذي يقع فيه محل الزبدة. استجابوا لطلب الرجل وتوقفوا عن اطلاق النار والقاء القنابل. اتصلنا بالدفاع المدني لكنه لم يستطع الوصول وحضر بعد عدة ساعات حيث كانت النيران قد أتت على المحل بشكل كامل."

الاعتداءات على المستشفيات والطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني

لم تكن المستشفيات والطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني بمنأى عن الاعتداءات من قبل طرفي النزاع، خلال فترة الاحداث الأخيرة. وبدلاً من تسهيل عمل هذه الفرق لتوفير العناية الطبية اللازمة للمدنيين الفلسطينيين، وللجرحى والمصابين جراء الأعمال القتالية، أعاق المسلحون بشكل متعمد عمل هذه الطواقم، دونما اعتبار لحرمة وأهمية هذه الطواقم مما أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين الفلسطينيين، وسقوط مزيد من الضحايا. وعلاوة على استخدام المستشفيات في العمليات القتالية واستهدافها من قبل طرفي النزاع، وثق المركز حالة اقتحم خلالها مسلحون أحد المستشفيات بهدف البحث عن مصابين في الاشتباكات، ودارت اشتباكات مسلحة داخل المستشفى، أدت إلى مقتل عدد من المواطنين، وإصابة آخرين بينهم أفراد من الطواقم الطبية، وتحطيم معدات طبية. وقد أدى ذلك الى إلحاق أضرار مادية في هذه المستشفيات، ناهيك عن حالة الرعب والهلع التي سادت بين المرضى، والأطقم الطبية، الذين اضطروا الى الهرب منها خوفاً على أرواحهم. من ناحية أخرى، حرم مواطنون مرضى من التوجه لهذه المستشفيات بهدف تلقي العلاج، واضطروا للانتظار حتى انتهاء العمليات القتالية، الأمر الذي فاقم من معاناتهم وآلامهم. وفي حالة أخرى، وثق المركز أيضاً، منع أفراد مسلحين لطواقم الاسعاف من ممارسة عملها واعاقتها وتفتيشها على الحواجز التي أقامها المسلحون في الشوارع والأزقة، أو أعيق عملها بفعل الاشتباكات المسلحة وعدم قدرة أفراد الطواقم الطبية للوصول الى المكان لخطورة الأوضاع. كما وثق المركز، عدد من الحالات التي تم خلالها اعاقة عمل فرق الدفاع المدني لإطفاء الحرائق التي كانت تندلع بفعل الاعمال الانتقامية بين الطرفين، من بينها حالات أطلق خلالها المسلحون عليها النار بهدف منعهم من الوصول الى المكان المستهدف.

الاعتداءات التي تعرضت لها المستشفيات

يتضمن هذا الجزء من التقرير أبرز أشكال الاعتداءات التي تعرضت لها المستشفيات خلال فترة الأحداث الأخيرة، بما في ذلك اقتحام المستشفيات بحثاً عن مطلوبين، وإطلاق النار عليهم داخلها، أو اعتلاء المستشفيات وغيرها من المؤسسات الصحية واتخاذها كمواقع وثكنات عسكرية بهدف إطلاق النار على أهداف أخرى.

أبرز تلك الجرائم وقعت في مستشفيي بيت حانون والشهيد كمال عدوان، شمال قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق المركز وإفادات شهود العيان، ففي ساعات بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، اندلعت اشتباكات مسلحة بين مسلحين من عائلة المصري من جهة، وآخرين من القوة التنفيذية، في منطقة السوق بالقرب من مستشفى بيت حانون، وأسفرت عن مقتل أحد أفراد القوة التنفيذية ويدعى باسل داوود جبر الكفارنة ٢٣ عاماً. وقد امتدت الاشتباكات المسلحة لتشمل المستشفى، التي كان يتلقى العلاج فيها عدد من المصابين جراء الاشتباكات، خاصة بعد أن لجأ إليها عدد من المسلحين من عائلة المصري، وتحصنوا داخلها. وقد اقتحم أفراد من القوة التنفيذية المستشفى ووقع إطلاق نار متبادل بين الطرفين داخلها. وسادت حالة من الفوضى داخل المستشفى مما اضطر المرضى الذين كانوا يتلقون العلاج للهرب منها وهم في حالة رعب شديد. وفي وقت لاحق سيطر أفراد القوة التنفيذية على المستشفى بالكامل واتخذوه موقعاً لهم مما اضطر الطواقم الطبية لإخلاء المستشفى ووقف العمل فيها عدة أيام. وخلال عملية الاقتحام قُتل ثلاثة مواطنين من عائلة المصري داخل المستشفى، وهم: عيد محمود المصري، ٥١ عاماً، ونجله إبراهيم، ٢١ عاماً، وابن شقيقه فرج فضل المصري، ٢٢ عاماً، كما أصيب عدد آخر من المواطنين.

وقد أفاد أحد المرضى ممن كانوا يتلقون العلاج داخل المستشفى حول ظروف مقتل أفراد عائلة المصري، بما يلي[٣٦]:

"في حوالي الساعة ٣:١٥ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، اقتحم مسلحون قسم الرجال الواقع في الطابق العلوي من مستشفى بيت حانون، وذلك بينما كنت نائماً على السرير أتلقى العلاج في القسم، وشرعوا بإطلاق النار داخله. وقد تبين أن المسلحين من عائلة المصري ويبحثون عن عناصر من حماس والقوة التنفيذية، وأمرونا بالخروج من القسم إلى الصالة. ورغم أن وضعي الصحي لا يسمح بأن أترك مكاني والمحلول في يدي، نزلت إلى الأسفل فوجدت عناصر من القوة التنفيذية في القسم. طلب مني أفراد القوة التنفيذية مغادرة المستشفى فوراً، رغم ملاحظتهم وضعي الصحي الصعب. فقد تحولت

المستشفى إلى ثكنة عسكرية."

وفي إفادة أخرى حصل عليها المركز من أحد العاملين في مستشفى بيت حانون حول ظروف مقتل أفراد عائلة المصري [٣٧]:

- "في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، وبينما كنت على رأس عملي في مستشفى بيت حانون، وصل إلى قسم الاستقبال عدد من المصابين المسلحين من عائلة المصري للعلاج. وأثناء قيام الطواقم الطبية بعملهم في علاج المصابين، وقع إطلاق نار كثيف باتجاه قسم الاستقبال من مبنى العيادات الخارجية، مما أحدث حالة من الفوضى والإرباك داخل القسم. وأثناء مساعدتي لعدد من المرضى ونقلهم إلى الطابق العلوي من المستشفى، شاهدت عدداً من المسلحين يقومون بترهيب وتخويف المصابين والمرضى ويجبرونهم على الانبطاح أرضاً وعدم التحرك من أماكنهم. وعلى الفور نزلت إلى قسم الاستقبال وإذ بمسلحين من القوة التنفيذية يطلقون النار داخل قسم الاستقبال ويقومون بتحطيم محتوياته. ومن ثم اقتحم أفراد التنفيذية غرفة العمليات ومنعوا الطواقم الطبية من استكمال علاج أحد المصابين، وعلى الفور هرب الأطباء والممرضين إلى الطابق العلوي."

وحصل المركز على إفادة ثالثة من أحد الأطباء في مستشفى بيت حانون حول ظروف مقتل أفراد عائلة المصري، كانت على النحو التالي [٣٨]:

- "في حوالي الساعة ٣:٤٥ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، وأثناء عملنا في علاج أحد المصابين في المستشفى حدثت حالة من الفوضى داخل قسم الاستقبال جراء اقتحام مسلحين من القوة التنفيذية القسم، وإلقائهم قنابل صوتية داخله. بدأ المصابون والمرضى بالصراخ والهرب إلى داخل غرف المستشفى فيما شعرت بخوف شديد. تقدمت باتجاه أحد أفراد التنفيذية لمنعه من دخول غرفة العناية المكثفة، فقام بدفعي والاعتداء عليّ، وانفلت من سلاحه عيار ناري استقر في قدمي اليسرى. بعد ذلك شاهدت أفراد التنفيذية يتلفون وحدات الدم ويعيثون خراباً في المستشفى."

وفي جريمة أخرى وقعت في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، اقتحم عدد كبير من المسلحين قسم الاستقبال في مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، وهاجموا الطاقم الطبي والمتواجدين داخله، وشرعوا بإطلاق النار باتجاه المواطن رمضان سعيد غبن، ٢١ عاماً، ويعمل في جهاز الأمن الوقائي، وهو على سرير العلاج داخل قسم الاستقبال، مما أدى إلى وفاته على الفور. وقد ألحق المسلحون أضراراً بالغة في القسم في بلاط القسم والستائر والأسرة إضافة لحالة من الرعب والخوف لدى الطاقم الطبي والمرضى في المستشفى. وقد سبق وأن تناول هذا التقرير الاعتداء على مستشفى الشهيد كمال عدوان في سياق جريمة إعدام غبن، واستعراض إفادات ذويه [٣٩].

إفادة أحد الأطباء العاملين في مستشفى الشهيد كمال عدوان:

- "في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/١٤، اقتحمت المستشفى مجموعة مسلحة مكونة من ١٥ مسلحاً، يرتدون ملابس سوداء، وقاموا بإطلاق النار خارج قسم الاستقبال وداخله، واحتجزوني وطبيب آخر في إحدى الغرف. ولم نستطع مغادرة الغرفة، وانبطحنا على الأرض لكثافة إطلاق النار داخل القسم. ارتفع صوت الأهالي وتدافعت النساء من أقارب المصاب غبن، وبقينا على الأرض في حالة رعب، واستمر ذلك حوالي ١٠ دقائق، هرب خلالها المرضى من المستشفى. بعد توقف إطلاق النار، خرجنا من الغرفة وكان دخان أبيض وغبار كثيف داخل القسم، جراء إطلاق النار والقنابل، وقد كان المسلحون قد خرجوا من القسم .... وقد أحدث إطلاق النار تخريب في الأثاث والجدران وأرضية القسم. واحتجاجاً على ما حدث قمنا بإغلاق قسم الاستقبال لأنه أصبح غير صالحاً للعمل بسبب التخريب."

وكان الأطباء والعاملون في مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار، في مدينة رفح، قد علقوا في حوالي الساعة ٨:٠٠ من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، العمل في المستشفى ولمدة ساعتين، أغلقوا خلالها الطريق المؤدي إلى المستشفى. وقد جاء هذا التعليق احتجاجاً

على انتشار عشرات المسلحين التابعين للقوة التنفيذية داخل المستشفى وفي محيطها، وما تبعه من اشتباكات مسلحة بين أفراد القوة التنفيذية ونشطاء من حركة حماس، من جهة، ومسلحين من حركة فتح، من جهة ثانية. وتحدث العاملون عن عدم شعورهم بالأمان خلال أدائهم لعملهم في ظل تلك الاشتباكات المسلحة في محيط المستشفى.

في حوالي الساعة ١١:٤٥ من مساء يوم الاثنين الموافق ١١ يونيو٢٠٠٧، أطلق أحد أفراد عائلة محسن النار داخل قسم الاستقبال في مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة، وبشكل عشوائي، احتجاجاً وغضباً لمقتل إمرأتين وطفلة من أفراد عائلته، جراء سقوط قذيفتين على منزلين للعائلتين يقعان في مخيم الشاطئ خلال الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس [٤٠]. وقد أسفر إطلاق النار داخل قسم الاستقبال عن إصابة المواطن عبد الرازق علي ماضي، ٤٣ عاماً، بعيار ناري في الرأس، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالخطيرة. وبتاريخ ٢٤ يونيو٢٠٠٧، أعلنت المصادر الطبية عن وفاة ماضي متأثراً بجراحه.

وقد شهد مستشفى الشفاء بمدينة غزة خلال يومي الثلاثاء والأربعاء ١٢-١٣يونيو ٢٠٠٧، حصاراً منع الأطباء والعاملين فيها من الوصول إليها جراء اندلاع الاشتباكات المسلحة بين حركتي حماس وفتح في محيطها. كما حدثت حالة من الإرباك والفوضى داخل المستشفى، خاصة من قبل أهالي القتلى والمصابين، لعدم قدرة الأطباء والعاملين الذين كانوا متواجدين فيها من متابعة جميع الحالات خاصة مع صعوبة وصول المزيد منهم إلى المستشفى.

واعتلى مسلحون من جهاز الأمن الوقائي يومي الأربعاء والخميس ١٣-١٤ يونيو٢٠٠٧، مستشفى القدس التابع لجمعية الهلال الأحمر، الواقع بجوار مقر جهاز الأمن الوقائي، في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة، مما شكل خطورة على حياة الأطباء والعاملين والمرضى داخل المستشفى نتيجة محاصرتها خلال الاشتباكات بين الطرفين. وفي وقت لاحق من يوم الخميس وبعد سيطرة حركة حماس على مقر الأمن الوقائي المجاور للمستشفى، اقتحم مسلحون المستشفى وعبثوا في محتوياته، وقاموا بتكسير المعدات الطبية، فيما تعرضت المستشفى للسلب والنهب من قبل المواطنين.

الاعتداءات على سيارات الإسعاف و أفراد الطواقم الطبية

وفي السياق ذاته، تعرضت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية التي كانت تعمل على نقل الجرحى والمصابين إلى العديد من الاعتداءات والإعاقات من قبل المسلحين من كلا الطرفين. ووثق المركز العديد من الاعتداءات التي طالت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية خلال الفترة المذكورة، كان أبرزها عدم قدرة وصول سيارات الإسعاف إلى المصابين في مناطق الاشتباكات المسلحة، إعاقة سيارات الإسعاف وتفتيشها على حواجز أقيمت من قبل مسلحين من طرفي النزاع، والتنكيل بأفراد الطواقم الطبية.

وثق المركز خلال فترة الاشتباكات المسلحة التي شهدتها مدينة رفح خاصة خلال يومي الخميس ٢٠٠٧/٦/٧، والسبت ٢٠٠٧/٦/٩، تعرض الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف التي كانت تعمل على إخلاء الجرحى إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار من مناطق الاشتباكات المسلحة، لصعوبات في التنقل والوصول إلى المصابين جراء اعتراضها من قبل المسلحين. وفي عدة حالات تعرضت سيارات الإسعاف للتفتيش من قبل المسلحين بحثاً عن جرحى الطرف الآخر، وذلك تحت تهديد السلاح.

وقد أفاد أحد المسعفين العاملين في جمعية الهلال الأحمر للمركز حول ظروف إعاقة عمله خلال الأحداث الجارية، بما يلي [٤١]:

"في ساعات فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/٧، كنت ضمن طاقم سيارة الإسعاف واتجهنا إلى مدخل حي تل السلطان، غرب مدينة رفح، لنقل المصابين جراء الاشتباكات التي كانت تدور بين عناصر فتح وحماس في الحي. وخلال تلك الأحداث لم نتمكن من دخول الحي لشدة الاشتباكات وعشوائيتها، وخلال اليوم تمكنا من نقل أربعة مصابين مدنيين وواجهنا صعوبة بالغة في نقلهم إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار في المدينة بسبب انتشار الحواجز التي أقامها المسلحون والذين كانوا يفتشون سيارات الإسعاف. ولنتجنب ذلك حاولنا جاهدين الابتعاد عنها وسلوك طرق وشوارع أخرى. وكان المسلحون على

الحواجز لا يسمحون لنا بالمرور إلا بعد تفتيش سيارة الإسعاف."

وفي إفادة أخرى حصل عليها المركز من مسعف آخر من العاملين في جمعية الهلال الأحمر، كانت على النحو التالي [٤٢]:

- "في حوالي الساعة ٣:٠٠ من فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٦/٧، توجهنا في سيارة إسعاف إلى حي تل السلطان بعد ورود اتصال من الحي يبلغنا بوجود عدة إصابات جراء الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس. وصلنا إلى مدخل الحي بالقرب من مركز الشرطة وقمنا بنقل أحد المصابين وكان مسلحاً ومقنعاً، ويرافقه مسلحون آخرون. أراد المسلحون الصعود إلى سيارة الإسعاف برفقة المصاب إلا اننا رفضنا ذلك، فقاموا بتهديدنا بالسلاح وصعدوا في سيارة الإسعاف بالقوة وتحت تهديد السلاح."

وفي محافظتي غزة والشمال، حيث تتنقل سيارات الإسعاف بينهما لنقل الجرحى والمصابين، تعرضت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية خلال قيامها بواجبها المهني للاعتداء من قبل مسلحين كانوا قد نصبوا حواجز في الشوارع، وخاصة شارع الجلاء الواصل بين المحافظتين، حيث كان يقوم المسلحون باعتراض سيارات الإسعاف وإيقافها من أجل تفتيشها. وقد وثق المركز اعتداءات تم خلالها التنكيل بالطواقم الطبية على أيدي المسلحين وإجبارهم على الترجل من سيارات الإسعاف والانبطاح على الأرض وإطلاق النار من أجل ترويعهم.

وقد أفاد أحد سائقي سيارات الاسعاف، ويعمل لدى مستشفى العودة، شمال قطاع غزة، حول ظروف إعاقة عمله من قبل مسلحين، بما يلي [٤٣]:

- "تم استدعائي من قبل إدارة مستشفى العودة للعمل مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، وخلال عملي قمت بنقل أحد المصابين من المستشفى الواقع شرق مخيم جباليا إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة وخلال سيرنا في شارع الجلاء أوقفنا مسلحون من كتائب القسام وهم يشهرون أسلحتهم باتجاهنا على حاجز أقاموه بالقرب من محطة تمراز للوقود وفتشوا سيارة الإسعاف والمصاب. ولدى وصولنا إلى قسم الاستقبال في مستشفى الشفاء تجمع عدد من المسلحين من القوة التنفيذية حول الإسعاف وشرعوا بالتحقيق مع المصاب قبل السماح له بدخول المستشفى. وفي طريق عودتي مرة أخرى إلى مستشفى العودة تعرضت للتفتيش على خمسة حواجز أقامها مسلحو القسام على الطريق. وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢، توجهت إلى مركز شهداء جباليا الطبي (الرعاية) وقمت بنقل مصاب، وتحركت في موكب عبارة عن أربع سيارات إسعاف، وسلكنا شارع الجلاء. وخلال سيرنا في شارع الجلاء أوقفنا مسلحون من كتائب القسام على حاجز وهم يصرخون علينا ويحاصرون سيارات الإسعاف ويطلقون النار في الهواء، وقاموا بتفتيش السيارة التي أقودها، واعتدوا على المصاب فيها، حيث قام أحدهم بلطمه على وجهه، ومن ثم تركونا نكمل طريقنا، حتى وصلنا إلى مستشفى الشفاء."

وحصل المركز على إفادة أخرى من أحد ضباط الإسعاف في جمعية الهلال الأحمر، حول ظروف إطلاق النار عليه من قبل مسلحين ومنعه من تأدية مهامه، كانت على النحو التالي [٤٤]:

- "في حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، تلقينا اتصالاً من أحد المواطنين يفيد بوجود عدد من الإصابات في منطقة أرض بكر، في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة. قمنا بالتنسيق مع جمعية الصليب الأحمر ليسهلوا لنا المرور إلى المنطقة، ولكن لم ننتظر الرد والتنسيق لكثرة الاتصالات الواردة من المواطنين والتي تبلغ عن إصابات لأشخاص حياتهم معرضة للخطر. انطلقنا في سيارتي إسعاف نحور أرض بكر، وقبل وصولنا المنطقة أطلق مسلحون مقنعون كانوا قد نصبوا حاجزاً النار باتجاه سيارتي الإسعاف وطلبوا منا العودة. اتصلنا مرة أخرى على الصليب الأحمر وأبلغناهم بما حدث، فطلبوا منا الانتظار لتجهيز التنسيق والسماح لنا بالمرور. وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ مساءً، وبعد طول انتظار أبلغنا الصليب بوجود تنسيق وسمح لنا بالمرور، وقمنا بنقل عدد من القتلى والجرحى. وخلال عودتنا أقدم مسلحون على إيقاف سيارتي الإسعاف مرة أخرى وطلبوا منا الترجل منهما، وبدأوا بتفتيش السيارتين وأنزلوا جميع المصابين منهما، وأبقوا فقط القتلى

داخلها، وأمرونا بمغادرة المكان."

وفي إفادة أخرى تلقاها المركز من أحد سائقي الإسعاف التابعين لوزارة الصحة ورد ما يلي [٤٥]:

"في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢، وصلت إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث كنت قد نقلت مصاباً من مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا. وبينما كانت سيارة الإسعاف التي أقودها تقف أمام باب قسم الاستقبال، طلب مني أحد المسلحين الملثمين مرافقته لإبعاد الإسعاف عن باب الاستقبال، وعندما وصلنا الإسعاف طلب مني الصعود فيها ومرافقته لنقل عدد من المصابين، فرفضت أن يرافقني في السيارة، فطلب من مفاتيح الإسعاف، ورفضت ذلك، عندها قام بتهديدي فأعطيته المفاتيح. استقل عدد من المسلحين الملثمين الذين كانوا يتواجدون في قسم الاستقبال سيارة الإسعاف وغادروا بها إلى جهة غير معلومة. وبدوري قمت بإبلاغ إدارة الإسعاف والطوارئ بالحادث. وبعد خمسة أيام تم استعادة سيارة الإسعاف بعد اتصالات قامت بها الإدارة، إلا أن بعض المعدات قد فقدت من الإسعاف."

إفادة أحد المسعفين في مستشفى العودة، وكان قد أصيب خلال الأحداث جراء الاعتداء على الطواقم الطبية [٤٦]:

"في حوالي الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢، وبينما كنت برفقة سيارة الإسعاف وفي طريق عودتنا من مستشفى القدس في مدينة غزة إلى مستشفى العودة في مخيم جباليا، بعد أن نقلنا أحد المصابين، تم الاتصال بنا من مستشفى العودة لإحضار طبيب من منزله في حي الزيتون. وبينما كنا في الطريق إلى منزل الطبيب تم إيقافنا من قبل مسلحين على حاجز في منطقة عسقولة، بعد أن سلطوا أضواء قوية باتجاه الإسعاف. اقترب منا عدد من المسلحين، كانوا حوالي ١٢ مسلحاً، وطلبوا منا الترجل من سيارة الإسعاف وهم يوجهون أسلحتهم باتجاهنا. ورغم أننا كنا نرتدي الملابس الخاصة بالطواقم الطبية وعليها بطاقات تعريف، وكانت سيارة الإسعاف واضحة ومضاءة من الداخل، إلا أنهم أجبرونا على النزول بالقوة والانبطاح على الأرض. قام أحد المسلحين بوضع قدمه فوق رأسي ورقبتي لإجباري على الانبطاح، فيما قام مسلحان آخران بإطلاق النار حولنا، وشعرت بالرصاص يمر بجوار رأسي، وكان الوضع مرعباً، فأصبت بشظية في يدي اليمنى، ومن شدة الألم صرخت، فقام أحدهم بإمساكي من ملابسي من الخلف ودفعني بالقوة إلى داخل سيارة الإسعاف، من ثم شرعوا بتفتيش سيارة الإسعاف بشكل دقيق، وطلب منا المسلحون بطاقات التعريف الخاصة بنا، وعندما حاولت إخراجها من الجيب الداخلي، أشهر أحدهم بندقيته باتجاهي وأطلق ثلاثة أعيرة نارية تحت قدمي، وطلب مني الانبطاح على الأرض مرة أخرى. حضر مسئول المجموعة من مكان قريب يستخدم كموقع لهم وطلب منا الصعود الى سيارة الاسعاف، وعندما طلبت منه بطاقة الهوية وبطاقة التعريف كي يعيدهما لي، قام بركلي بقوة من الخلف، فسقطت على الأرض، ومن ثم أعطانا مسئول المجموعة بطاقات التعريف وطلب منا مغادرة المنطقة على الفور."

إفادة أخرى لأحد سائقي سيارات الإسعاف التابعين لجمعية الهلال الأحمر [٤٧]:

"في حوالي الساعة ١:٣٠ من فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، وخلال نقلي لسيدة حامل وعلى وشك الولادة، من منطقة عنان غرب بلدة جباليا إلى مركز الصحابة الطبي للولادة، وخلال سيري في شارع الجلاء أوقفت عدة مرات من قبل حواجز تابعة لكتائب القسام، وفي كل حاجز كنا نتعرض لعمليات تفتيش وإعاقة حركة لمدة تقارب ١٠ دقائق."

الاعتداءات على فرق الدفاع المدني

تعرضت فرق الدفاع المدني لعرقلة عملها خلال فترة الاشتباكات الدامية بين الطرفين، فقد كانت هذه الطواقم تواجه صعوبات في الوصول إلى أماكن أو مبان اندلعت فيها الحريق وتقع ضمن مناطق الاشتباكات المسلحة، أو جراء الحواجز التي أقامها المسلحون في الشوارع ، وفي حالات أخرى تعرضت هذه الطواقم إلى إطلاق نار من قبل المسلحين.

إفادة أحد أفراد الدفاع المدني [٤٨] حول ظروف إعاقة عمله خلال الاشتباكات بين فتح وحماس في مدينة رفح.

"في حوالي الساعة ١٠:٣٠ من صباح يوم السبت ٩ يونيو، وردت إلينا في مركز الدفاع المدني في رفح عدة اتصالات هاتفية بوقوع حريق في منزل المواطن عبد المنعم عبيد في مخيم رفح، بجوار نادي الخدمات. توجهت في سيارة إطفاء مكونة من طاقم قوامه ٤ أفراد، ورافقتنا سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني قوامها شخصان. ولدى اقترابنا من المنزل المذكور مسافة نحو ٣٠٠ متر، لم نتمكن من الوصول له نظراً للاشتباكات المسلحة بين الطرفين، حيث أصيب أمام عيني أحد الأطفال، وقامت سيارة الاسعاف المرافقة لنا باسعافه ونقله وسارت به الى ميدان العودة القريب من نادي الخدمات فتعرضت لاطلاق النار مجهول المصدر. بسبب ذلك عدنا الى مركز الدفاع المدني في شارع أبو بكر الصديق. وعندما وصلنا المركز عادت الاتصالات مرة أخرى تطالبنا بالتوجه الى المنزل المذكور، فعدنا مرة أخرى ولم نشاهد مسلحين هذه المرة. لدى وصولنا المنزل كانت النيران قد التهمته. بدأنا في إطفاء الحريق، وأثناء العمل سمعنا صوت عدة أعيرة نارية حولنا، اصطدمت بعضها في أبواب المنازل المجاورة ولكننا واصلنا عملنا وتمكنا من السيطرة على النيران التي طالت الطابق الأرضي بشكل كلي."

إفادة أحد سائقي سيارات الدفاع المدني، حول إعاقة عمله وتأدية مهامه في إطفاء الحرائق [٤٩]:

" كنا في مقر الدفاع المدني في تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة، عندما تلقينا في حوالي الساعة ١٢:٣٠ من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢، اتصال من سكان منطقة أرض بكر يفيد باندلاع حريق في أحد البنايات في المنطقة. انطلقنا على الفور باتجاه المنطقة، وعندما وصلنا إلى مفترق الصناعة (شارع جمال عبد الناصر)، طلب منا مسلحون مقنعون التوقف على حاجز قد أقاموه على المفترق، وأمرونا بالترجل من سيارة الدفاع المدني والوقوف ووجهنا للخلف وأيدينا للأعلى. أقدم المسلحون على تفتيش السيارة ومن ثم سألونا عن وجهتنا، فأجبناهم باتجاه منطقة أرض بكر، وسمحوا لنا بالمرور. أكملنا سيرنا حتى وصلنا بالقرب من مستشفى الشفاء حيث اعترضنا مسلحون مقنعون مرة أخرى، وشرعوا بإطلاق النار في الهواء، وأمرونا بالتوقف. أبلغناهم بأن هناك حريق مندلع في أرض بكر ويشكل خطراً على حياة المواطنين، إلا أنهم استمروا في إطلاق النار وأمرونا بالعودة. عدنا مرة أخرى وحاولنا العبور إلى المنطقة عبر شوارع فرعية وطرق التفافية، إلا أن المسلحين كانوا منتشرين في كل المنطقة وفي كل مرة يمنعونا من الوصول، مما دفعنا للعودة دون أن نقوم بمهمتنا."

وقد أدلى السائق ذاته بإفادة أخرى للمركز حول ظروف منعه من إطفاء حريق آخر نشب في منزل آخر في تل الهوى بمدينة غزة، كانت على النحو التالي:

"في ساعات ما بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، تلقينا اتصالاً من عائلة الوكيل القاطنين في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة، ابلغونا عن اندلاع حريق في منزلهم. على الفور توجهنا نحو المنزل، وعند وصولنا بالقرب من مقر الأمن الوقائي في الحي، أطلق المسلحون المتواجدين في المكان النار باتجاهنا وطلبوا منا العودة وإلا عرضنا حياتنا للخطر، فعدنا مرة أخرى إلى مقر الدفاع المدني، فحضر عدد من المدنيين إلى المقر وسهلوا لنا الطريق حتى وصلنا إلى المنزل، وشرعنا بالعمل على إطفاء الحريق. وخلال عملنا تفاجأنا بإطلاق النار باتجاهنا مباشرة، مما جعلنا نترك معدات العمل ونحتمي بجدران المنازل، وبقينا محتجزين لمدة ثلاث ساعات، وإطلاق النار الكثيف متواصل في المكان، وكلما حاولنا الخروج كانت حدة إطلاق النار تزداد. وقد تعرضت سيارة الدفاع المدني لأضرار مادية جراء إصابتها بالعديد من الأعيرة النارية."

تعريض حياة المدنيين للخطر في الشوارع والمنازل

خلال فترة النزاع الداخلي بين حركتي فتح وحماس على مدار الاشهر الماضية، أظهرت الحركتان عدم اكتراث واستهتار بسلامة المدنيين. وقد أدى ذلك الى سقوط عدد من الضحايا المدنيين برصاص الطرفين، بسبب تواجدهم مصادفة في مكان وقوع الاشتباك المسلح، إن كان في الشارع أو في المنزل أو في مكان العمل أو غير ذلك.

وخلال الجولة الأخيرة وظف الطرفان القوة المفرطة، بما فيها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية والعبوات الناسفة، وسط الاحياء والشوارع المكتظة بالسكان، دون مراعاة لحياة المدنيين الآمنين. فقد دارت معظم الاشتباكات المسلحة في محيط الأجهزة والمقرات الأمنية التي تقع بدورها وسط التجمعات السكانية، الامر الذي عرض أصحاب المنازل والمنشآت المدنية المجاورة لهذه المقرات للخطر الشديد. كما استخدم المسلحون في كثير من الأحيان المنازل السكنية كمواقع عسكرية لشن هجماتهم ضد أهداف الطرف الآخر، كما شنوا هجمات على منازل سكنية بحجة وجود مسلحين، أو تطلق منها النيران، غير آبهين بحياة سكانها. وفي أحيان أخرى، كانت الاشتباكات المباشرة تدور بين المسلحين في الشوارع والأزقة الضيقة، المكتظة بالسكان، الأمر الذي أدي الى ايقاع مزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، بعضهم وجد نفسه فجأة في محيط دائرة الاقتتال. كما وثق المركز سقوط مدنيين قتلوا أو أصيبوا أثناء مكوثهم في بيوتهم، أو في الشارع بعيداً عن منطقة وقوع الاشتباكات، بعضهم قتل أو أصيب أثناء اطلاق النار وسط المدنيين في الهواء بشكل عشوائي، أو ابتهاجاً. كما قتل وأصيب مدنيون اثناء مهاجمة منازل أو أبراج سكنية من قبل أحد طرفي الصراع.

وقد قتل خلال الأحداث الأخيرة على هذه الخلفية، ما لا يقل عن ٣٢ مدني، أي ما نسبته (٢٠٪) من إجمالي عدد الذين سقطوا خلال ذات الفترة، بينهم ١١ إمرأة، و٦ أطفال. ولا يشمل هذا الرقم مدنيين آخرين سقطوا خلال الاحداث، كانوا مستهدفين على خلفية انتمائهم لحركتي فتح وحماس.

ضحايا مدنيين داخل منازلهم

وثق المركز عدد من الحالات التي قتل خلالها أو أصيب عدد من المواطنين أثناء الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في أنحاء متفرقة من قطاع غزة. وكان من أبرز هذه الحالات، مقتل المواطن وائل محمد السعدي، ٣٩ عاماً، اثناء تواجده على شرفة منزله بحي الصبرة جنوب مدينة غزة، لدى وقوع اشتباكات مسلحة في محيط منطقة السرايا.

وبحسب ما أفادت به زوجة القتيل، أمل ياسر نصر، ٣٥ عاماً، حي الصبرة – غزة، ما يلي:

> "منذ يوم الاثنين ١١ يونيو بدأت تندلع اشتباكات متفرقة بين عناصر فتح وحماس في محيط منطقة السرايا، حيث يقع منزلنا. يوم الخميس ١٤ يونيو، اشتدت حدة إطلاق النار والقذائف، وفي حوالي الساعة ٧:٣٠ مساءً، خرج زوجي الى شرفة المنزل ليتحدث مع أفراد من الجيران الذي كان جزء منهم في الشارع وآخرين على شرفات منازلهم. كان صوت اطلاق النار كثيف ومتواصل أثناء تواجده على شرفة المنزل، غير أن الاشتباكات كانت بعيدة نوعاً ما، لذلك لم أحاول منعه من الوقوف على الشرفة. بعد دقائق معدودة وإذ بالجيران يطرقون باب المنزل الرئيسي، ويخبروني أن وائل اصيب، فذهبت الى شرفة المنزل فوجدت زوجي وائل مصاب بعيار ناري في الصدر وغارق في دمائه. صعد الجيران الينا واسرعوا في نقله الى المستشفى، غير أنه فارق الحياة".

وفي جريمة أخرى، قتلت الطفلة آلاء حمدي فروانة، ١٤ عاماً، وأصيبت والدتها بجراح اثناء تواجدهما داخل منزلهما في مدينة خان يونس، أثناء وقوع الاشتباكات الدامية بين عناصر حركتي فتح وحماس. وقد أفادت والدة الطفلة، صابرين فتحي يوسف فروانة، ٣٥ عاماً، شارع البحر– خان يونس، ربة بيت، بما يلي:

"تقع شقتي في الطابق الثالث من بناية تملكها عائلتي بشارع البحر مقابل شارع المجايدة وسط مدينة خان يونس. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباح يوم الاربعاء ١٣ يونيو بينما كانت ابنتي آلاء تقوم بنقل طعام الافطار الى المطبخ، حيث انتهينا للتو من تناول الطعام في غرفة النوم، إذ بعيار ناري يصيبها في رأسها، دخل من ناحية الشرفة الغربية. حاولت رفعها واسعافها لكن رصاصة أخرى أصابتني في صدري. قدم الجيران على الفور وقاموا بنقلنا الى المستشفى حيث تبين أن ابتي قد فارقت الحياة على الفور. علماً أننا كنا نسمع صوت اطلاق نار متفرق بين حركتي فتح وحماس في الشارع."

وفي جريمة ثالثة، أصيب خلالها ثلاثة أطفال أشقاء جراء سقوط قذيفة صاروخية في فناء منزلهم في خلال الاشتباكات الدائرة بين الحركتين في دير البلح. وبحسب ما أفاد به شاهد عيان، هيثم موسى دهيش الزريعي، ١٦ عاماً، من سكان البركة – دير البلح، فإنه:

"في حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو، كنت وأخي محمد البالغ من العمر ٨ سنوات، وسامية، ١٢ عاماً، وغدير ١٨ عاماً نلعب في الساحة الخلفية للمنزل، عندما سمعنا صوت انفجار قوي سقط بالقرب منا. أصبنا بحالة من الرعب الشديد، وشاهدت أخوتي الثلاثة قد ارتموا على الأرض وصاروا يصرخون ويقولون طائرة قصفتنا. نظرت اليهم فشاهدتهم ينزفون دماً، فأسرعت داخل المنزل واتصلت بسيارة الاسعاف. في تلك الاثناء هرع الجيران وحملوا أخوتي ونقلوهم الى داخل المنزل. كان محمد قد أصيب بشظايا في ساقه الايمن، وسامية بشظايا في الخاصرة اليمنى، أما غدير فأصيبت في الخاصرة اليسرى. حضرت سيارة الاسعاف وقامت بنقلهم الى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث وصفت اصاباتهم بالمتوسطة. وقد غادروا المستشفى بعد قرابة ساعتين. وقد أفادت مصادر الشرطة التي حضرت لمعاينة المكان أن الحادث ناجم عن صاروخ محلي الصنع."

وفي جريمة أخرى وثقها المركز، أصيب أحد المدنيين أثناء تواجده في منزل الزميلة العاملة في المركز ريم خليل الصوري، ٢٨ عاماً، الواقع بالقرب من مستشفى القدس في حي تل الهوى، غرب مدينة غزة. وقد أفادت الزميلة ريم:

" في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧، بدأ انتشار واسع للمسلحين في مبنى الأمن الوقائي، واعتلت مجموعة منهم الطابق الثاني والثالث من مبنى الهلال الأحمر المقابل للبناية التي اقطن بها. أقطن في الطابق الأول من برج جبل الزيتون رقم واحد. جرى تبادل اطلاق نار كثيف بين مسلحي فتح وحماس، استمر حتى ساعات المساء، تخلله صوت انفجارات. في ساعات فجر اليوم التالي، بدأ إطلاق النار يأخذ في التزايد، لدرجة لم نتمكن من التحرك داخل منزلنا، حيث كنا ثلاث عائلات، مكونة من ١٤ شخص، بيننا ٥ أطفال. كنا نحتمي في الناحية الجنوبية الغربية للمنزل لأنها كانت أكثر أمناً. بعد ذلك بدأنا نسمع ونرى إطلاق النار يدخل منزلنا من النوافذ، حيث بدأ الزجاج يتكسر، وكنا نسمع صوت المسلحين يتحدثون مع بعضهم. أدى إطلاق النار الكثيف الى انقطاع التيار الكهربائي عن المنزل. في ساعات الصباح، اشتد اطلاق النار بشكل متزايد، وأدركنا أن الاشتباكات تدور اسفل البناية، حيث كان مسلحو حماس منتشرين اسفل البناية والبنايات المجاورة. كان مسلحو حماس يطلقون النار باتجاه مسلحي الامن الوقائي الذين كانوا يعتلون مبنى مستشفى القدس. وأثناء تبادل النار بين الطرفين، في حوالي الساعة ٩:٢٠ صباحاً أصيب سمير ابراهيم الجلدة، ٤٨ عاماً بعيار ناري في ساقه اليسرى، وهو داخل منزلنا. أخبرنا جارنا الطبيب، وجارة أخرى لديها خبرة في الاسعافات الاولية وقاموا باجراء اسعافات اولية له. خلال ذلك أجرينا اتصالات مكثفة مع الاسعاف غير أنه عجز عن الوصول للمكان لخطورة المنطقة. في غضون ذلك، قمنا باخبار أحد المسلحين بحاجتنا لاسعاف لوجود مصاب بيننا داخل المنزل، فقال لنا "أجروا له اسعافات اولية". بعد ذلك اشتد الخطر في المنزل حتى المنطقة الامنة التي كنا نحتمي بها أصبحت خطراً. استمر اطلاق النار حتى الساعة ١٢:٣٠ من بعد الظهر، وتوقف بعد أن تمكنت حركة حماس من السيطرة على مقر الامن الوقائي. بعد ذلك تمكنا من نقل المصاب بسيارة خاصة الى مستشفى الأهلي العربي شرق مدينة غزة."

وفي جريمة أخرى، وقعت في حي الشيخ رضوان، شمال غرب مدينة غزة، أصيبت خلالها طفلة تبلغ من العمر عام ونصف العام، وعمتها، أثناء مكوثهما في منزلهما. وقد أفادت المواطنة يسرى شحادة مقداد، ٤٧ عاماً، للمركز حول ظروف اصابة ابنتها وحفيدتها بما يلي:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧ كانت حفيدتي شهد تامر مقداد، عام ونصف تبكي أثناء تواجدها في شقتي. حاولت اسكاتها غير أنها استمرت في البكاء. قمت باعادتها الى شقة والدها في الطابق الرابع من البناية. وضعت الطفلة في غرفة والديها، وكانت لا تزال تبكي. تركتها وانصرفت، غير أنها بقيت تبكي، اعتقدت أنها وقعت من فوق السرير، حيث كان الدم يسيل من رأسها. كان إطلاق نار متفرق يدور في المكان. حملت الطفلة وصرت أنادي على زوجي وأبنائي. نقلناها الى مستشفى الشفاء بغزة. وهناك تبين أنها مصابة بعيار ناري في رأسها. أجريت لها عملية جراحية لازالة الرصاصة ومكثت في المستشفى عدة ايام. في اليوم التالي الموافق ١٤ يونيو، وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ صباحاً، صعدت ابنتي نداء أحمد مقداد، ٢٢ عاماً، الى الطابق الرابع لاحضار بعض الاشياء. وأثناء مكوثها في الشقة وقع إطلاق نار متفرق، فشعرت بالخوف، حيث اعتقدت أن اطلاق النار كان باتجاه المنزل بشكل متعمد. ذهبت الى الطابق الرابع فوجدت نداء مصابة في أسفل ظهرها وتصرخ. بسرعة نقلناها الى المستشفى، حيث تبين أن إصابتها طفيفة."

ضحايا مدنيين أثناء تواجدهم في الشارع

وثق المركز عدد من حالات القتل والاصابة التي تعرض لها مدنيون أثناء تواجدهم مصادفة في الشارع لحظة وقوع اشتباكات بين عناصر حركتي فتح وحماس. ومن بين هذه الحالات وثق المركز مقتل إثنين [٥٠] من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (أونروا)، أحدهما قتل وهو على رأس عمله.

الحالة الاولى التي وثقها المركز كانت حول مقتل امرأة من خان يونس لدى قيام مسلحين بإطلاق النار على مدنيين وهم في الشارع احتجوا على محاولتهم تدمير منزل قريب لهم، لتفريقهم، غير أن إحدى الرصاصات أصابت المرأة في صدرها فأوقعتها قتيلة.

إفادة من عادل القصاص، ٥٦ عاماً، الشيخ ناصر – خان يونس، حول ظروف مقتل زوجة إبنه في خان يونس:

"في حوالي الساعة ٣:٠٠ من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ يونيو، بينما كنت في منزلي الواقع على الشارع العام، لاحظت حركة الناس دون أن اسمع صوت إطلاق للنار، فنزلت للشارع ومعي زوجة ابني سوزان حسين القصاص، ٢٢ عاماً، بهدف التوجه لبيت ابن أخي خالد القصاص. أثناء توجهنا للمنزل كان عدد من المواطنين يمشون في الشارع العام، وفجأة قام مسلحون (من كتائب القسام) منتشرين في المنطقة الشمالية بإطلاق النار تجاهنا، حيث سمعت صوت إطلاق النار فهربت مع زوجة ابني وحاولت الدخول في احد الشوارع الفرعية، غير أن سوزان وقعت على وجهها. اعتقدت انها وقعت من الجري فأخذت ساتراً، حيث كان إطلاق النار لا يزال مستمراً. وبعد لحظات انتبهت أنها تنزف من صدرها. استمر الوضع قرابة خمس دقائق لم استطع الوصول إليها، ثم تمكنا ومجموعة من الأشخاص من الوصول إليها ونقلها المواطنون في سيارة مدنية إلى مستشفى ناصر بخان يونس، غير أنها فارقت الحياة."

وفي حادثة ثانية، قتل آخر نتيجة إصابته برصاصة أطلقها مسلح ابتهاجاً بعد سماعه خبر مقتل أحد مسلحي فتح، غير أنها أصابت شاب يجلس أمام منزله في مدينة غزة. إفادة أيمن عبد الكريم اليازجي، ٣٠ عاماً، شارع النفق- غزة، يعمل خياطاً، حول مقتل شقيقه طاهر، ٣٥ عاماً:

"في حوالي الساعة ٧:٣٠ من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، بينما كنت أجلس أنا وشقيقي طاهر وابن خالي محمود ووالده أمام سوبر ماركت اليازجي الذي يملكه خالي فايق اليازجي، ويقع في شارع النفق بالقرب من المنزل. كنا وقتها ننتظر آذان المغرب لكي نذهب للمسجد، ومن ثم نذهب لبيوتنا، خاصة وأن الأوضاع متوترة جداً في أنحاء قطاع غزة. في تلك الأثناء كانت إذاعة صوت الأقصى التابعة لحماس، تخبر أنها ستلقي بمفاجأة تسعد الجميع، ولم تمر سوى دقائق معدودة حتى أذاعوا خبر مقتل سميح المدهون، الناشط في حركة فتح. [٥١] وبناءً على هذا الخبر خرج شباب من مسجد الغفران القريب يرتدون ملابس سوداء ومقنعين، ويعملون في القوة التنفيذية وهم معروفون لأنهم من منطقتنا، وأطلق أحدهم ثلاث أعيرة نارية في الهواء

ابتهاجاً وتعبيراً عن الفرحة، فكانت الطلقتان الأولى والثانية في الهواء بينما الثالثة أصابت شقيقي طاهر في الصدر، مما أدى إلى مقتله على الفور."

وفي حادثة ثالثة، قتل طفل وشاب جراء سقوط قذيفة صاروخية عليهما، أثناء تواجدهما في الشارع وسط مخيم الشاطئ. إفادة من الطفلة خلود أحمد علي أبو عودة، ١٢ عاماً، مخيم الشاطئ، طالبة، حول مقتل شقيقها وشاب آخر وإصابتها وآخرين جراء سقوط قذيفة صاروخية في أحد شوارع مخيم الشاطئ (أعطيت الإفادة بوجود والدها ٤٤ عاماً).

- "يوم الخميس ١٤ يونيو، خرجت أنا وشقيقي موسى، ١٠ أعوام، من المنزل لجلب بعض الأغراض الضرورية للمنزل من البقالة المجاورة لمنزلنا في منطقة الشمالي في المخيم، بعد سماح والدنا لنا بالخروج بعد انخفاض حدة الاشتباكات المسلحة في المنطقة. ولأن منزلنا يقع بالقرب من مقر المخابرات "المشتل" ذهبنا ولم نعثر في البقالة المجاورة لنا على ما نريد، فذهبنا لبقالة أخرى قريبة. في تلك الأثناء مر بجانبنا جيب تابع للقوة التنفيذية، فسقطت قذيفة فهرب الجيب في شارع فرعي وسقطت القذيفة على الرصيف مما أدى الى إصابة أخي موسى ومقتله على الفور، كما توفي ابن الجيران الذي كان يقف في المكان وهو رائد محمد أبو عبيد، ٢٠ عاماً، وأصيب عدد كبير من الناس الموجودين في الشارع. أما أنا فأصبت بشظايا في الاطراف وفي البطن حيث مكثت في المستشفى لمدة أسبوعين للعلاج."

وفي حادثة أخرى حصل المركز على معلومات حول مقتل طالبة أثناء عودتها الى بيتها في حي الصبرة بمدينة غزة بعد انتهائها من تقديم إمتحان الثانوية العامة.

إفادة المواطن رمزي رفيق الهليس، ٢٢ عاماً، حي الصبرة – غزة، وهو شاهد عيان ويعمل سائق باص حول مقتل الطالبة عائشة الشوا، ١٨ عاماً، من مدينة غزة.

- "في حوالي الساعة ٩:١٥ صباح يوم الخميس الموافق ١٤ يونيو، توجهت بسيارتي الباص التابع لمكتب تاكسيات الهليس بالصبرة، إلى منزل عائشة الشوا في حي الصبرة وأوصلتها إلى مدرسة أحمد شوقي الثانوية للبنات في حي الرمال، لتقديم امتحان الثانوية العامة. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحاً حيث أنهت الامتحان، بينما أنا عائد لجلب الطالبات من المدرسة كانت الطريق خطرة جداً وإطلاق النار كثيف. وقفت بباب المدرسة بانتظار الطالبات. بدأت الطالبات بالصعود إلى الباص، ومن شدة إطلاق النار طلبن مني السير بسرعة، غير أني أبلغتهن بأني لا أريد الإسراع، بل يجب أن أسير ببطء حتى يراني المسلحون ويعلمون أنكن طالبات فيوقفوا إطلاق النار. خرجت من الشارع متوجهاً إلى شارع اللد والرملة بالقرب من محلات أبو الكاس، ونظراً لوجود مسلحين في الشارع المطل على الصناعة، مشيت في الشارع الفرعي بجانبه، حتى أصبحت بين الشارع المؤدي إلى الرمال ومفترق الصناعة، أي في شارع جمال عبد الناصر. كنت أسير ببطء وكانت الطالبات في ذلك الوقت يتحدثن عن الوضع الأمني المتردي، وكيف سيكملن امتحاناتهن في هذه الظروف. في تلك الأثناء قالت لي عائشة: "إذا استمر الوضع كذلك لا أريد الذهاب يوم السبت على الامتحان". وبعد ذلك تفاجأنا بإطلاق نار كثيف من الخلف مما أدى إلى كسر الزجاج الخلفي للباص، ودخلت رصاصة الى المكان المخصص للسولار. ومن شدة إطلاق النار توجهت إلى شارع الريس، وهو شارع فرعي، حيث كانت عائشة قد أصيبت ولكننا اعتقدنا أنها فقدت الوعي نتيجة انهيار عصبي من شدة الخوف والرعب التي مرت بها. توجهت مسرعاً إلى مقر مكتب التاكسيات، دون أن أوصل أي طالبة على منزلها. وعندما وصلنا المكتب ترجلت جميع الطالبات من الباص وبقيت عائشة. حاول عمي إيقاظها لكنها لم تستيقظ، ولم يكن هناك دم قد نزف منها لنعلم إنها أصيبت. أخذناها إلى مستشفى الخدمة العامة، حيث كانت لم تزل على قيد الحياة. بدورهم نقلوها إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وفي الطريق توفيت عائشة."

وحصل المركز على ثلاث إفادات من شهود عيان تشير جميعها إلى الاشتباه بإطلاق أحد المسلحين من كتائب القسام النار على الشاب عبد الفتاح أبو غالي، (٣٢) عاماً، في مخيم خان يونس، وهو عامل نظافة في وكالة الغوث "أونروا".

إفادة المواطن محمد حسين عبد الفتاح أبو غالي ، ٣٢ عاماً، مخيم خان يونس – شارع البحر- حول ظروف مقتل شقيقه:

"في حوالي الساعة ١٠:٤٥ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣ بينما كنت متواجدا في منزلي المحاذي لشارع البحر بمخيم خان يونس والقريب من مسجد بلال، سمعت صوت إطلاق نار كثيف خارج المنزل، فخرجت من المنزل إلى الشارع لأشاهد ما يحدث. رأيت على الرصيف المقابل لمنزلي من شارع البحر الجهة الشمالية خمسة ملثمين يرتدون الزي العسكري ومميزين بشارات وضعت على رؤوسهم كتب عليها (كتائب الشهيد عز الدين القسام)، إثنان كانا يحملان قاذفات "آر بي جيه "و الثلاثة الآخرين يحملون بنادق كلاشنكوف يطلقون النار منها باتجاه الأزقة من الجهة الجنوبية للشارع حيث كان يتواجد شبان وفتيان يهللون عليهم يصفونهم بالقتلة والشيعة. كان بعض الرصاص يصطدم بجدران المنازل المجاورة لمنزلي، صرخت عليهم بأعلى صوتي حيث كانوا يقفون على بعد ٢٠ متراً مني، وقلت لهم: (لماذا تطلقون النار؟ لا يوجد هنا مسلحين، كان في البيت وأنا وأخي طه الذي كان قد خرج للتو من المنزل وأمي تنشر الغسيل في الشارع). رد علي أحدهم بإطلاق رصاصتين اتجاهي أصابت جدار منزلنا، عندها قال لي أخي طه: اتركهم ولا تبقى في الشارع مقابلهم. على الفور غادرت المكان إلى داخل المخيم ، واتجهت إلى شارع "اللدادوة"، الذي يبعد عن منزلي من الجهة الشرقية ٤٠ متراً، وكان في الشارع ما يقارب من ١٠٠ شاب وفتى من أبناء الحارة التي أسكنها والحارة المجاورة، وقفت معهم، وقبل حوالي نصف ساعة من آذان الظهر شاهدت جنازة قادمة من شارع النور " القساطنة " المقابل للشارع الذي أتواجد به، علمت من الشباب أنها جنازة الشهيد منذر كلاب الذي كان قد قتل على أيدي كتائب القسام في مقر الإدارة المدنية في جباليا. ما أن وصلت الجنازة إلى شارع البحر، حتى جوبهت بإطلاق نار كثيف من الملثمين المتواجدين قبالة منزلنا. توقفت الجنازة وتفرق بعض المشاركين فيها في أزقة الشوارع، وتوجه شخصين من المشاركين في الجنازة باتجاه المسلحين، وهما الشيخ إبراهيم الأشقر، والأستاذ يونس كلاب، وتحدثا معهم، بينما المسيرة واصلت طريقها. انضممت للمشاركين في تشييع الجثمان، إلى أن وصلنا إلى مسجد بلال، الذي يبعد عن منزلي مسافة ٦٠ متر من الجهة الغربية. بعد أن أوصلنا الجثمان إلى المسجد عدت باتجاه البيت، وقبل وصولي للبيت بحوالي ١٠ أمتار شاهدت أخي طه يصرخ ويرفع يديه باتجاه المسلحين وينادي على المسلحين المتواجدين قبالة منزلنا، ويقول لهم: (على من تطلقون النار؟ ولماذا)؟، وكان أخي عبد الفتاح يسير خلفه متوجها إلى المسجد لاداء الصلاة كعادته، سمعته ينادي على طه اتركهم وادخل البيت. وفجأة سمعت صوت عيار ناري وشاهدت أخي عبد الفتاح يسقط على الأرض والدماء تنزف من رأسه وشاهدت جزء من مخه على الأرض، وضعه أخي طه في حضنه وأخذ يصرخ "أبو حسين مات"، توجهت إلى الملثمين مباشرة وخاصة الشخص الذي كان يصوب سلاحه اتجاه أخي، وصرخت في وجهه : (هذا الذي أصيب أخي، لماذا قتلته؟) وقلت له: (أنا أعرفك). عندها ترك المكان وانسحب مع المجموعة. حمل الشباب أخي عبد الفتاح بسيارة خاصة إلى مستشفى ناصر التي تبعد عن منزلي ٤٠٠ متر من الجهة الغربية ولحقت بهم، وهناك علمت بأنه فارق الحياة. ولدى وصولي إلى قسم الاستقبال في المستشفى، حيث كان يتواجد عدد من الملثمين المسلحين من القوة التنفيذية ،الذين حاولوا منعي من الدخول عند أخي في قسم الاستقبال، وحدث جدال بيننا، قلت لهم : (أخي في الداخل مات وأريد أن أراه). قال لي أحدهم: (إذا لم يعجبك سأضعك بجواره)، وأشهر سلاحه بعد أن سحب الأجزاء اتجاهي، فمسكت سلاحه وسحبت مخزن الرصاص، بينما قام أخي محمود ٣١ سنة الذي كان بجواري بمحاولة إيقافهم، فأطلق أحدهم النار على ساقه فأصيب وسقط على الأرض، عندها هربت من المكان ومعي مخزن الرصاص ولحقوا بي إلى خارج المستشفى وهم يطلقون النار علي، وعدت الى المنزل، وعلمت فيما بعد بأن أخي محمود قد أصيب في ساقه الأيسر أسفل الركبة، وأدخل قسم العظام. وأحضر الشباب جثمان أخي عبد الفتاح، وصلينا عليه صلاة العصر، بعدها قمنا بدفن جثمانه في مقبرة خان يونس."

وفي حادثة أخرى، اصيب خلالها مواطن أثناء تواجده أمام منزله خلال الاشتباكات المسلحة بين عناصر حركتي فتح وحماس. واستناداً لتحقيقات المركز، فقد كان المواطن خالد عيد شقورة، ٣٨ عاماً، متوجداً أمام منزله في مشروع بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، عندما أصابته رصاصة في ساقه اليسرى، أثناء الاشتباكات المسلحة بين عناصر من حركتي فتح وحماس بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٧. وقد تم نقل شقورة الى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وتم تحويله فيما بعد الى مستشفى تل هشومير داخل اسرائيل لتدور حالته الصحية، حيث تم بتر ساقه في وقت لاحق.

الاعتداءات على المسيرات السلمية

مع اشتداد حدة القتال بين طرفي النزاع ووصول الجرائم المقترفة من قبل الجانبين الى حد غير مسبوق، قتل خلالها عشرات الفلسطينين، ودمرت عشرات المنازل، تنادى مواطنون فلسطينيون ونشطاء وغيرهم إلى الخروج في مسيرات جماهيرية سلمية لمناشدة الطرفين الى وقف الاقتتال. وفي هذا الإطار، خرجت العديد من المسيرات السلمية في أنحاء متفرقة من القطاع للمطالبة بوقف أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس ونادت بإدانتها. غير أن هذه المسيرات أيضاً، لم تسلم من اعتداءات المسلحين، وسقط العديد من الضحايا بين قتلى ومصابين جراء إطلاق النار باتجاهها أو لمرورها في مناطق الاشتباكات المسلحة بهدف وقفها. وبحسب المعلومات التي وردت للمركز فإن المسلحين من الطرفين أظهروا عدم اكتراث بسلامة وحياة المشاركين في المسيرة وجميعهم من المدنيين العزل. وتحدث شهود عيان ومشاركين في المسيرات، بعضهم تعرض للإصابة، عن إطلاق نار استهدفهم بشكل مباشر من أجل وقفهم أو منعهم من استكمال طريقهم.

وقد وثق المركز خلال الأحداث الجارية، مقتل ٤ مواطنين، بينهم امرأة، وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين، جراء إطلاق النار باتجاه المسيرات السلمية خلال فترة الاشتباكات المسلحة، كانت على النحو التالي:

في حوالي الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٦/١١، وفي أعقاب مقتل أمين سر حركة فتح في شمال قطاع غزة، جمال أبو الجديان أمام مستشفى كمال عدوان في بلدة بين لاهيا، تجمع عدد من المواطنين في مسيرة سلمية لوقف الاقتتال الداخلي، وقام عدد من المشاركين بحمل جثمان أبو الجديان. وخلال سير المسيرة في شوارع مخيم جباليا، تعرض المشاركون لإطلاق نار من قبل مسلحين، مما أدى إلى إصابة ١٣ مواطناً بجراح.

وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، خرجت مسيرة سلمية في مدينة غزة احتجاجاً على أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، ومن أجل العمل على وقف الاشتباكات الدموية بين الطرفين. وكان وجهاء المدينة ورئيس الوفد الأمني المصري اللواء برهان حماد قد دعوا إليها عبر تلفزيون فلسطين والإذاعات المحلية. وقد بدأت المسيرة السلمية التي شارك فيها قرابة ال ١٠٠٠ مواطن طريقها من حي الشجاعية شرق المدينة، ووصلت مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، واستمرت حتى مفترق العباس، والمنطقة المجاورة غرباً. وقد تعرضت المسيرة لإطلاق النار بالقرب من مفترق العباس ومركز المسحال الثقافي غرب مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مواطنين من المشاركين فيها وإصابة ٥ آخرين بجراح. والقتلى هم كل من: ١) شادي تيسير العجلة، ٢١ عاماً؛ ٢) محمد محمود عدس، ١٩ عاماً؛ و٣) تغريد صلاح العيلة، ٣١ عاماً.

إفادة أحد المصابين من المشاركين في المسيرة [٥٢]:

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، خرجت أنا وشقيقي واتجهنا نحو حي الشجاعية للمشاركة في المسيرة التي انطلقت من هناك الساعة ١١:٠٠صباحاً انطلقت المسيرة في موعدها وشارك فيها قرابة ١٠٠٠ شخص، وعندما وصلت إلى مفترق العباس، وقع إطلاق نار كثيف باتجاهها مما أدى إلى تفريقها، وقل عدد المشاركين فيها، ولكننا استمرينا في السير لنؤكد للجهات المتقاتلة إصرارنا على وقف القتال. وبالقرب من مركز المسحال الثقافي، وقع إطلاق نار مرة أخرى باتجاه المسيرة وبشكل مباشر من المسلحين الذين يعتلون الأبراج السكنية والبنايات العالية. وقد أسفر إطلاق النار باتجاهها عن مقتل عدة أشخاص كانوا مشاركين فيها، وقد أصبت أنا في الصدر، فيما أصيب شقيقي في ساقه الأيمن."

إفادة أخرى لمصاب آخر من المشاركين في المسيرة [٥٣]:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، تجمعت مسيرة سلمية بالقرب من مركز الشرطة في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وكان عدد الأشخاص في بداية التجمع نحو ١٠٠٠ شخص، وخلال سير المسيرة بدأ العدد يزداد، حتى وصلت إلى مقر المجلس التشريعي. ولدى وصولنا مفترق مركز رشاد الشوا حاول أفراد من جهاز الأمن الوطني

منعنا من الوصول إلى مفترق العباس، ولكننا أصرينا على استكمال السير، وعندما وصلنا إلى مفترق العباس وقع إطلاق نار بين الطرفين. ونحن المشاركين في المسيرة كنا نشاهد أفراد الأمن الوطني يطلقون النار باتجاه برج الغفري غرباً، وكان إطلاق نار يأتي أيضاً من منطقة برج الغفري. وفي تلك الأثناء انقسمت المسيرة جراء الاشتباكات العنيفة، وصرنا نحتمي بالمسجد (مسجد العباس) والجدران، وعندما توقف إطلاق النار عدنا لنكمل المسيرة، وكان المسلحون يوقفون إطلاق النار بمجرد أن يشاهدونا. وخلال جلوسنا بالقرب من مركز المسحال أصيب أحد المشاركين ويدعى محمد عدس بعيار ناري في الرأس أدى إلى وفاته على الفور، وانقسمت المسيرة في المكان بين أرض بكر ومنطقة مركز المسحال جراء حالة الخوف والهلع. وكنت من ضمن من اتجهوا نحو أرض بكر، وكان يتوجب علينا العودة لعدم وجود طريق آخر وذلك من خلال المفترق الذي قتل عليه عدس، حتى نعود إلى منازلنا. قمنا بالمجازفة وعبور المفترق إلا أنه تم إطلاق النار اتجاهنا مرة أخرى فانبطحنا أرضاً، وأصيب اثنان منا، حاول شادي العجلة سحب أحد المصابين فأصيب بعيار ناري في الرأس وارتمى على الأرض، بينما أنا حاولت سحب المصاب الآخر، فشعرت بشيء يخترق ظهري، وشاهدت الدم ينزف من صدري. وفي تلك اللحظة حاولت تغريد العيلة، احدى المشاركات في المسيرة، سحب شادي العجلة من المكان فأصيبت هي الأخرى."

وفي الوقت ذاته، انطلقت مسيرة سلمية في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، شارك فيها قرابة ٣٠٠ مواطن، لوقف الاقتتال الداخلي، دعت لها القوة الوطنية والإسلامية، وتوجهت نحو محاور الاشتباكات في المدينة. وقد تعرضت المسيرة لعدة اعتداءات جراء إطلاق المسلحين من الطرفين النار عليها خلال سيرها في شوارع المدينة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة اثنين من المشاركين فيها، كما تعرض مشاركون آخرون لإطلاق نار كثيف خلال قيامهم بانقاذ أحد أفراد الأمن الوطني كان قد أصيب خلال الاشتباكات التي وقعت بالقرب من مقر بلدية مدينة خان يونس.

إفادة الزميل عبد الحليم أبو سمرة، مسئول العلاقات العامة، فرع المركز بمدينة خان يونس:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٣، وصلت إلى المسجد الكبير وسط مدينة خان يونس للمشاركة في مسيرة دعت لها القوى الوطنية والإسلامية غير المشاركة في الاقتتال الداخلي بالتعاون مع الفعاليات والمؤسسات الأهلية. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ انطلقت المسيرة بعد أن تجمع حوالي ٣٠٠ مواطن يمثلون القوى السياسية والمؤسسات وبعض الوجهاء باتجاه شارع البحر. وقبل وصول المسيرة إلى عمارة جاسر الأغا، أطلق ملثمون النار باتجاهها في محاولة منهم لمنع المسيرة من مواصلة طريقها. وعلى الرغم من ذلك واصلت المسيرة تقدمها باتجاه العمارة، حيث اتخذ الملثمون مواقع قتالية ووجهوا أسلحتهم باتجاه المشاركين. أكملت المسيرة طريقها شرقاً باتجاه شارع السيقلي إلى شارع جمال عبد الناصر، إلى شارع جلال، وما أن سارت في شارع جلال مسافة ٥٠م، أُطلقت النار باتجاهها من قبل بعض المسلحين المتواجدين بالقرب من برج الفرا وسط الشارع، في محاولة لمنع المسيرة من التقدم والوصول إلى مجمع الأجهزة الأمنية حيث كانت تدور اشتباكات عنيفة هناك. واصلت المسيرة طريقها رغم إطلاق النار، وعند اقترابنا من المسلحين ألقوا باتجاهنا قنبلة محلية الصنع (كوع) انفجر على بعد ٢٠م منا. واصلت المسيرة طريقها إلى مجمع الأجهزة الأمنية، وما ان وصلت هناك حتى جوبهت بإطلاق نار كثيف من جميع الاتجاهات، خاصة من الأبراج والأبنية المحيطة بمجمع الأجهزة الأمنية التي اعتلاها المسلحون. ولدى محاولة بعض المشاركين في المسيرة الوصول إلى مقرات الأجهزة الأمنية، أُطلقت النار عليهم مباشرة مما أدى إلى إصابة شابين بجراح. وأثناء تواجدنا في المكان شاهدت أحد أفراد الأمن الوطني أمام المدخل الداخلي لبلدية خان يونس يلوح في يده ويصرخ على الشبان المشاركين في المسيرة لمساعدته. على الفور توجه نحوه عدد من المشاركين رغم كثافة إطلاق النار، وعادوا بعد لحظات قليلة وهم يحملون الجندي وكان مصاباً في رأسه، ووضعوه في احدى السيارات التي كانت برفقتنا، سيارة إذاعة، التي توجهت به إلى مستشفى ناصر. استمر تواجد المسيرة في المكان حوالي ٤٥ دقيقة، لم يتوقف خلالها إطلاق النار ولو للحظة، وكان إطلاق النار يستهدف محيط المسيرة لمنعها من التقدم."

وفي حادثة أخرى وقعت في حوالي الساعة ٢:٢٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١٥، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه مسيرة نظمتها حركة حماس في مخيم البريج وسط قطاع غزة احتجاجاً على قرارات الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة طوارئ. وقد أسفر

إطلاق النار عن مقتل المواطن أحمد إبراهيم الصوص، ٢٥ عاماً، ويعمل في الشرطة العسكرية، بينما كان يقف أمام منزله في المخيم. كما أصيب مواطنين آخرين من المشاركين في المسيرة، وهما: أحمد محمد عيسى، ٥٥ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الساق الأيسر؛ ومنصور مصطفى منصور، ١٩ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الظهر. نقل المصابان إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح.

إفادة المواطن منصور منصور، ١٩ عاماً:

"في حوالي الساعة ٢:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١٥، خرجت مسيرة نظمتها حركة حماس من أمام المسجد الكبير في مخيم البريج احتجاجاً على قرارات الرئيس أبو مازن، التي أصدرها بعد السيطرة على مواقع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة من قبل حركة حماس في قطاع غزة. وأثناء سير المسيرة في منطقة بلوك ٩ بالقرب من مسجد النور، وقع إطلاق نار باتجاه المسيرة من بين الشوارع والمنازل الواقعة جنوب المسيرة. وفي هذه الأثناء أصبت بعيار ناري في ظهري، وارتميت على الأرض. وعلمت في وقت لاحق عن مقتل المواطن أحمد إبراهيم الصوص، خلال إطلاق النار الذي وقع."

أعمال التدمير والنهب والسلب والاستيلاء على المؤسسات العامة والأهلية والممتلكات الخاصة

لم تكن المؤسسات العامة والأهلية والممتلكات الخاصة بمنأى عن الصراع الدامي خلال الأحداث الأخيرة. فقد طالت الاعتداءات المؤسسات الأمنية والمدنية على حدٍ سواء، بحيث وثق المركز عشرات الحالات التي قام خلالها مسلحون باقتحام مؤسسات عامة وأهلية وخاصة في قطاع غزة، وتدميرها، وإلحاق أضرار مادية بها جراء إضرام النار فيها أو وضع العبوات الناسفة بداخلها. كما وثق المركز عشرات الحالات التي تم فيها اقتحام هذه المؤسسات ومصادرة محتوياتها أو نهبها وسرقتها. ووثق المركز أيضاً حالات أخرى قام خلالها المسلحون بالاستيلاء على عدد من هذه المؤسسات وتحويلها إلى مقرات تابعة لهم. كما وثق المركز عدد من الحالات التي تعرضت خلالها ممتلكات خاصة، بما فيها المنازل الى الاعتداءات والنهب والتدمير.

اقتحام وتدمير مؤسسات ومنشآت عامة

تعرضت مؤسسات ومنشآت عامة عديدة لاعتداءات على ايدي مسلحين، حيث تم اقتحام مقراتها وتدميرها والاستيلاء عليها. كان في مقدمة هذه المؤسسات مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية في كافة أنحاء قطاع غزة. كما وثق المركز اقتحام مواطنين بينهم عناصر مسلحة عدداً من المؤسسات العامة وسرقة ومصادرة بعض محتوياتها، خاصة بعد فرض سيطرتها على قطاع غزة. ومن بين هذه المؤسسات، منزل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، منزل الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، ومقر المنتدى (مقر الرئاسة).

ومن أبرز هذه الاعتداءات:

- **تدمير مقرات المخابرات العامة، الامن الوقائي، وقوات الـ١٧ في رفح.**

في حوالي الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس ١٤ يونيو، هاجم عشرات المسلحين من كتائب القسام والقوة التنفيذية مقرات الأجهزة الأمنية الرئيسية في مدينة رفح، الاستخبارات العسكرية، مقر قوات ال ١٧، مقر المخابرات، ومقر الأمن الوقائي. وبعد اشتباكات عنيفة، أسفرت عن إصابة نحو ٢٩ شخصاً، معظمهم من المدنيين، بسط مسلحو حماس سيطرتهم على تلك المقرات، وصادروا جميع محتوياتها بما في ذلك الاسلحة وأجهزة الحاسوب واجهزة الاتصال وغيرها من المعدات. وقد تدفق مئات المواطنين الى تلك المقرات وقاموا بسرقة ما تبقى من محتويات المقر من اثاث. وفي وقت لاحق أحضر مسلحو حماس جرافات وقاموا بهدم المقرات الأمنية المذكورة، ووضعوا عبوات ناسفة في مقر الأمن الوقائي ودمروه بالكامل. وجراء ذلك اصيب الطفل صابر محمد السدودي، ١٤ عاماً، نتيجة انهيار أحد جدران الأمن الوقائي عليه وهو بداخل المبنى. وفي ساعات المساء أعلنت المصادر الطبية عن وفاته.

- **تدمير مقر الأمن الوقائي في خان يونس.**

تعرضت العديد من المؤسسات والمقرات الأمنية في خان يونس للاقتحام والعبث بمحتوياتها ومصادرتها، بعضها تعرض للتدمير على أيدي مجموعات مسلحة من حركة حماس. من بين هذه المؤسسات، مقر قوات ال ١٧، موقع القوة البحرية، مقر المخابرات العامة، مقر الاستخبارات، مقر قيادة الأمن الوطني، وغيرها. وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس ١٤ يونيو، هاجم عشرات المسلحين من حركة حماس مجمع المقرات الأمنية وسط مدينة خان يونس، وقاموا بتفجير مقر الأمن الوقائي (على ما يبدو بواسطة نفق أرضي) مما أسفر عن تدميره بالكامل، ومقتل عدد من أفراده، من بينهم عدد قتل نتيجة انهيار الجدران عليهم. وقد تمكنت كتائب القسام فيما بعد من السيطرة على المقر، وعثر في وقت لاحق على جثامين لأفراد من الأمن الوقائي قتلوا جراء الانهيارات.

- **نهب مقر الأمن الوقائي وإحراق مقر المخابرات (السفينة):**

في ساعات مساء الخميس ١٤ يونيو، سيطرت كتائب القسام على مقري الامن الوقائي والمخابرات العامة في مدينة غزة. وقد أظهرت

الصور على أجهزة التلفاز مسلحين يعتلون هذه المباني، فيما شوهد مسلحون آخرون يصادرون أجهزة حاسوب وغيرها من مقر الامن الوقائي. كما شوهد احتراق مقر المخابرات العامة المسمى بالسفينة، ودخل المواطنون المقر وقاموا بنهب جميع محتوياته.

- **تدمير مقر قيادة الأمن الوطني في غزة.**

وفي حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، وبعد سيطرة كتائب القسام على مقري المخابرات العامة والأمن الوقائي في غزة، انسحب افراد الامن الوطني المتواجدون في مقر قيادة الأمن الوطني في غزة –العباس، غرب مدينة غزة. وقبل أن ينسحبوا ووضعوا عبوات ناسفة أسفله ودمروه بالكامل، مما أدى إلى إحراق الطابق الثاني من مركز شرطة المدينة –العباس الملاصق.

كما تعرضت العشرات من المؤسسات العامة، في أنحاء متفرقة من قطاع غزة لأعمال اعتداءات من سلب ونهب وعبث بمحتوياتها، من بينها مدارس وكليات ومقرات وزارات ومحافظات ومكاتب بريد ومراكز شرطة، وعيادات ومؤسسات قضائية.

- **نهب مقر المنتدى (الرئاسة) ومنزل الرئيس عباس ومنزل الرئيس الراحل ياسر عرفات.**

من ناحية أخرى، وفي أعقاب سيطرة مقاتلي حماس على مقري جهازي المخابرات العامة والوقائي في مدينة غزة، انسحب عناصر أمن الرئاسة من مقر المنتدى (الرئاسة)، مما ترك فراغاً أمنياً فيه، مكن عدد من المواطنين من دخول المقر والقيام بعمليات نهب وسلب في محتوياته، قبل أن تبسط حركة حماس سيطرتها على المقر. وقد ترافق ذلك مع اقتحام مئات المواطنين للمقر الرئاسي والعبث به ونهب محتوياته. وقد اذاعت مرئية الأقصى التابعة لحركة حماس صوراً لمواطنين يقومون بنهب محتويات المنتدى، وسرقة شاليهات زهرة المدائن المجاور للمقر بعد حرقه والحاق دمار واسع به. كما قام مواطنون أيضاً باقتحام منزل الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، ومنزل الرئيس محمود عباس الشخصي، غرب مدينة غزة، والعبث بمحتوياتهما. وقد رافق ذلك أيضاً دخول مواطنين الى المنزلين وسرقة بعض المحتويات. وقد بثت مرئية الأقصى مشاهد لمواطنين داخل المنزلين.

الاعتداءات على مقرات حركة فتح والمؤسسات الأهلية والإعلامية المقربة منها والممتلكات الخاصة

سعى الطرفان منذ بدء الأحداث إلى الزج بالمؤسسات الأهلية في أتون الصراع الداخلي بينهما. ولطالما طالب المركز الطرفين بضرورة تحييد المؤسسات الأهلية، بما في ذلك المؤسسات الاعلامية عن صراعهما الدخلي. في غضون ذلك، تعرضت مقرات حركة فتح في أنحاء متفرقة من القطاع إلى اعتداءات، وتم السيطرة على عدد منها.

كما تعرضت العديد من المؤسسات الأهلية، معظمها مقربة من حركة فتح، بينها مؤسسات إعلامية، خلال فترة الأحداث الأخيرة، للاقتحام والتدمير والاستيلاء عليها، من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة، ومدنيين يعتقد أنهم محسوبون على حركة حماس. وقد تعززت هذه الاعتداءات في أعقاب سيطرةحركة حماس على مقاليد الامور في قطاع غزة.

الاعتداءات على المؤسسات الأهلية

وثق المركز عشرات الاعتداءات التي تعرضت لها العديد من المؤسسات الاهلية في قطاع غزة، معظمها مقربة من حركة فتح الى اعتداءات مختلفة، كان من بينها:
ففي شمال قطاع غزة تعرضت العديد من المؤسسات والجمعيات للاعتداء، كان من بينها:

- **الاستيلاء على مؤسسة بيتنا للتطوير المجتمعي**

في ساعات مساء يوم الأربعاء ١٣ يونيو، اقتحم مسلحون من حركة حماس مقر "مؤسسة بيتنا للتطوير المجتمعي" في شارع التوام بجباليا، شمال قطاع غزة، وعبثوا بمحتوياتها، وقاموا بعد ذلك بالاستيلاء عليها واتخاذها كمقر لهم. وقد أفاد حسين أبو منصور، أمين سر

الجمعية للمركز بما يلي:

"أبلغت عن الحادث من أحد الجيران عبر الهاتف، فقمت باجراء اتصالات بباقي أعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أحد العاملين بالتطوع والذهاب الى مقر الجمعية للتفاهم مع المجموعة المسيطرة على الجمعية. وقد اتفق معهم أن يسلمهم مفاتيح المقر بشرط إبعاد العابثين من المواطنين الذين يأتوا لسرقة محتويات المقر. وبالفعل تم ذلك. بعد ذلك أجريت اتصالات بقيادات من حماس وكتائب القسام للسماح باستئناف عملنا في الجمعية يوم ١٦ يونيو، لكن لدى توجهنا للعمل فوجئنا بعدد كبير من المسلحين داخل الجمعية، من بينهم قيادات عسكرية، ومعهم سيارات عسكرية، تمنع الموظفين من الدخول للجمعية. قمنا بعدة اتصالات أخرى، وأعطينا وعد آخر بمزاولة أعمالنا يوم ١٨ يونيو. وبالفعل توجهنا في اليوم المذكور لأعمالنا، لكن بقي أربعة مسلحين يحرسون الجمعية."

- **الاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.**

وفي مساء يوم الأربعاء ١٣ يونيو أيضاً، اقتحمت عناصر من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وأفراد القوة التنفيذية مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الواقع في حي الصفطاوي، شمال مدينة غزة وسيطرت عليه. ويتكون المقر من خمس طبقات، تضم مكاتب وإدارة الاتحاد العام، فضلاً عن مقر إذاعة صوت عمال فلسطين، التابعة للاتحاد. ووفقاً للمشاهدة العينية من قبل طاقم المركز، فإن الطابقين الأرضي والخامس الذي يحتوي إذاعة صوت عمال فلسطين قد لحق بهما أضراراً جزئية. ولا يزال أفراد القوة التنفيذية يسيطرون على المقر، حيث اتخذوا من الطابق الأرضي مقراً لهم، يستقبلون من خلاله شكاوى المواطنين ويتعاملون معها داخله. ولا يزال -حتى إصدار التقرير- المقر تحت سيطرة القوة التنفيذية.

- **الاستيلاء على مقر جمعية الحياة والأمل**

وفي ساعات مساء يوم الأربعاء ايضاً، اقتحم مسلحون جمعية الحياة والأمل، وهي جمعية تقدم مساعدات عينية واجتماعية للمواطنين تقع بالقرب من مركز الدفاع المدني في جباليا. وقد قام المسلحون بنهب محتوياتها والسيطرة عليها بعد ذلك.

- **الاستيلاء على مقر مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون.**

في حوالي الساعة ٧ من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، اقتحمت عناصر مسلحة من حركة حماس مقر مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون، في جباليا وسيطروا عليه ورفعوا راية حركة حماس فوقه. وخلال ذلك قاموا بعمليات تخريب ونهب محتويات المقر، وطال ذلك الابواب والنوافذ والأثاث. وقد أفاد يسري درويش، مدير الجمعية للمركز حول هذا الاعتداء ما يلي:

"بعد سماعي خبر الاعتداء، قمت بإجراء اتصالات مع عدد من قيادات حماس والقسام في شمال غزة لإخلاء المبنى. وبعد حوالي أسبوع يوم ٢١ يونيو، استلمت المبنى، حيث تبين ما لحق به من اضرار. وقمت على الفور بترميمه. علماً أن المؤسسة تعرضت لاعتدائين سابقين بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٧، وفي ١١ يونيو ٢٠٠٧".

وفي خان يونس، تعرضت العديد من المؤسسات الأهلية للاعتداءات، كان من بينها:

- **إحراق مقر منتدى شارك الشبابي.**

في حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر يوم الثلاثاء ١٢ يونيو اقتحم مسلحون مقر منتدى شارك الشبابي الذي يقع في شارع المحطة بخان يونس، وهو مبنى تابع لبلدية خان يونس، واشعلوا النيران داخله وأحرقوه بالكامل. إفادة المواطن يوسف عطوة أبو عمرة، منسق منتدى شارك في المنطقة الجنوبية:

"إن المسلحين قاموا قبل عملية الحرق التي أتت على المبنى بالكامل، قاموا بسرقة ثمانية أجهزة كمبيوتر وبعض الأجهزة والموجودات داخل المقر. وأن المسلحين أطلقوا النار تجاه سيارات الدفاع المدني عندما وصلت لإطفاء النيران. واكد أبو عمرة أن المنتدى هو عبارة عن مؤسسة شبابية تنظم أنشطة وبرامج تخدم الشباب والخريجين والأطفال."

- **اقتحام والعبث بمحتويات مقر نقابة المهن الهندسية.**

وبتاريخ ١٣ يونيو، تعرض مقر "نقابة المهن الهندسية" الذي يقع في بناية شبير في الشارع الذي يربط بين شارع جمال عبد الناصر وشارع السكة، للاقتحام من قبل مسلحين ملثمين، عبثوا بمحتوياته وألحقوا اضراراً بها.

- **اقتحام ومصادرة بعض معدات الجمعية الاهلية للاتحاد الاجتماعي.**

وفي ساعات مساء يوم الجمعة ١٥ يونيو، تعرضت الجمعية الأهلية للاتحاد الاجتماعي بالقرب من منطقة الحاووز في مخيم خان يونس للاقتحام من قبل مسلحي حماس، حيث قاموا بتفتيشها والعبث بمحتوياتها وتخريب بعض الأجهزة ومصادرة جهاز حاسوب.

وفي محافظة رفح، تعرضت عدد من المؤسسات الاهلية لأعمال اعتداءات، كان من بينها:

- **الاستيلاء على مقر لجنة حي تل السلطان بعد مصادرة محتوياته.**

وفي مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، اقتحم مسلحون مقنعون، يعتقد أنهم محسوبون على حركة حماس مقر لجنة حي تل السلطان برفح وصادروا محتوياتها من مختبر للحاسوب وملفات واثاث وأجهزة كهربائية. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهر يوم الجمعة ١٥ يونيو، عاد المسلحون وصادروا ما تبقى من المحتويات. ويعتقد أن الاقتحام جاء على خلفية الصراع القائم بين حركتي فتح وحماس، حيث أن الرئيس الفخري للجنة هو النائب عن حركة فتح، ماجد ابو شمالة. علماً بأن مجلس إدارة اللجنة تضم عضوان مقربان من حماس، وأربعة مستقلين، و٥ آخرين مقربين من فتح، من بينهم سمير البشيتي رئيس مجلس الادارة. وعلم المركز أن حركة حماس قامت بتحويل المقر الى مركز لتحفيظ القرآن وأسمته "بدر" ورفعت فوقه الرايات الخضراء التي ترمز للحركة.

إفادة المواطنة رقية سعيد عبد الفتاح الجمل، من حي تل السلطان- رفح، مشرفة العمل على اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي برفح حول اقتحام مقر الاتحاد ومصادرة محتوياته.

"في حوالي الساعة ٢:٠٠ مساء يوم الجمعة ١٥ يونيو، توجهت لمقر الاتحاد الذي يقع في منزل ابو نقيرة بشارع ابو بكر الصديق في رفح، بعد ورود معلومات تفيد بقيام مسلحين وأفراد باقتحام مقر الاتحاد ومكتب النائب ماجد ابو شمالة المجاور. عندما وصلت للمكان كان في انتظاري عدد من العاملات في الاتحاد، حيث شاهدنا تحطيم بعض الابواب والنوافذ ومصادرة محتويات الاتحاد متمثلة في الحاسوب وطابعة وماكنة التصوير والتلفاز والفيديو وريسفر والفاكس والاسطوانات وملفات. وقد أخبرنا أصحاب المنزل أن المسلحين الذين اقتحموا المقر كانوا برفقة أفراد القوة التنفيذية. بعد الحادث اجرينا اتصالات مع مسئولي الاتحاد على مستوى قطاع غزة، حيث جرت اتصالات مع ممثلين عن القوى الوطنية والاسلامية في رفح لاعادة المسروقات. يوم الثلاثاء ١٨ يونيو حضر شخصان الى مقر الاتحاد وعرفا نفسيهما أنهما من كتائب القسام، ونفيا قيام القسام أو التنفيذية بسرقة ممتلكات الاتحاد، وادعيا أنهم أناس عاديين، ووعدا بالعمل على اعادة تلك المسروقات في أقرب وقت ممكن."

- **اقتحام وسرقة محتويات مؤسسة الوسام لرعاية الجرحى.**

وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ مساء يوم ١٧ يونيو، تعرضت مؤسسة الوسام لرعاية الجرحى، الواقعة في بناية زعرب في شارع عثمان بن عفان بمدينة رفح للاقتحام وسرقة بعض محتوياتها.

وفي مدينة غزة، تعرضت العديد من المؤسسات الأهلية أيضاً لاعمال اعتداءات من قبل مسلحين، وغيرهم، كان من بينها:

- **قصف واقتحام مبنى دير الراهبات الوردية وإتلاف محتوياته.**

بتاريخ ١٤ يونيو، تعرض مبنى دير الراهبات الوردية الواقع بالقرب من مقر الأمن الوقائي في تل الهوى، الى ثلاث قذائف صاروخية، الاولى أصابت مدرسة الراهبات الملحقة به، والثانية اصابت الروضة، أما الثالثة فأصابت بيت الراهبات. كما اقتحم مسلحون مقنعون مبنى دير الراهبات وقاموا بالعبث بمحتوياته وتحطيم بعض الأجهزة الكهربائية، كالحاسوب وآلات التصوير، وحرق بعض الأثاث.

- **اقتحام ونهب محتويات مقر جمعية الأسرى والمحررين "حسام".**

وبتاريخ ١٤ يونيو أيضاً، اقتحم عدد من المسلحين المقنعين مقر جمعية الأسرى والمحررين "حسام" التي تقع في محيط مقر السرايا، وسط مدينة غزة، وقاموا بسرقة ملفات وأجهزة كمبيوتر. وعلى إثر ذلك هاجم أشخاص مدنيون مقر الجمعية وقاموا بسرقة الاثاث والأجهزة الكهربائية.

- **الاستيلاء على مقر النادي الأهلي.**

بتاريخ ١٢ يونيو، استخدم مسلحو حماس مقر النادي في حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة لإطلاق النار على أبراج المقوسي القريب، والذي كان يعتليه مسلحين من حركة فتح. وبتاريخ ١٤ يونيو، اقتحمت القوة التنفيذية مقر النادي واستولت عليه واتخذته مقراً لها.

- **الاستيلاء على مركز الشاطئ الثقافي.**

وبتاريخ ١٤ يونيو أيضاً اقتحمت القوة التنفيذية أيضاً مركز الشاطئ الثقافي في مخيم الشاطئ، واستولت عليه وحولته لمقر لها.

الإعتداءات على مؤسسات إعلامية

استهدفت عدد من وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية، المحسوبة على أحد طرفي النزاع. وشملت الاعتداءات اقتحام مكاتب إعلامية وتدمير محتوياتها ونهبها، إغلاق محطات تلفزة وإذاعات محلية وتدمير محتوياتها ونهبها. في هذا الإطار، اقتحم مسلحون يشتبه في أنهم محسوبون على حركة حماس العديد من المؤسسات الإعلامية المحسوبة على حركة فتح وغيرها، وقاموا بالعبث فيها وتدمير أو نهب محتوياتها.

- **إحراق مبنى محطة إرسال تلفزيون فلسطين بمدينة غزة.**

فجر يوم الاثنين الموافق ١١ يونيو، اقتحم مسلحون مبنى محطة إرسال تلفزيون فلسطين في بناية أبو رحمة، الواقعة في شارع عمر المختار بمدينة غزة، وقاموا بإحراقه.

- **نهب محتويات مقر مركز وطننا للإعلام بمخيم جباليا.**

بتاريخ ١٣ يونيو اقتحم عدد من المسلحين مقر مركز وطننا للإعلام، التابع لحركة فتح، الواقع قبالة مركز الشرطة في مخيم جباليا، في محافظة شمال غزة، وقاموا بنهب محتوياته.

- **اتلاف محتويات مقر إذاعة صوت الحرية بمدينة غزة.**

بتاريخ ١٤ يونيو، تعرض مقر إذاعة صوت الحرية الكائن في برج الشروق، في مدينة غزة، والتابع لحركة فتح إلى الاقتحام من قبل مسلحين، وتم حرق بعض الأثاث والممتلكات. جدير بالذكر أن الإذاعة كانت قد توقفت عن البث وفر جميع العاملين فيها قبل عملية الاقتحام وذلك بعد أن بدأت حركة حماس بالسيطرة على المنطقة التي تقع فيها المحطة. كما توقفت عن البث في الوقت ذاته أيضاً إذاعة الشباب المحسوبة على حركة فتح أيضاً والتي تقع في مكان قريب (برج فلسطين).

- **نهب محتويات مقر تلفزيون فلسطين- قسم الأخبار بمدينة غزة.**

بتاريخ ١٤ يونيو، اقتحم مسلحون مقر تلفزيون فلسطين – قسم الأخبار-، في حي تل الهوى، وقاموا بسرقة محتوياته، وتحطيم نوافذه.

- **نهب محتويات مقر المجموعة الفلسطينية للإعلام بمدينة غزة.**

اقتحم مسلحون بتاريخ ١٤ يونيو مقر المجموعة الفلسطينية للإعلام، وهي مؤسسة إعلامية محسوبة على حركة فتح تقع في محيط مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وتملك موقعاً إلكترونياً إخبارياً (بال ميديا)، إضافة إلى ملكيتها لإذاعة صوت الشباب المذكورة أعلاه. وقام المسلحون بنهب جميع المعدات والأجهزة، وتم حرق الأثاث والممتلكات.

- **نهب محتويات مقر نقابة الصحافيين الفلسطينيين بمدينة غزة.**

بتاريخ ١٥ يونيو، اقتحم مسلحون مقر نقابة الصحافيين الفلسطينيين، الواقع في شارع الوحدة بمدينة غزة، وقاموا بنهب جميع الأجهزة الكهربائية والأثاث.

- **اقتحام مقر إذاعة فرسان الإرادة للمعاقين بدير البلح.**

بتاريخ ١٥ يونيو، اقتحم مسلحون من كتائب القسام مقر إذاعة فرسان الارادة للمعاقين في دير البلح، وأمروا مهندس الصوت في الاذاعة ببث شريط غنائي يمجد ويمدح حركة المقاومة الاسلامية حماس. وعندما رفض القائمون على الاذاعة ذلك الامر، واضطروا الى الانسحاب من المقر، وضع المسلحون شريط الأغاني على الهواء مباشرة دون إذن، ومن ثم انسحبوا.

إفادة أحد موظفي راديو فرسان الارادة بدير البلح [٥٤]:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ صباح يوم الجمعة ١٥ يونيو، كنت متواجداً في مقر إذاعة فرسان الارادة في الطابق الثالث من مبنى جمعية تأهيل المعاقين بمخيم دير البلح. كان معي ثلاثة من زملائي، حينما سمعنا أصوات أقدام تسير على درج المبنى، فقمت بفتح باب الاذاعة، لكني لم أشاهد أحداً. بعد لحظات سمعت صوت من جديد فنظرت ثانية على الدرج وشاهدت شخصاً مسلحاً، فسألته من أنت؟ فأجابني: " أنا من كتائب القسام"، فأخبرته أن هذا المبنى ومن به محايدين ولا ننتمي إلى أي حزب، فقال لي: "نحن نريد تأمين مسيرة لحماس ستخرج بعد صلاة الجمعة"، فطلبت منه أن نصعد الى الطابق العلوي لتأمين الاجهزة "أجهزة المسرح". صعدت وزملائي الى الطابق العلوي، فشاهدت ٩ مسلحين ملثمين أيضاً يقفون على الشبابيك المطلة على الشارع، فطلبت من المسلح أن أتصل برئيس الجمعية، خالد أبو شعيب. اتصلت به وقام المسلح بمكالمته وإخباره عن نيتهم بالتواجد في المبنى لتأمين المسيرة. نزلت أنا وزملائي الى مقر الاذاعة ومكثنا فيها. وبعد حوالي ساعتين دخل علينا أحد المسلحين وهو يحمل فلاش "قرص مرن" وقال لنا: "أريد أن اضع هذه الأغاني على الهواء"، غير أننا رفضنا. حدث جدال بيننا انتهى باجبارنا على ترك مبنى الجمعية بالكامل، واتصلنا بمدير الجمعية وأخبرته بما جرى، فقال لنا:

"عودوا الى منازلكم". وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ من صباح اليوم التالي اتصل بي المدير وأخبرني أن أعود للعمل لأن المسلحين تركوا المبنى. وكان المسلحون أثناء تواجدهم يبثون أغاني لحركة حماس حتى الساعة التاسعة من مساء الجمعة."

- **نهب محتويات إذاعة صوت الشعب في مدينة غزة.**

بتاريخ ١٧ يونيو، اقتحم مسلحون إذاعة صوت الشعب، التابعة للجبهة الشعبية، وتقع في برج الباشا بشارع جمال عبد الناصر في مدينة غزة، ونهبوا جميع المعدات والأجهزة والأثاث من داخل المقر. جدير بالذكر أن إذاعة صوت الشعب كانت متوقفة عن البث قبل أسبوعين من الحادث بسبب عطل فني طرأ لجهاز الإرسال.

الاعتداءات على الممتلكات الخاصة

وثق المركز خلال فترة الاحداث العديد من الحالات التي تعرض خلالها ممتلكات خاصة، وتحديداً المنازل الى أعمال الاعتداء، بما في ذلك الاقتحام والعبث بمحتوياتها وتدميرها ومصادرة بعض محتوياتها. بعض هذه الحالات نفذت من قبل مسلحي حماس، فيما نفذ البعض الآخر من قبل مواطنين اقتحموا بعض منازل قادة حركة فتح بعد انسحاب حراسها من محيطها وداهموها ونهبوا محتوياتها.

وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

- **اقتحام برج هنادي بمدينة غزة.**

خلال فترة الاحداث، اعتلى مسلحون من حركة فتح برج هنادي الذي يقع في شارع الرشيد، بالقرب من مدينة غزة، وكانوا يطلقون النار من أعلى البرج ومن داخل بعض الشقق باتجاه برج الغفري، القريب منه ويعتليه مسلحون من حركة حماس. ويتكون برج هنادي من ١٣ طابق، تضم شقق ومكاتب لقادة أمنيين وقادة في حركة فتح، بالإضافة الى مكاتب لمؤسسات دولية بما فيها مكتب المفوض العام للأونروا، كارن ابو زيد. بعد انتهاء الأعمال القتالية في ١٤ يونيو، تمكن مسلحو فتح من الهروب من البرج. وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح يوم الجمعة ١٥ يونيو، حضرت قوة من القوة التنفيذية الى البرج، وقاموا بتفكيك الألغام التي كان قد وضعها مسلحو فتح حوله. وفيما بعد حضرمسلحون آخرون من حركة حماس، وقاموا بمصادرة سيارات تابعة لماهر مقداد، الناطق باسم حركة فتح في غزة، وسيارة أخرى لرشيد أبو شباك، مدير عام الأمن الداخلي، وسيارتين أخريين تابعتين لشركة فلسطين للخدمات والتطوير، ومن ثم شرعوا في دخول شقق البرج واحدة تلو الاخرى، حيث عبثوا وصادروا محتويات الشقق التي يمكلها قادة فتح والاجهزة الأمنية، فيما دخلوا الشقق الاخرى وفتشوها دون أن يمسوها بأذى. ففي الطابق الأول، فتش مسلحو حماس شركة التطوير الزراعي، واقتحموا شركة هنادي، حيث كسروا أبوابها وفتشوها وحطموا الاثاث بداخلها. كما اقتحموا شقة مرافقي سمير المشهراوي، القيادي في حركة فتح، والموجودة أيضاً بالطابق الاول وعبثوا بمحتوياتها وصادرو أجهزة الحاسوب والاجهزة الكهربائية وحطموا الأثاث. وفي الطابق الثاني دخلوا شقة المواطنة محاسن ابو رمضان، وشقة حافظ السقا، وشقة باسل ناصر مدير في ال UNDP وقاموا بتفتيشها دون أن يمسوها بأذى. وفي الطابق الثالث اقتحموا مقر صندوق البلديات وفتشوه دون أن يمسوه بأذى. وفي الطابق الخامس دخلوا مقر اتحاد البلديات وقاموا بتفتيشه دون أن يلحقه أذى، فيما دخلوا شقة سمير المشهراوي وقاموا بمصادرة الاجهزة الكهربائية وأجهزة الحاسوب وتحطيم الاثاث والعبث بمحتوياتها. وفي الطابق السادس، دخلوا مكتب "مركز الاعلام الفلسطيني-مجموعة التفكير البديل" وهو مكتب خاص يملكه جمال زقوت، أمين سر اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وقاموا بمصادرة اجهزة الحاسوب والفاكسات والاثاث والملفات، فضلاً عن امانات كانت بالمكتب تعود لكتلة الطريق الثالث تم مصادرتها. كما دخل المسلحون شقة المواطن عمران حجاج، مدير فندق "بيتش" وفتشوه دون أن يمسه أذى. وفي الطابق السابع، دخل المسلون منزل أبو طارق دحلان، المدير المالي لمحمد دحلان، مستشار الرئيس للأمن القومي، وقاموا بتفتيشه والعبث بمحتوياته ومصادرة ملفات من داخله. وفي الطابق الثامن، دخل المسلحون منزل رشيد أبو شباك، مدير عام الأمن الداخلي، وشقتين أخريين لمرافقيه وقاموا بالعبث بمحتوياتهم وتحطيم أثاثهم ومصادرة الأجهزة الكهربائية وأجهزة الحاسوب وأسلحة من داخلهم، فيما قاموا بتفتيش مقر صندوق الاستثمار الفلسطيني دون أن يمسوه بأذى. وفي الطابق العاشر، دخل المسلحون شقة شقيق سمير المشهراوي، وقاموا بتفتيشها والعبث بمحتوياتها وتحطيم اثاثها. وفي الطابق الحادي عشر، دخل المسلحون

شقة لسمير المشهراوي وقاموا بتفتيشها وتحطيم أثاثها. ودخلوا في الطابق نفسه شقة، مفوض عام الاونروا، كارن ابو زيد، حيث كان بابها مفتوح، دون أن يفتشوه. يشار أن باب شقة ابو زيد كان مفتوحاً بعد استخدامه من قبل مسلحي فتح وإطلاق النار على مسلحي حماس في الليلة الماضية. وفي الطابق الثاني عشر، دخل مسلحو حماس شقة سامي أبو سمهدانة، مسئول الأمن الخاص، وقاموا بتفتيشها والعبث بمحتوياتها ومصادرة أجهزة كهربائية وأجهزة حاسوب واسلحة من داخلها. وفي نفس الطابق دخل المسلحون شقة العميد منار شحادة، من الوحدة الخاصة في الأمن الوطني، وقاموا بتفتيشها والعبث بمحتوياتها ومصادرة ملفات واسلحة منها. وفي الطابق الثالث عشر، دخل المسلحون الشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي وصادروا أجهزة حاسوب وحطموا الأثاث.

● نهب منزل محمد دحلان

في حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء يوم الخميس ١٤ يونيو، اقتحم مسلحون من حركة حماس منزل محمد دحلان، مستشار الرئيس للامن القومي، في مدينة غزة، بعد انسحاب حراسه منه، وقاموا بتحطيم الابواب ومصادرة أجهزة الحاسوب بداخله، وانسحبوا تاركين الابواب مفتوحة. وفي وقت لاحق اقتحمت أعداد غفيرة من المواطنين المنزل وعبثت بمحتوياته وقامت بسرقة جميع محتوياته بما في ذلك الأجهزة الكهربائية والاثاث والبلاط والمقتنيات الشخصية.

خلاصة وتوصيات

١. شكلت الأحداث الأخيرة في قطاع غزة الذروة في مسلسل أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، انتهاءً بقرار الحسم العسكري لكتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية–حماس، الاستيلاء على مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بشكل كامل.

٢. أظهر التقرير الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية التي اقترفها الجانبان خلال فترة الأحداث الأخيرة، والتي كان أبرزها اقتراف أو الاشتباه باقتراف جرائم قتل خارج إطار القانون وجرائم قتل متعمد؛ الاستهتار وعدم الاكتراث بحياة المدنيين وتهديد أمنهم وارواحهم للخطر من خلال أعمال الاقتتال الدامية وسط الأحياء السكنية؛ جرائم الاختطاف والتنكيل والتعذيب التي تعرض لها أنصار الطرفين وغيرهم؛ الاعتداءات على المنشآت المدنية، بما في ذلك المنازل والأبراج السكنية، واستخدامها كمواقع وثكنات عسكرية في شن هجمات على أهداف مدنية أخرى؛ إطلاق النار على المسيرات السلمية؛ الاعتداء على المستشفيات وإعاقة عمل الطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني؛ وأعمال التدمير والنهب والسلب والاستيلاء على المؤسسات العامة والخاصة والأهلية.

٣. كانت هذه الجرائم امتداداً لجرائم مماثلة اقترفها الجانبان على مدى جولات الصراع الدامية الممتدة لخمسة عشر شهراً، اقترفا خلالها انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، أبرزها أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين ومدنيين بعد أسرهم.

٤. إن أعمال الاقتتال الداخلي التي تصاعدت خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة كانت جزءاً لا يتجزأ من حالة الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون التي استشرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال أعوام الانتفاضة وحصدت أرواح المئات، في ظل العجز والاخفاق المزمنين من قبل النيابة العامة والأجهزة المكلفة بانفاذ القانون عن ملاحقة هذه الاعتداءات وتقديم المتورطين فيها للعدالة.

٥. لم يسبق أن شكلت السلطة الوطنية أية لجنة تحقيق في أي من أعمال الاقتتال السابقة لتقديم المتورطين والضالعين بارتكاب جرائم فيها الى العدالة. ولطالما طالب المركز بتشكيل لجان تحقيق في جميع الجرائم وتقديم المتورطين فيها للعدالة، ورفع الغطاء السياسي والتنظيمي عنهم، لكن هذه المطالب مرت مثلما مرت مطالب سابقة، دون أن تعيرها السلطة الوطنية اهتماماً.

٦. بدلاً من ذلك، كان يتم الاكتفاء باتفاق هدنة بين حركتي فتح وحماس، مقابل الإفراج المتبادل عن كوادر الحركتين المختطفين، في أحسن الأحوال، فيما يبقى القتلة والمجرمون طلقاء دون مساءلة ودون إجراءات قانونية تتخذ بحقهم، ويتم بالتالي توفير غطاء سياسي وحصانة لهم من العقاب من قبل قياداتهما السياسية.

٧. شكل غياب المساءلة والملاحقة القانونية لهؤلاء المجرمين، عاملاً أساسياً في اندلاع المواجهات مجدداً على خلفيات مختلفة، تأخذ غالباً الطابع العائلي من خلال ممارسة أعمال ثأرية وانتقامية، جذورها أعمال اقتتال بين الطرفين.

توصيات:

- يجدد المركز مطالبته بتشكيل لجنة تحقيق وطنية تتمتع بصلاحيات قضائية واسعة وتتكون من قضاة وخبراء قانون وشخصيات اعتبارية ذات سمعة واستقلالية للتحقيق في الأحداث الأخيرة وما سبقها من أحداث على مدى الخمس عشرة شهراً السابقة.

- لا يمكن لهذه اللجنة الوطنية أن تمارس مهامها وعملها بدون موافقة طرفي النزاع الرئيسيين، وقبولهما المسبق برفع الغطاء السياسي والتنظيمي عن كافة المشتبه بتورطهم في اقتراف جرائم وانتهاكات خلال جميع جولات الاقتتال الداخلي وتسهيل مهمة اللجنة والوصول لهؤلاء الأشخاص ولشهود العيان والضحايا.

- بالتالي يطالب المركز حركتي فتح وحماس بالاعلان عن موافقتهما على تشكيل لجنة التحقيق الوطنية، وتسهيل مهامها، والقبول بنتائج التحقيق التي ستصدر عنها والإعلان عنها.

- ضمان محاسبة من ثبت بحقه اقتراف جرائم حرب والمسئولين عنهم وتقديمهم الى محاكمة عادلة.

ملاحق

ملحق (١)

قائمة الضحايا الذين سقطوا خلال الاحداث الأخيرة في قطاع غزة

الرقم	الاسم	العمر	المهنة	تاريخ الإصابة	تاريخ الوفاة
.١	وائل محمود وهبة	٢٦	مدني – سائق	٧ يونيو ٢٠٠٧	٧ يونيو ٢٠٠٧
.٢	أحمد فؤاد أبو حرب	٢٧	القوة التنفيذية	٩ يونيو ٢٠٠٧	٩ يونيو ٢٠٠٧
.٣	أيمن أحمد أبو شباب	٢٥	مكتب الأمن الخاص – فتح	٩ يونيو ٢٠٠٧	٩ يونيو ٢٠٠٧
.٤	محمد سلامة السويركي	٢٧	قوات ال ١٧	١٠ يونيو ٢٠٠٧	١٠ يونيو ٢٠٠٧
.٥	حسام محمد أبو قينص	٣٥	مدني – عامل	١٠ يونيو ٢٠٠٧	١٠ يونيو ٢٠٠٧
.٦	محمد عادل محمد الرفاتي	٣٦	مدني– إمام مسجد	١٠ يونيو ٢٠٠٧	١٠ يونيو ٢٠٠٧
.٧	إبراهيم عيد محمود المصري	٢١	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.٨	فرج فضل محمود المصري	٢٢	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.٩	جمال عبد ربه أبو الجديان	٥٠	أمين سر حركة فتح /شمال غزة	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٠	باسل داوود جبر الكفارنة	٢٣	القوة التنفيذية	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١١	محمد إبراهيم محجز	٢٤	القوة التنفيذية	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٢	ياسر غصوب بكر	٢٥	المخابرات العامة	١٠ يونيو ٢٠٠٧	١٠ يونيو ٢٠٠٧
.١٣	محمد نعيم الدحدوح	٣٠	حركة حماس	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٤	مازن سعدي عجور	٣٧	حركة حماس	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٥	ماجد عبد ربه محمود أبو الجديان	٣٨	حركة فتح	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٦	موسى محمد أبو زينة	٤٩	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٧	صدام محمد بكر	٢١	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٨	عيد محمود محمد المصري	٥١	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.١٩	ميساء حسن محسن	١٥	مدنية	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.٢٠	دلال محمود محسن	١٩	مدنية	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.٢١	ريا أحمد محسن	٧٥	مدنية	١١ يونيو ٢٠٠٧	١١ يونيو ٢٠٠٧
.٢٢	فلاح عواد خلف الله	٢١	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٣	علاء الدين محمد الزعنون	٢٣	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٤	محمد رزق صافي	٣٥	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٥	إياد محمود الكفارنة	٣٤	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٦	أحمد عبد الله الفار	٣٣	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٧	مهتدي علي الجدبة	٣٨	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٨	رامي زهير الرزاينة	٢٢	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
.٢٩	منذر شاكر كلاب	٣٨	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧

٣٠.	جابر هاشم أبو الجديان	٢٣	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣١.	أحمد رزق عاشور	٢٤	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٢.	جميل إبراهيم محمود الزيناتي	٥٢	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٣.	جعفر مصطفى الشافعي	٣٠	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٤.	يوسف سمير مهدي	٢٦	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٥.	وليد نمر قنيطة	٣٥	الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٦.	أيمن طافش	٢٥	الاستخبارات العسكرية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٧.	مطيع فؤاد دواس	٢٢	الشرطة البحرية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٨.	مازن سليم العايدي	٢٢	الشرطة البحرية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٣٩.	محمد بهجت حماد	٢٢	القوة التنفيذية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٠.	إيهاب سعيد نصار	١٩	القوة التنفيذية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤١.	إسماعيل أحمد حسن وادي	٢٠	القوة التنفيذية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٢.	زكريا شعبان صباح	٢٠	القوة التنفيذية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٣.	علاء إبراهيم وافي	٣٠	تنفيذية فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٤.	محمد عوني المقيد	٢٤	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٥.	عبد الله سمير مقداد	٢٥	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٦.	محمد علي الهسي	٢٧	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٧.	بلال يوسف شامية	٢٥	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٨.	عماد جمال أبو قادوس	٢٧	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٤٩.	أحمد عرفات	٢٦	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٠.	جمال علي مصبح	٢٣	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥١.	علاء أبو شريفة	٣٠	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٢.	شوقي رفيق سعد	٢٣	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٣.	حربي سالم الرأس	٢٢	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٤.	أحمد مروان الهبيل	٢٢	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٥.	حامد أبو هاشم	٢٢	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٦.	عمرو نبهان الرنتيسي	٢١	كتائب القسام	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٧.	حسن أحمد اللحام	٢٧	موظف في وكالة الغوث	١١ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٨.	إيناس علي عودة	٢٨	مدنية	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٥٩.	حسن محمد دعاس	٣٥	ممرض/موقع الأمن الوطني	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٢ يونيو ٢٠٠٧
٦٠.	محمد حمدان عفانة	٣٠	أمن الرئاسة	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦١.	هاني زايد الرقب	٢٧	الأمن الوطني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٢.	صابر جودت زكي بربخ	٢٢	الأمن الوطني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٣.	هاني حسين أبو شملة	٢٩	الأمن الوطني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٤.	جمال محمد الجبور	٣٠	الأمن الوطني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٥.	عبد الرحمن يوسف الشامي	٢٥	الأمن الوقائي	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧

٦٦.	أدهم أيمن الغلبان	٢٠	الأمن الوقائي	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٧.	حامد أحمد العقاد	٢٦	الأمن الوقائي	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٨.	حسام عبد القادر عاشور	٢٢	الأمن الوقائي	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٦٩.	محمد أحمد النجار	٣٠	حركة حماس	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٠.	أسعد كامل خليل أبو جزر	٢٦	حركة حماس	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧١.	حمادة نعمان بكر	٢٢	حركة فتح	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٢.	محمد إسماعيل الأسود	٢٢	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٣.	محمد فراس الأسطل	١٨	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٤.	فضل خضر جربوع	١٢	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٥.	محمود خالد الأغا	٣٣	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٦.	عبد الفتاح حسين أبو غالي	٣٩	موظف في وكالة الغوث	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٧.	وائل حمدان عفانة	٣٥	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٨.	محمد جمال أبو راس	٢١	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٧٩.	شادي تيسير العجلة	٢١	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٠.	محمد محمود عدس	١٩	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨١.	سوزان حسين القصاص	٢٣	مدنية	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٢.	هبة صبحي بكر	٣٠	مدنية	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٣.	تغريد صلاح أبو غالي "العيلة"	٣١	مدنية	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٤.	جيهان نايف بكر	٢٨	مدنية	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٥.	آلاء حمدي فروانة	١٥	مدنية	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٦.	حمادة سمير بكر	١٨	مسلح/فتح	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٧.	محمد سليمان بكر	٢٨	مسلح/فتح	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٨.	منصور عمر بكر	٤٧	مسلح/فتح	١٣ يونيو ٢٠٠٧	١٣ يونيو ٢٠٠٧
٨٩.	محمود داوود محمد مقداد	٤٢	المخابرات العامة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٠.	عبد القادر جبريل دربيه	٢٠	أمن الرئاسة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩١.	سامي عمران	٤٢	مقدم/الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٢.	نشأت محمد يحيى	٣٣	الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٣.	شادي كايد أبو نادية	٢٤	الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٤.	سعيد القصاص	٢٣	الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٥.	إسماعيل محمد أحمد الزعانين	٢٩	الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٦.	عنتر عمر البيومي	٢٧	الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٧.	فادي العكة	٢٤	المخابرات العامة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٨.	يوسف محمد محمود مسمح	٢٧	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
٩٩.	جابر محمد شاهين	٣٠	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٠.	عادل سليم شراب	٢٨	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠١.	حسن أحمد زقوت	٢٧	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧

١٠٢.	محمد إبراهيم محمد أبو سليمان	٢٠	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٣.	أيمن شحادة أبو دقة	٣٨	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٤.	عبد الوهاب عمر عبد الوهاب "رقية" النجار	٣٣	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٥.	إياد أحمد عاشور	٣٠	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٦.	حسين إبراهيم البيوك	٢٤	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٧.	مصطفى محمد أبو عوكل	٢١	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٨.	عبد الهادي عبد القادر حمد	٤٥	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٠٩.	فادي فتحي محمد اخراوات	٢١	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٠.	سليم خضير	٢٥	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١١.	محمد حرب أبو خوصة	٣٢	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٢.	هاني محمد النحال	٢٢	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٣.	وسيم محمد عرفات	٢٢	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٤.	حمودة حسن ماضي	٤٦	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٥.	عصام عبد العزيز اخراوات	٣٠	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٦.	محمد عوني الصرفندي	٢٥	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٧.	فايز نافذ الجعل	٢٥	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٨.	عبد الرحمن فايز محسن	٢٤	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١١٩.	أحمد فتحي أبو طير	٢٤	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٠.	محمد عوني الثلاثيني	٢٣	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢١.	محمود هارون الخولي	٢٣	حركة حماس	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٢.	زيد محمود البرادعي	٢١	حركة حماس	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٣.	أحمد طلال بصل	٢٥	حركة حماس	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٤.	أحمد عطا جحا	٢٢	حركة حماس	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٥.	رمضان سعيد غبن	٢٠	حركة فتح	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٦.	كمال سعيد عفانة	١٨	حركة فتح	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٧.	إبراهيم سعيد خضر	٣١	حركة فتح	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٨.	عامر حسن مهنا	٣٣	حركة فتح	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٢٩.	نصر عبد الرحمن أبو شاور	٥٥	عقيد في الأمن الوطني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٠.	عوض محمد الجوجو	٢٤	كتائب القسام	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣١.	حسن خليل أبو عودة	٢٢	كتائب القسام	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٢.	جمال عبد الرحمن أبو سويرح	٢٣	كتائب القسام	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٣.	سميح إبراهيم المدهون	٣٠	كتائب شهداء الأقصى	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٤.	حميد محمد حميد	١٧	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٥.	رائد محمد أبو عبيد	٢٠	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٦.	موسى أحمد أبو عودة	١٠	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧

١٣٧.	طاهر عبد الكريم اليازجي	٣٥	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٨.	وائل محمد السعدي	٣٩	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٣٩.	محمد حمادة النجار	٣٣	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٠.	أحمد محمود عبد الرحمن	٤٩	مدني	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤١.	صابر محمد السدودي	١٤	مدني/طالب	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٢.	نرمين ربيع البيوك	٢٢	مدنية	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٣.	عائشة ماهر الشوا	١٧	مدنية/طالبة توجيهي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٤.	أحمد فايق عياد	٢٥	المخابرات عامة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٥.	خالد سمير الحلبي	٢٦	المخابرات العامة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٤ يونيو ٢٠٠٧
١٤٦.	إبراهيم محمد أبو نار	٢٩	حركة حماس	١٢ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٤٧.	أدهم نافذ العبيط	٢٠	أمن الرئاسة	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٤٨.	ماهر البورنو	٢٦	أمن الرئاسة	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٤٩.	سلامة زكي حمد بربخ	٣٣	الأمن الوقائي	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٠.	أحمد أبراهيم الصوص	٢٥	الشرطة العسكرية	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥١.	محمد نايف أبو حسون	٢٢	كتائب القسام	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٢.	مهند سامي أحمد قديح	١٣	مدني	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٣.	حسام حسين النجار	٢٥	مدني	١١ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٤.	تامر عوض أبو غالي	١٥	مدني	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٥.	مصطفى اسحق قداس	٢٣	مرافق سميح المدهون	١٥ يونيو ٢٠٠٧	١٥ يونيو ٢٠٠٧
١٥٦.	فايز خضر أبو شباب	٢٤	مدني	١٦ يونيو ٢٠٠٧	١٦ يونيو ٢٠٠٧
١٥٧.	عمران سعيد الجربة	٢٣	الأمن الوقائي	١٤ يونيو ٢٠٠٧	١٨ يونيو ٢٠٠٧
١٥٨.	عبد الرازق علي ماضي	٤٣	حركة حماس	١١ يونيو ٢٠٠٧	٢٤ يونيو ٢٠٠٧
١٥٩.	عبد المجيد حماد أبو لحية	٣٩	الأمن الوقائي	١١ يونيو ٢٠٠٧	٤ يوليو ٢٠٠٧
١٦٠.	خالد توفيق سلمي	٢٤	أمن الرئاسة	١٤ يونيو ٢٠٠٧	٢١ يوليو ٢٠٠٧
١٦١.	فوزي خليل رضوان	٤٩	مدني	١٣ يونيو ٢٠٠٧	٢١ يوليو ٢٠٠٧

٢

ملحق (٢)

موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الأزمة الراهنة في قطاع غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية: لا بديل عن الحوار السياسي

شهد قطاع غزة في الأيام الأخيرة أحداثاً دامية وأعمال عنف واقتتال داخلي غير مسبوقة بين حركتي حماس وفتح، بلغت ذروتها بقرار الحسم العسكري لحركة حماس واستيلاء ذراعها العسكري كتائب عز الدين القسام على كافة مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية، وإحكامها السيطرة الكاملة على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤. وقد أسفرت هذه الأحداث عن مقتل ١٤٦ شخصاً، ٣٦ منهم من المدنيين، بينهم ٥ أطفال و٨ نساء وإصابة نحو ٧٠٠ آخرين بجراح خلال أسبوع.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وملاحظاته حتى الآن، فقد رافق النزاع المسلح الأخير بين الحركتين انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، خاصة المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩. وكحد أدنى تلزم هذه المادة الأطراف المتنازعة بالمعاملة الإنسانية لكافة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم. ولذلك تحظر هذه المادة على نحو خاص الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة. كما تحظر المادة ذاتها إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة قانونية. وتنص المادة الثالثة أيضاً على العناية بالجرحى والمرضى.

وخلافاً لهذه المعايير الدولية، رافق الأحداث الدامية العديد من أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين بعد أسرهم. وتحدث شهود عيان عن قتل مصابين داخل المستشفيات، وأعمال خطف وتعذيب وتنكيل بأشخاص ينتمون أو يشتبه بانتمائهم لأحد طرفي النزاع. ووقع المدنيون العزل ضحية للأعمال القتالية بين الطرفين، على الرغم من التزامهم منازلهم في معظم الأحيان. ولم تراع حرمة الأماكن المدنية، بما فيها المنازل والأبراج السكنية التي تم استخدامها من طرفي النزاع في العمليات القتالية، مما زاد من معاناة المدنيين ووضعهم في قلب العمليات القتالية عنوة، وتسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم، بينهم نساء وأطفال. كما أعيق عمل فرق الإسعاف والدفاع المدني التي تعذر وصولها إلى المصابين والأماكن التي اندلعت فيها المواجهات، لإخلاء القتلى والمصابين أو لإخماد الحرائق وتقديم العون للمدنيين العزل. (أنظر في هذا الشأن البيانات المتلاحقة التي أصدرها المركز خلال وبعد الأحداث)
وأمام استيلاء حركة حماس على المقرات الأمنية وسيطرتها على قطاع غزة، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية مساء يوم الخميس الموافق ٦/١٤، تقضي بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والإعلان عن حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة مكلفة بإنفاذ حالة الطوارئ. وبتاريخ ٦/١٧، أصدر الرئيس مرسومين آخرين، أولهما يقضي بتعليق العمل بالمواد (٦٥، ٦٦، و٦٧) من القانون الأساسي (الدستور المؤقت للسلطة الفلسطينية. أما المرسوم الثاني فيقضي باعتبار القوة التنفيذية (التي شكلتها وزارة الداخلية عام ٢٠٠٦)، وميليشيات حركة حماس "خارجة عن القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها..."

وردت إسرائيل بإغلاق كافة المعابر الحدودية مع قطاع غزة، وبالتالي وقف كافة المعاملات التجارية للقطاع ومنع كافة عمليات الاستيراد والتصدير. وأدى ذلك إلى حالة من الإرباك والخوف الشديدين في صفوف المدنيين الذين تهافتوا على المحال التجارية والمخابز ومحطات الوقود للتزود بالمؤن والمواد الأساسية، في ظل تكهنات بحدوث أزمة إنسانية في قطاع غزة. كما تم إغلاق معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية بشكل تام، وهو النافذة الوحيدة بين قطاع غزة والعالم الخارجي، والذي كان يعمل بطاقة جزئية محدودة منذ نحو عام، بسبب الإجراءات الإسرائيلية أيضاً.

وبالتوازي مع أحداث غزة، نفذ أنصار حركة فتح في الضفة الغربية سلسلة من الأعمال الثأرية ضد أنصار وأعضاء حركة حماس والمؤسسات التابعة لها. وقد طالت الاعتداءات مؤسسات صحية وثقافية وجمعيات خيرية ومكاتب إعلامية ومقرات إذاعة وتلفزة محلية وأندية رياضية ومقرات مجالس محلية سبق وأن فازت قوائم حركة حماس في انتخاباتها. وقد وثق المركز اقتحام وحرق ونهب محتويات

أكثر من ٥٠ مؤسسة عامة وخاصة على هذه الخلفية، فيما قتل ثلاثة أشخاص، أحدهم طفل، في مدينة نابلس، فضلاً عن اختطاف أكثر من ٦٠ مواطناً وذلك خلال الفترة منذ يوم الأربعاء الماضي الموافق ١٢ يونيو وحتى يوم أمس الأحد الموافق ١٧ يونيو.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفي ضوء هذه التطورات المتسارعة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة وقطاع غزة على نحو خاص فإنه يؤكد على ما يلي:

١) إدانة الاحتكام للسلاح في حسم الصراع القائم بين حركتي حماس وفتح، وعلى نحو خاص إدانة قرار الحسم العسكري والاستيلاء على مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة من قبل كتائب عز الدين القسام. ورغم وعينا بشرعية الحكومة وضرورة أن تمارس صلاحياتها الدستورية كاملة، ومع إدراكنا لحجم المشاكل الأمنية التي سبقت الأحداث والحاجة الماسة والضرورية لإصلاح المؤسسة الأمنية، إلا أن ذلك لا يبرر بأي حال توظيف كتائب عز الدين القسام في الحسم العسكري والاستيلاء على المؤسسة الأمنية، كما أن ذلك لا يخدم المطالب بإصلاح الأجهزة الأمنية.

٢) أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس رداً على ذلك تتعارض مع أحكام القانون الأساسي وتشكل مساساً خطيراً به ولا يقل خطورة عما يحدث في غزة، خاصة أنه:

- يحق للرئيس فرض حالة الطوارئ، بموجب أحكام الباب السابع من القانون الأساسي، كما أنه يملك أيضاً صلاحية حل الحكومة، ولكن يحدد القانون الأساسي بأن تبقى الحكومة المقالة كحكومة تسيير أعمال لحين تشكيل الحكومة الجديدة التي يجب أن تنال الثقة من المجلس التشريعي.
- لم يرد في القانون الأساسي أية صلاحية للرئيس، حتى في حالة الطوارئ، بتعليق العمل بمواد هذا القانون، فيما يخص صلاحية المجلس التشريعي في منح الثقة للحكومة، بل لا يجوز حل المجلس التشريعي أو تعطيله خلال فترة الطوارئ (المادة ١١٣). إن هذا القانون يسمو على كل القوانين وتستمد منه كافة الصلاحيات بما فيها صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، ولا يجوز أن يتم المساس به أو تعطيله في كل الظروف والأحوال.

٣) أن من شأن الإجراءات التي اتخذها الرئيس أن تزيد من تفاقم الأزمة لا أن تسهم في حلها، بل إنها ستزيد أيضاً من العزلة التي يتعرض لها قطاع غزة والتضحية بنحو ١,٥ مليون مدني فلسطيني والزج بهم إلى مستقبل مجهول وتعريضهم للعقوبات الدولية، فضلاً عن المخاوف بتكريس واقع سياسي يتم فيه فصل القطاع عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤) أن الأزمة الراهنة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية هي أزمة سياسية وليست دستورية أو قانونية، وأنه لا بديل عن العودة للحوار السياسي بين حركتي حماس وفتح وكافة القوى السياسية الفلسطينية، حوار يستند إلى الشراكة السياسية الحقيقية واحترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، وتغليب مصالح الشعب الفلسطيني على المصالح الفئوية الضيقة للأطراف المتنازعة.

٥) في إطار هذا الحوار المنشود، من الأهمية بمكان التشديد على ضرورة أعادة بناء المؤسسة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية، مع التأكيد على استقلالها والنأي بها عن الصراعات الفئوية المقيتة، حتى تمارس مهامها الدستورية في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام.

٦) أن المستفيد الوحيد من استمرار هذه الأزمة هو إسرائيل وقوات احتلالها الماضية قدما في كل الظروف والأحوال في خلق وقائع جديدة على الأرض، خاصة في الضفة الغربية، من خلال جدار الضم والاستيطان من أجل قتل أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٧) أن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة المتدهورة أصلاً بفعل الحصار الإسرائيلي وبفعل وقف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، سوف تشهد المزيد من التدهور، خاصة مع الإغلاق التام للمعابر الحدودية للقطاع ووقف كافة المعاملات الاقتصادية.

٨) إن ما تشهده الساحة الفلسطينية هو نكبة جديدة في طور التكوين ما لم يتم تداركها على وجه السرعة، في ظل التكهنات بمزيد من الخنق الاقتصادي والاجتماعي والمخاوف من الهجرة الجماعية في قطاع غزة. وبالتالي فإن كافة القوى السياسية وقوى المجتمع المدني تتحمل المسؤولية التاريخية للخروج من هذه الأزمة ومنع هذه النكبة الجديدة من صنع أيدينا هذه المرة والتي تتزامن مع مرور نحو ٦٠ عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني وتشريده في العام ١٩٤٨.

٩) إن المجتمع الدولي والدول العربية مطالبة باتخاذ إجراء فورية لمنع وقوع الكارثة وذلك من خلال الضغط باتجاه ورعاية حوار سياسي بين حركتي حماس وفتح وكافة القوى السياسية الفلسطينية للخروج من هذه الأزمة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني بأسره.

هوامش

[١] أنظر في هذا الشأن البيانات المتلاحقة التي أصدرها المركز خلال وبعد الأحداث.
ICRC, Commentary on Additional Protocols on 1977 to the Geneva Conventions of 1949, Martinus Nijhofh Publishers, Geneva, 1987, P. 1319-1320.

[٢] أنظر بهذا الشأن البيانات والنشرات التي أصدرها المركز خلال هذه الفترة.

[٤] أنظر بيان المركز بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٠٦، بعنوان "على خلفية الأحداث الدامية وأجواء التوتر بين فتح وحماس، المركز يدعو لتغليب لغة الحوار والاحتكام لسيادة القانون."

[٥] أنظر: "الانفلات الأمني وفوضى السلاح – تطورات ميدانية" الصادرة عن المركز بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٦.

[٦] أنظر : "الانفلات الأمني وفوضى السلاح – تطورات ميدانية" الصادرة عن المركز بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٦.

[٧] انظر بيان المركز بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٦.

[٨] وقد امتدت الأحداث إلى الضفة الغربية، ففي ساعات مساء ١٢ يونيو هاجم عناصر كتائب شهداء الأقصى مبنى المجلس التشريعي في رام الله وقاموا بفتح النار على نوافذه، فيما رشق متظاهرون الحجارة تجاه المبنى، قبل اقتحامه وتحطيم الأبواب الداخلية وإضرام النار في الجهة الجنوبية من الطابق الأرضي وقذف أجهزة الكمبيوتر خارجه. كما اقتحم مسلحون من كتائب الأقصى مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح وسط رام الله وأطلقوا النار بداخله، ثم اقتادوا النائب خليل الربعي خارج المبنى واختطفوه. وقد أفرج الخاطفون عن الربعي بعد اقل من ساعة. وفي ساعات المساء أيضا أضرم مسلحون النار في مكتب المجلس التشريعي في مدينة سلفيت، حيث أتت النيران على المبنى بالكامل.

[٩] لمزيد من التفاصيل حول هذه الجرائم، أنظر تقرير المركز بعنوان "الاقتصاص من المدنيين"
http://www.pchrgaza.ps/files/REPORTS/arabic/repot_25-06.htm . تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ العملية العسكرية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ وحتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦.

[١٠] راجع بيان المركز بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٦.

[١١] راجع بيان المركز بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٦.

[١٢] راجع بيان المركز بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

[١٣] راجع بيان المركز بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.

[١٤] امتدت أحداث القطاع إلى نابلس في الضفة الغربية. ففي حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم ٢٦ يناير أيضاً، اختطفت مجموعة مسلحة من كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، سبعة أطفال ومدرسهم، من كشافة القسطل، في مخيم بلاطة للاجئين، شرقي مدينة نابلس، بينما كانوا متواجدين في بلدة كفر قليل، جنوب شرقي المدينة. وصرحت الكتائب عبر وسائل الإعلام أن المختطفين هم من القوة التنفيذية المساندة في المدينة، وأنها ستقوم بقتلهم إذا لم تنتهي عملية حصار منزل منصور الشلايل. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساءً، اقتحمت مجموعة مسلحة مقنعة منزل عائلة المواطن عامر عمر شعبلو، ٢٤ عاماً، الواقع قرب مسجد الإمام الشافعي في منطقة الضاحية بمدينة نابلس. أطلق أفراد المجموعة النار داخل المنزل، وسألوا عن شقيقه عثمان الذي يدرس خارج البلاد، وعندما لم يجدوه، اختطفوا عامر، واقتادوه إلى جهة مجهولة. وفي ساعات فجر اليوم السبت، أفرج الخاطفون عن جميع المختطفين.

[١٥] انظر بيان المركز بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٠٧.

[١٦] انظر بيان المركز بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧.

[١٧] لمزيد من التفاصيل، أنظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، مرجع ٢٠٠٧/٣٠، بعنوان "المركز يطالب بتشكيل لجنة تحقيق قضائية في أحداث غزة: ٤٧ قتيلاً وعشرات المصابين حصيلة أعمال الاقتتال الداخلي".

[١٨] لمزيد من التفاصيل، أنظر بيان المركز الفلسطيني لحقق الإنسان الصادر بتاريخ ١٠ يونيو، مرجع ٢٠٠٧/٣٥، بعنوان "المركز يدين تجدد أعمال الاقتتال الداخلي في رفح".

[١٩] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة

[٢٠] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة

[٢١] لمزيد من التفاصيل، أنظر إفادة إياد سمور حول ظروف إطلاق النار على ساقيه، ص (٤٣).

[٢٢] راجع إفادة أسامة حمدان حول ظروف إطلاق النار على ساقيه، ص (٤٦).

[٢٣] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.

[٢٤] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٢٥] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة

[٢٦] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة

[٢٧] تم التطرق بالتفصيل إلى هذا الموضوع في سياق هذا التقرير، راجع بند أعمال الإعدام خارج إطار القانون، وغيرها من جرائم القتل العمد، أعلاه.

[٢٨] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.

[٢٩] يحتفظ المركز باسم معطي الافادة.

[٣٠] في معظم هذه الحالات يتم اقتحام هذه المباني دون إذن من أصحاب المبنى، أو بالقوة وتحت تهديد السلاح.

[٣١] سيتم التطرق لهذه الحالات في سياق التقرير. أنظر بند تعريض حياة المدنيين للخطر، ص (٦١).

[٣٢] حصل المركز على إفادات تشير الى استخدام المسلحين المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية أثناء أعمال الاقتتال. ففي واحدة من هذه الحالات، أفاد أحد سكان برج القاهرة، في مدينة غزة أن "عناصر القسام بدأت تتسلل الى البرج من الجهة الخلفية من اتجاه برج النور غرب برج القاهرة وكان معهم أشخاص مدنيين كدروع بشرية، خوفاً أن يطلق عليهم حرس الرئاسة النار." وفي حالة أخرى، قام مسلحون محسوبون على حركة فتح بربط أشخاص مدنيين على مؤخرة ومقدمة الجيب واستخدامهم كدروع بشرية للخروج من المنطقة التي كانت تحاصرها عناصر القسام في مدينة غزة. وبحسب افادة أحد هؤلاء المدنيين، د. ماهر عجور للمركز، فإنه "يوم الأربعاء ١٣ يونيو، وفي حوالي الساعة ٥:٠٠، قررت مجموعة من عائلة بكر الخروج من المنطقة وعلى رأسهم عاطف ومروان بكر، حيث قرروا الهروب بعد حشد كتائب القسام لاقتحام المنطقة، فأحضروا سيارة من نوع ماغنوم وصعدوا بها ووضعوا سبعة أشخاص من المختطفين وهم مقيدون على مقدمة وحول السيارة، لكي نكون دروع بشرية."

[٣٣] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.

[٣٤] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.

[٣٥] يشار إلى أن المركز الفلسطيني قد أشار في بياناته الأولي إلى أنه خلال الاشتباكات التي دارت بين عائلة بكر ومقاتلو حماس غرب مدينة غزة، سقطت قذيفة صاروخية على منزل عائلة محسن ما أدى إلى مقتل ثلاث نساء من العائلة.

[٣٦] أخذت الإفادة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٧.

[٣٧] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٣٨] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٣٩] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٠] لمزيد من المعلومات حول اقتحام مستشفى كمال عدوان وإعدام رمضان غبن.

[٤١] لمزيد من المعلومات حول هذا الحادث، راجع بند تعريض حياة المدنيين للخطر في الشوارع والمنازل.

[٤٢] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٣] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٤] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٥] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٦] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٧] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٨] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٤٩] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.

[٥٠] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٥١] أصيب حسن أحمد اللحام، ٢٧ عاماً، من مخيم الشاطئ، وهو أحد موظفي وكالة الغوث على بند البطالة، أثناء عمله في مخيم الشاطئ، خلال الاشتباكات التي كانت تدور بين حركتي فتح وحماس بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٧، وتوفي في اليوم التالي متأثراً بجراحه في مستشفى الشفاء بمدينة غزة.

[٥٢] حول هذه الجريمة راجع بند، أعمال الإعدام خارج إطار القانون، وغيرها من جرائم القتل العمد من هذا التقرير.

[٥٣] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٥٤] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

[٥٥] يحتفظ المركز باسم معطي الإفادة.